



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



كلية الدراسات العليا

تقويم دور بنك الاستثمار المالي في أداء سوق الخرطوم
للأوراق المالية - (2006م-2015م)

Evaluating The Role of Financial Investment Bank
in The Performance of Khartoum Stock Exchange
(2006-2015)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي

(تخصص عام)

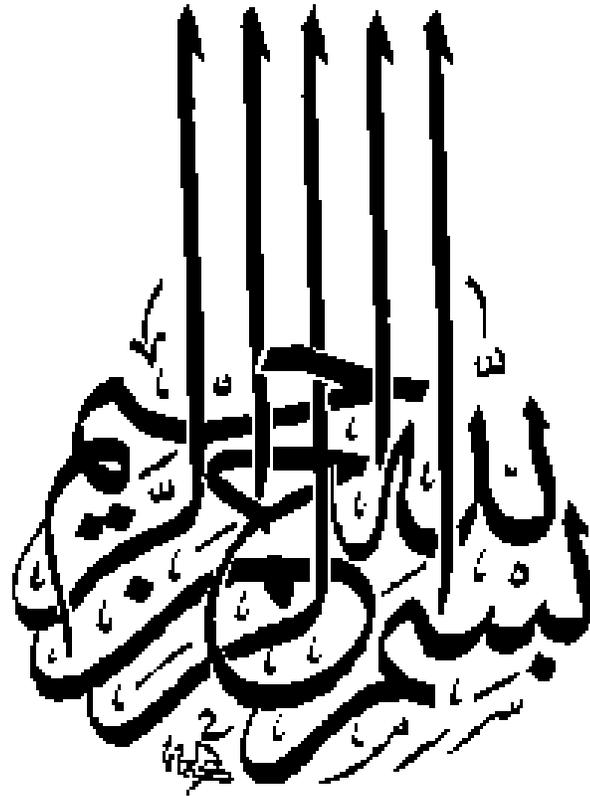
إشراف:-

د/ أحمد علي أحمد

إعداد الطالبة:-

سنية دفع الله يعقوب مصطفى

يناير 2019م



الاستهلال

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۗ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ
مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم
سورة الإسراء- الآية (85)

الإهداء

إلى التي هي مدرسة ترعرعت واستمتعت فيها بأريج المحبة والرعاية
وصالح الدعوات

أمي الغالية

إلى الذي علمني الجد والمثابرة والصبر وتحمل المسؤولية هذه هي
ثمرة من ثمرات غرسك

أبي الحبيب

إلى أخواني وأخواتي

الذين هم ملاذي الآمن

إليكم جميعاً أهدي عصارة جهدي مع التجلي والتقدير

الدارسة

الشكر والتقدير

الشكر لله من قبل ومن بعد والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
والشكر له سبحانه وتعالى القائل في كتابه العزيز ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾،
والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا ونبينا محمد صلى الله
عليه وسلم.

الشكر كل الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا شمس المعارف
— كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد لأحتها لي هذه الفرصة للدراسة بين
جدرانها، وإدارة وعاملين ببنك الاستثمار المالي وسوق الخرطوم للأوراق
المالية الذين أمدوني بالمعلومات اللازمة للدراسة الميدانية، وللعاملين بمكتبات
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة النيلين، وجامعة الخرطوم.

شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور: أحمد علي أحمد ،
الذي أشرف على هذه الدراسة ولم ييخل علي بعلمه وجهده ووقته
وبتوجيهاته القيمة وصبره مما ساعد في إخراج هذه الدراسة فله عظيم الشكر
والتقدير.

والشكر أيضا لمن كان له الفضل بعد الله في مساعدتي سواء من
قريب أو بعيد ووقف بجاني لإنجاز هذا العمل.

الدراسة

المستخلص

تناولت الدراسة تقويم دور بنك الاستثمار المالي في أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من 2006م-2015م، تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية هل يعتبر بنك الاستثمار المالي من الجهات المساهمة في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية عبر الصناديق والمحافظ الاستثمارية؟ وهل زاد عدد الصناديق المدرجة بسوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة؟ مساهمة الصناديق الاستثمارية زادت من عدد العقود المنفذة في السوق؟ نبعت أهمية الدراسة من أهمية وجود خطط وبرامج لبنك الإستثمار المالي تعمل على زيادة الوعي الاستثماري في أوساط الجمهور والمؤسسات المالية عن طريق الترويج لجذب مدخراتهم التي تسهم في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية وتوظيف تلك المدخرات في المشروعات الإستثمارية التي تعود بالعائد للجمهور المستثمر والدولة في مجال التنمية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها هنالك دور فاعل ومهم لبنك الاستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من (2006-2015م)، أن عدد العقود المنفذة للصناديق كان تأثيرها ضعيفا على عدد العقود المنفذة بالسوق وذلك للوجود المكثف للصكوك المتداولة وأيضا وجود شهادات شهامة المنافس القوي للصناديق في السوق. أوصت الدراسة بإلقاء الضوء على بنك الاستثمار المالي بصورة مكثفة ومدى الخدمة الاستثمارية التي يقدمها البنك بخصوص المستثمرين. واستمرار إدراج المزيد من صناديق الاستثمار بالسوق لأن إدراج صكوك الصندوق في السوق تؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية المسجلة وبالتالي تساعد على تنشيطه.

Abstract

The study examined the Evaluating the role of Financial Investment Bank in the performance Khartoum Stock Exchange , in the period from 2006 to 2015. The problem of the study was the following questions: Is the Financial Investment Bank considered to be a contributor to the activation of the Khartoum Stock Exchange through funds and investment portfolios? Has the number of listed funds increased during this period? The contribution of investment funds increased the number of contracts executed in the market?

The importance of the research came from the importance of the plans and programs of the Financial Investment Bank to increase investment awareness among the public and financial institutions by promoting their savings that contribute to the revitalization of the Khartoum Stock Exchange and the use of such savings in investment projects that yield returns to the public investor and the state in the field of development. The study reached a number of results, the most important include; the is important role of the Financial Investment Bank in activating the Khartoum Stock Market in the period 2006-2015. The number of contracts executed for the funds had a weak effect on the number of contracts executed in the market due to the strong presence of the traded Sukuk and the presence of certificates of prestige for the strong competitor of the funds in the market.

The study recommended that the financial investment bank be highlighted intensively and the investment service offered by the bank to investors. And the continued inclusion of more investment funds in the market because the listing of the Fund's instruments in the market would increase the offer of registered securities and thus help to reactivate it.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة الموضوعات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
المقدمة	
2	أولاً: الإطار المنهجي للبحث
6	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول: الأسواق المالية	
12	المبحث الأول: مفهوم وتعريف أسواق المال ودور السوق الأول في تنشيط السوق الثاني
42	المبحث الثاني: أداء السوق المالي
45	المبحث الثالث: دور البنوك الاستثمارية في أداء الأسواق المالية
الفصل الثاني: السوق الأولي والسوق الثانوي في السودان	
48	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك الاستثمار المالي
77	المبحث الثاني: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
92	المبحث الأول: إحصاءات عن الصناديق والاستثمار
110	المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية لسوق الخرطوم للأوراق المالية
113	المبحث الثالث: مناقشة تساؤلات الدراسة

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
الخاتمة	
117	النتائج
118	التوصيات
119	المصادر والمراجع
123	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	الشركات القائمة خلال العام 2015م	(1/2/1)
43	الشركات الحديثة خلال العام 2015م	(2/2/1)
44	نشاط التداول عام (2015م)	(3/2/1)
45	القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق الثانوية للعام 2015م مصنفة قطاعيا	(4/2/1)
51	تطور رأس مال البنك	(1/1/2)
53	المساهمون ببنك الاستثمار المالي	(2/1/2)
92	أسماء الصناديق المصدرة بواسطة بنك الاستثمار المالي	(1/1/3)
95	أسماء الصناديق التي تم تصفيتها	(2/1/3)
97	عدد الصناديق العاملة	(3/1/3)
99	نشاط قطاع الصناديق الاستثمارية	(4/1/3)
100	حجم التداول بالأسهم في السوق الثانوي	(5/1/3)
101	قيمة التداول بالأسهم في السوق الثانوية	(6/1/3)
102	قيمة إصدارات السوق الأولية	(7/1/3)
103	عدد الشركات المدرجة في السوق الثانوي	(8/1/3)
104	عدد الصكوك المتداولة في السوق الثانوي	(9/1/3)
105	عدد الشهادات المتداولة في السوق الثانوي	(10/1/3)
106	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب	(11/1/3)
107	قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب المتداولة	(12/1/3)
108	التحويلات خارج القائمة في السوق الثانوي	(13/1/3)
109	الشركات القائمة	(14/1/3)
110	عدد الصناديق المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	(1/2/3)
111	نسبة تداول الصناديق من إجمالي التداول في السوق	(2/2/3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
112	عدد العقود المنفذة بالسوق والصناديق	(3/2/3)
113	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد الصناديق المدرجة بالسوق	(1/3/3)
114	الارتباط بين حجم تداول الصناديق وحجم تداول السوق	(2/3/3)
115	الارتباط بين العقود المنفذة بالصناديق والعقود المنفذة بالسوق	(3/3/3)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الأسواق المالية	(1/1/1)
20	هيكل سوق رأس المال	(2/1/1)
24	الفرق الرئيسي بين الدور المالي للسوق النقد ورأس المال	(3/1/1)
82	الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية	(1/2/2)

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

أسواق الأوراق المالية هي الأسواق التي يتم فيها تداول أسهم شركات المساهمة العامة بأنواعها العادي والممتاز والسندات. وفي معنى آخر هي تشمل أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية المؤسسات التي تسعى للحصول على التمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية والمستثمرين اللذين يقومون بالوساطة بين بائعي ومشتري الأوراق المالية، وتتقسم أسواق الأوراق المالية إلى أولاً أسواق أولية هي يتم فيها طرح الأوراق المالية عن طريق شركات المساهمة العامة لأول مرة وتعتبر بنوك الاستثمار من أهم المؤسسات العاملة في الأسواق الأولية، وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد فهي تقوم بالجمع بين المؤسسات التي تحتاج للتمويل وتلك التي ترغب بالاستثمار في أموالها . ولذلك تساعد بنوك الإستثمار على تخصيص الموارد المالية بكفاءة وحيث نجد أن بنوك الاستثمار لها دور مهم في التنمية الاقتصادية ويتمثل هذا الدور في التعرف على فرص الإستثمار وتأسيس المشروعات التي تثبت جدواها وتدير التمويل اللازم لهذه المشروعات من الخارج والداخل وتقدم بنوك الإستثمار للشركات الراغبة في طرح إصدارات جديدة العديد من الخدمات لتسويق وتوزيع الأوراق المالية وتتمثل وظائف بنوك الإستثمار المالي في تغطية الإصدارات الجديدة وتقديم النصح المالي. ثانياً : السوق الثانوي هي التي يتم فيها المتاجرة بالأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل حيث يتم بيعها عن طريق شخص آخر غير الذي قام بإصدارها. نجد أن الأسواق المالية تقوم بدور أساسي ومهم في عملية التطور الاقتصادي فهي من مكونات النظام المالي الذي يتم فيه تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين في المجالات المختلفة وأن فعالية ك النظام المالي تعتمد على كفاءة وقوة اتساع الأسواق المالية. والسوق المالي هو الذي يتم فيه الالتقاء بين

الوحدات الإقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقراضها والوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي التي ترغب في الاقتراض ومن ثم تنشأ وتتداول داخل الأسواق المالية .

ومن هذا المنطلق كان لابد من وجود سوق منظمة ونشطة للأوراق المالية لاستقطاب الموارد المحلية والأجنبية وإعادة استثمارها إذا دعت الحاجة. في منتصف التسعينات تم تكوين وق الخرطوم للأوراق المالية حيث أن يتميز من غيره من الأسواق في المنطقة العربية بتطبيق القواعد الإسلامية في المعاملات.

تم في منتصف التسعينات إنشاء بنك الاستثمار المالي مستجدا بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالترويج نشاطه في جمع المدخرات ذلك الجمهور في بوتقة واحدة عبر الصناديق العديدة بما يحقق عائدا للمستثمرين والدولة في مجال التنمية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية وجود خطط وبرامج لبنك الإستثمار المالي تعمل على زيادة الوعي الاستثماري في أوساط الجمهور والمؤسسات المالية عن طريق الترويج لجذب مدخراتهم التي تسهم في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية وتوظيف تلك المدخرات في المشروعات الإستثمارية التي تعود بالعائد للجمهور المستثمر والدولة في مجال التنمية.

مشكلة البحث:

إن إنشاء بنك الاستثمار المالي وسوق الخرطوم للأوراق المالية لهو بادرة طيبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث يقوم بنك الاستثمار بتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية عبر الصناديق والمحافظ الاستثمارية العديدة بما يحقق عائدا للمستثمرين والدولة في مجال التنمية لذلك نحاول في هذا البحث أن نتناول بعض الجوانب التي تتعلق بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية في تكوين الصناديق والمحافظ ومدى مساهمة البنك في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك عبر

التساؤلات الآتية :

- 1- هل يعتبر بنك الاستثمار المالي من الجهات المساهمة في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية عبر الصناديق والمحافظ الاستثمارية؟ وهل زاد عدد الصناديق المدرجة بسوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة؟
- 2- هل ساهم تداول صناديق الاستثمار في ارتفاع حجم التداول بالسوق؟
- 3- هل مساهمة الصناديق الاستثمارية زادت في عدد العقود المنفذة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف على تجربة بنك الاستثمار المالي في مجال سعيه تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية وإبراز دور البنك في تسهيل الفرص الاستثمارية.
- 2- معرفة مدى نجاح بنك الاستثمار المالي في تكوين المحافظ والصناديق الاستثمارية وتأثيرها في تفعيل وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 3- إلقاء الضوء على بعض المعوقات التي تعيق بنك الاستثمار المالي في نشر الوعي الاستثماري بين المواطنين.

مصادر المعلومات:

- مصادر ثانوية: من المراجع والكتب، التقارير الرسمية الصادرة عن بنك الاستثمار المالي وسوق الخرطوم للأوراق المالية والرسائل والبحوث الجامعية غير المنشورة.

منهجية البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي.

حدود البحث :

الحدود الزمانية : 2006-2015م

الحدود المكانية : بنك الاستثمار المالي الخرطوم - سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هيكل البحث :

يتكون البحث من المقدمة وثلاثة فصول والخاتمة ، تشمل المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة ويتناول الفصل الأول الأسواق المالية وأهميتها في الاقتصاد ومؤسساتها ويتكون من ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول مفهوم وتعريف أسواق المال ودور السوق الأولى في تنشيط السوق الثانوي، المبحث الثاني تناول أداء السوق المالي، والمبحث الثالث دور البنوك الاستثمارية في أداء الأسواق المالية، الفصل الثاني يتناول السوق الأول والسوق الثاني في السودان وينقسم إلى مبحثين المبحث الأول يتناول نبذة تعريفية عن بنك الاستثمار المالي أما المبحث الثاني يتناول نبذة تعريفية سوق الخرطوم للأوراق المالية، الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية في ثلاثة مباحث المبحث الأول يتناول إحصاءات عن الصناديق والاستثمار أما المبحث الثاني يتناول تحليل البيانات المالية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، المبحث الثالث يتناول مناقشة تساؤلات البحث، والخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة :

1/ دراسة مناهل يوسف محمد يوسف، (2005م)⁽¹⁾

تتعلق الدراسة بتقويم أداء شركات الوكالة في تسويق الأوراق المالية، المشكلة الأساسية التي تم التعرض لها من خطر هذه الدراسة هي ضعف تسويق شركات الوساطة المالية مما أدى إلى ضعف الاستثمار في الأوراق المالية، وكانت أهم الفروض التي وضعها الباحث ضعف السياسات التسويقية للأوراق المالية وعدم توازن الفرص لأداء التسويق بين وكالات القطاع العام والوكالات الخاصة، والتناسب الطردي بين المستوي التعليمي والأكاديمي لغالبية أصحاب رؤوس الأموال والإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية كذلك ضعف كوادرات شركات الوكالة في عدم استطاعتها من إحداث التسويق المطلوب والعلاقة الايجابية بين ظهور أدوات مالية جديدة وتنامي عدد شركات الوكالة المسجلة في السوق، كذلك التباين الكبير لتركيبية رأس المال لشركات الوكالة .

وقد أثبتت النتائج صحة جميع الفرضيات ، وخلصت الدراسة إلى توصيات منها الاهتمام بإنشاء أقسام التسويق والترويج والاهتمام بالجانب الإعلامي لكل شركة ووكالة على حدة، وترقية وتحديث نظام التداول داخل البورصة وذلك بإدخال التكنولوجيا ونظم التداول الآلي.

2/ دراسة إيمان محمد عثمان، (2005م)⁽²⁾

تتعلق الدراسة بمعرفة دور بنك الاستثمار في تنشيط الأسواق المالية الأولية والثانوية ومعرفة اثر دخول بنك الاستثمار المالي إلى سوق الخرطوم للأوراق المالية، تكمن مشكلة الدراسة في هل قام بنك الاستثمار المالي بدور في تنشيط

(1) مناهل يوسف محمد يوسف، تقويم أداء شركات الوكالة في تسويق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

(2) إيمان محمد عثمان، دور بنك الاستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المصارف (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

الأسواق المالية أولاً؟ وفي حالة عدم قيامه بهذا الدور فما هي الأسباب؟ وتم وضع الفرضيات صغر سوق الخرطوم للأوراق المالية لقلّة عدد المؤسسات المدرجة فيه وصغر حجم التداول وعزوف المؤسسات المالية والجمهور عن الدخول إلى سوق الخرطوم للأوراق المالية لضعف الوعي الاستثماري .

من أهم النتائج التي أثبتتها الدراسة هي الدور الإيجابي الذي يلعبه بنك الاستثمار المالي في سوق الخرطوم للأوراق المالية فرفع قيمة وحجم التداول منذ دخوله السوق، وكذلك الصناديق التي يكونها البنك أدت إلى تشجيع عدد كبير من المدخرين وقدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها، توصي بزيادة عدد الصناديق الاستثمارية التي يصدرها البنك، وضرورة إعداد مقترحات تؤدي إلى زيادة نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية وبنك الاستثمار المالي.

3/ دراسة شوقي عزمي محمود حسنين، (2009م)⁽¹⁾

تتعلق الدراسة بالتعرف بدور سوق الخرطوم للأوراق المالية في تجميع المدخرات في مكان واحد وتوظيفها لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال الأدوات المالية التي يعتمد عليها السوق لتحريك الجمود الاقتصادي وتمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة إيجاد وسائل فعالة ومشجعة تعمل على بناء الثقة بين الجمهور وسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك من خلال معرفة الاستثمار في الأوراق المالية والقواعد التي تحكم التعامل فيه والإمام بالظروف والبيئة التي تحيط بالورقة المالية ومعرفة تأثيرها وذلك حتى يتمكن السوق من تأدية الدور المناط به بأفضل الطرق . كما قام الباحث بوضع الفروض التالية لإيجاد حلول لمشكلة البحث المتمثلة في الظروف الاقتصادية المحيطة بالورقة تؤثر إيجاباً أو سلباً على حجم التداول وعملية التخصص تؤدي إلى تنشيط حركة التداول بسوق الخرطوم للأوراق

(1) شوقي عزمي محمود حسنين، الاستثمار في الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الزعيم الأزهرى، 2009م.

المالية وأسهم القطاع المصرفي تؤثر إيجابا في حجم التداول بالبورصة مقارنة بالقطاعات الأخرى وانخفاض القيمة السوقية عن القيم الاسمية للسهم يضعف التداول.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج أن سوق الخرطوم للأوراق المالية تؤثر فيه عوامل الخصخصة التي تؤدي لتفعيل وتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، كذلك أوضحت الدراسة أن انخفاض القيمة الاسمية يؤدي إلى امتناع المستثمر من الانضمام في الاستثمار في الشركة المعنية بينما يرتفع حجم التداول في تلك الشركات التي تكون فيها قيمة الأسهم السوقية أكبر من القيمة الاسمية، وقد أوضحت الدراسة ارتفاع عدد الأسهم المتداولة في القطاع المصرفي مقارنة بالقطاعات المختلفة بالرغم من ارتفاع حجم التداول بالدينار في قطاعات أخرى.

4/ دراسة أحمد عبد الله أحمد، (2013م)⁽¹⁾

تتعلق الدراسة بدور بنك الاستثمار المالي في التنمية الاقتصادية في السودان (2001-2011م)، المشكلة الأساسية التي تم التعرض لها من خلال هذه الدراسة هي ما هو دور بنك الإستثمار المالي التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة من (2001-2011م). وكانت أهم الفرضيات التي وضعها الباحث زيادة عدد صناديق الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2001-2011م) تؤدي إلى تنشيطه والمساهمة الضئيلة للتداول صناديق الإستثمار في زيادة حجم التداول والمساهمة الضئيلة لصناديق الإستثمار في زيادة عدد العقود المنفذة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

وقد تم التوصل إلى أهم النتائج حيث توصلت الدراسة إلى أن هنالك دور فاعل لبنك الإستثمار المالي في التنمية الإقتصادية في السودان وذلك عبر تمويله

(1) أحمد عبد الله محمد أحمد، دور بنك الاستثمار المالي في التنمية الاقتصادية في السودان (2001-2011م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013م.

لمشروعات تنموية عبر صناديق تسمى صناديق التنمية وهنالك زيادة في عدد صناديق الإستثمار المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من (2001-2011). ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة زيادة عدد العقود المنفذة بالصناديق من خلال زيادة عدد الصفقات في السوق الثانوي واستمرارية إدراج العديد من صناديق الإستثمار بالسوق لأن إدراج صكوك الصندوق في السوق يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية المسجلة في السوق وبالتالي تساعد على تنشيطه

5/ دراسة نجداء عبد الوهاب خليفة، (2013م)⁽¹⁾

تتعلق الدراسة بأثر الاستثمار في الأوراق المالية على الاقتصاد القومي السوداني (2005-2010م) تكمن مشكلة البحث التي تم التعرض لها في الإجابة على السؤال التالي هل أدى سوق الخرطوم للأوراق المالية دوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد؟ وهل لعب سوق الخرطوم للأوراق المالية دورا كبيرا في جذب مدخرات المواطنين نحو الاستثمار في الأصول المالية؟ وهل ساهمت شهامة في تمويل عجز الميزانية؟ حيث كانت أهم الفرضيات التي وضعها الباحث في سوق الخرطوم للأوراق المالية له دور في حشد الموارد المالية لفروق الاقتصاد القومي و سوق الخرطوم للأوراق المالية عزز من قوة تداول الأسهم والأوراق المالية وتوجد علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم والسندات في السوق وتوجد علاقة بين إيجابية بين ظهور أدوات مالية جديدة وتنشيط واتساع حجم السوق.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج انخفاض العائد الصافي للأوراق المالية قياسا بالعائد من الاستثمار البديلة مثل الأراضي والعقارات والتجارة مما لا يحفز كثيرا من المستثمرين على الإقبال للاستثمار في الأوراق المالية وبرنامج الخصخصة

(1) نجداء عبد الوهاب خليفة، أثر الاستثمار في الأوراق المالية على الاقتصاد القومي السوداني (2005-2010م) رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الزعيم الأزهرى، 2013م.

لعب دوراً كبيراً في تنشيط التداول وبصفة خاصة سوق الأسهم. حيث أن برنامج الخصخصة ساعد على توسيع قاعدة الملكية من خلال مجموعة الأسهم المصدرة. ومن التوصيات التي جاءت بها الدراسة الاهتمام بالمشاريع الجديدة وتنوع الأدوات الاستثمارية في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في كافة القطاعات، وتقاسيم شهادات شهامة على القطاعات المختلفة كالقطاع الزراعي، والصناعي، بدلا من دمجها في قطاع واحد.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث:

في تناول الاستثمار في السوق المالية المتمثلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بصورة عامة من خلال الاستثمار المتاح في سوق المال ودور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية.

بينما تختلف الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة في الآتي:

الآليات التي يستخدمها البنك المتمثلة في المحافظ والصناديق الاستثمارية وتنشيط عمل سوق الخرطوم للأوراق المالية الكفيلة بجذب المدخرات وإعادة استثمارها.

الفصل الأول

الأسواق المالية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم وتعريف أسواق المال ودور السوق الأول في تنشيط السوق

الثاني

المبحث الثاني: أداء السوق المالي

المبحث الثالث: دور البنوك الاستثمارية في أداء الأسواق المالية

الفصل الأول الأسواق المالية

المبحث الأول: مفهوم وتعريف أسواق المال ودور السوق الأول في تنشيط السوق أولاً: مفهوم وتعريف أسواق المال:

يستمد السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام ، فالأسواق موجوده في المجتمعات البشرية منذ القدم ، ولكن السلع التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق ، وكذلك وسائل وأساليب تبادل تلك السلع هي التي تغيرت عبر التاريخ وذلك تبعاً لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع تراكم الخبرة والممارسة في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ، على صعيد المحلى والدولى ، وقد ساعد شمولية هذه الخبرة والممارسة على تطور قنوات الاتصال وفاعليتها ، بحين جعلت من هذه الأسواق في لحظة دون حدود جغرافيه لإطارها المادي تبعاً لتغير احتياجات الأفراد ولارتقاء وسائل الاتصال فيما بينهم .⁽¹⁾

ومع أن السوق المالية حديثة العهد نسبياً بالقياس الى أسواق السلع الأخرى الا انها سبقت غيرها من الأسواق من حيث التنظيم ومن حيث الإمكانيات والتسهيلات المتاحة للمتعاملين فيها وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية والتي هو يتم تداولها في هذه الأسواق .

ومن هذا المفهوم هنالك تعريفات عديدة للسوق منها :-

- **السوق المالي** : هو ذلك الإطار الذي يجمع بائعى الأوراق المالية بمشترى

تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع ن او

مكان الذي يتم فيه ، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين

المتعاملين في السوق بحيث تجعل الائتمان السائدة في ايه لحظه زمنيته

معينه واحدة بالنسبة لايه ورقة ماليه متداولة فيه .⁽²⁾

- أسواق المال هي الأسواق التي تباع وتشتري به الأوراق المالية .

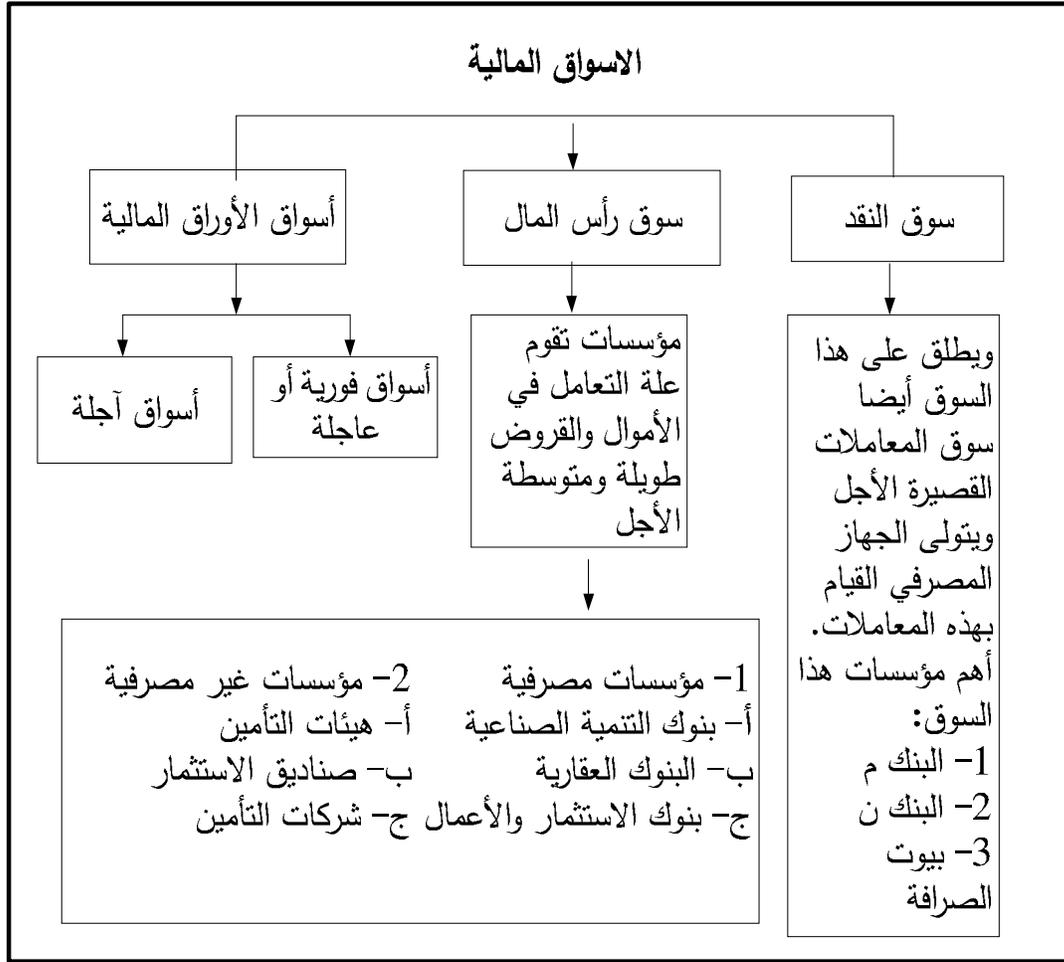
⁽¹⁾ يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية اللازمة والمخرج، الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م، ص 179.

⁽²⁾ د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999م،

- الأسواق المالية هو ذلك الإطار الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع او المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين بحيث تجعل الاثمان السائدة في السوق بالنسبة لاشى ورقة مالية متماثلة في كل وحدة زمنية . (1)

الشكل (1/1/1)

الأسواق المالية



المصدر: زكريا سلامة عيسى شطناوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، عمان، دار النفائس، 2009م، ص 38.

(1) حسني علي خريوش، الأسواق المالية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ت.

تصنيفات أسواق المال:-

هنالك عدة تصنيفات للأسواق المال تقوم على أسس مختلفة ولكن رغم هذه التصنيفات فان الأسواق المال تبقى متداخلة ويصعب ايجاد فاصل بينهما لان سهولة تبادل المعلومات تيسر لكل من المستثمر والمقترض سهولة الانتقال من نوع الى اخر وهذه ميزة كبيرة تكسب السوق المالية مرونة كبيرة تتيح تنوع أدوات الاستثمار . وفيما يلي نستمد الى تصنيف أسواق المال طبقا لأغراض وأدوات التمويل السوق النقدي وسوق المال . (1)

الأسواق النقدية: money markets

تعريف أسواق النقد :-

هنالك عدد من التعريفات منها :

- هو السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل مثل ، اذونات الخزينة ن الأوراق التجارية ، السندات الاذنية ، شهادات اليداع المصرفية القابلة للتداول ، شهادات الادخار قصيرة الأجل والقبولات المصرفية . (2)
- يقصد به السوق الذي يتعامل في الأوراق المالية قصيرة الأجل حيث تمثل هذه الأوراق أدوات دين او صكوك مديونية مدون عليها ما يؤيد بان لحاملها او حائزها الحق في استرداد مبلغ معين من المال سبق أن اقرضه لطرف اخر (المبلغ الاصلى بالاضافة الى العائد) وهذه الأوراق تكون قابلة للتداول وان تاريخ استحقاقها لا يزيد عن السنة . تتصف هذه الأدوات والأوراق المالية قصيرة الأجل بسيولة عالية حيث يمكن التخلص منها في اى وقت وبحد ادنى من الخسائر او دون خسائر او بريح ونظر لانخفاض مخاطر هذه الأدوات فيتوقع أن يكون العائد المتولد عن هذه الأدوات أن يتأثر كثيرا ويمكن

(1) حسني علي خريوش، مرجع سبق ذكره.

(2) حسني علي خريوش، المرجع السابق ذكره.

أن يغطي نسبة التضخم ، وهناك بعض من هذه الأوراق د يحصل مشتري هذه الأوراق على عائد مقدما عند شرائه الأوراق بخصم على القيمة الاسمية ويمكن لحامل الورقة أن يتصرف فيها قبل موعد الاستحقاق وذلك ببيعها في سوق النقد ولكن بقيمة اقل من قيمتها عند الاستحقاق وتزايد تلك القيمة كلما اقترب تاريخ الاستحقاق . (1)

- تعريف اخر :

يمثل سوق النقد في المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في الأدوات المالية قصيرة الأجل الى إقراض الأموال واقتراضها لاجل لا يزيد عن سنة ويكون إقراض الأموال لاجل قصير بهدف استثمار الأموال المتاحة لفترة مؤقتة ايضا بعبارة اخرى فان سوق النقد تمثل نقطه التقاء الاستثمار قصير الأجل مع التمويل قصير الأجل . (2)

ومن التعريفات :

- هو السوق الذي يوفر عملية الاقتراض والاقتراض والمتاجرة بالأوراق الاستثمار قصيرة الأجل املا في تحقيق العوائد والأرباح للمستثمرين فيه .

خصائص أسواق النقد :

1) يعتبر السوق النقدي سوق جملة من حيث كون المتعاملين فيه من ذوى حجم كبير ويعملون عادة لحساب مؤسسات كبيرة ويتمتعون بخبرات ومهارات مالية ويتم التأمل في السوق من خلال الوسطاء والسماسرة ، اما المستثمرون الأفراد فدورهم محدود في هذا السوق .

2) أدوات الاستثمار في السوق النقدي تعتبر عالية السيولة فالاستثمار في السوق النقدي يكون عادة قصير الأجل قد يمتد من يوم واحد لغاية سنة او اكثر قليلا .

(1) عبد النافع الرازي، وغازي توفيق، الأسواق المالية دار وائل للنشر، عمان، 2001م، ص 35.

(2) محروس حسن، الأوراق المالية والاستثمارات المالية، مؤسسة الرضا للطباعة والتوزيع، ب.ت، ص 29.

3) انه يعتبر ميدانا للاستثمار قليل المخاطر فدرجة المخاطر النقدية الى قد تنشأ عندما يرغب المستثمرون بتحويل استثماراتهم إلى نقود منخفضة جدا، لأن أدوات التي قد تنشأ عن عدم قدرة المدين على الوفاء شبه معدومة في أدوات الاستثمار في السوق النقدي لأنها تكون عادة صادرة عن الحكومة او مؤسسات كبيرة ذات مراكز مالية قوية . (1)

4) يمتاز السوق النقدي بالمرونة العالية قياسا بغيره لقصر الأجل وما يتمتع به من انخفاض درجة المخاطرة مما أعطاه صفة المرونة وسرعة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية مما يقلل من الخسائر ويعظم الفوائد لاسيما وان مخاطره المستثمر عندما يحول استثماراته الى نقود تكون قليلة مما يعطى السوق صفة المرونة العالية والاستجابة للطلبات .

5) يستطيع البنك المركزي تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل يضبط احتياطات البنوك العاملة وبذلك يكون لهذا السوق دوره في السياسة النقدية لبلاد على اعتبار البنوك أساس السوق النقدي .

6) تعتبر آجال الاستحقاق لأدوات السوق النقدي قصيرة الأجل فهي لا تتجاوز سنة واحدة في الغالب بدء من يوم واحد مما يعطيها صفة السيولة العالمية لأدوات الاستثمار في السوق النقدي .

7) يزيد السوق النقدي الطاقة الإنتاجية لمختلف المشروعات بتوفير السيولة للأصول المالية قصيرة الأجل مما يعمل على زيادة سرعة دوران رؤوس الأموال لتحقيق ازدهار الاقتصاد الوطني وتفعيل قطاعاته المختلفة للانشطة مما يتيح للسوق النقدي فرصة تعجيل وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشروعات.(2)

(1) عبد النافع الرازي، وغازي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 35

(2) ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999م، ص 177.

وظائف السوق النقدي :-

على الرغم من أن الدولار الأمريكي يعد الآن هو العملة الرئيسية في المدفوعات الدولية ، إلا أن بعض العملات القوية لا زالت تتمتع بمكانة متزايدة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال يوجد عمليات كثيرة ومتزايدة لا زالت تتم في سوق لندن أكثر من أي سوق عالمية أخرى للخصم . ففي إنجلترا نجد أن السماسرة للأوراق التجارية يقترضون من البنوك التجارية عند سعر فائدة منخفض جداً ، لأن القرض يمكن رده في خلال الأجل القصير .

وتعتبر هذه ميزة تتمتع بها البنوك الانجليزية لأنها تمدها باصل مميز من أصول السيولة ، وبالتالي تمكن البنوك الانجليزية من الاحتفاظ باحتياطات نقدية منخفضة بالمقارنة بمعظم البنوك العالمية الأخرى . وقد تطور الواقع العملي، وأصبح سماسرة الأوراق التجارية يستخدمون هذه الأرصدة لخصم الأوراق التجارية التي يحتفظون بها لمدة معينة ، عادة شهر ، وبعد ذلك يقومون بإعادة خصمها لدى البنوك ، ونتيجة لذلك فقد استطاع هؤلاء السماسرة تحقيق أرباح عن طريق تقاضي نسبة خصم مرتفعة قليلاً عن نسبة الفائدة التي يقترضون على أساسها من البنوك . فالبنوك في ذاتها تقوم بخصم الأوراق التجارية ، ولكنها تفضل خصم الأوراق التجارية التي تكون مستحقة الأداء بعد شهرين على الأكثر . كما أن البنوك التجارية تفضل خصم الأوراق التجارية التي تكون قيمتها قبل وبعد الخصم متساوية تقريباً ، حيث يتم استحقاقها كل أسبوع. ولذلك فإن البنوك تكون مستعدة لإعادة خصم الأوراق التجارية للسماسرة عند سعر فائدة أقل من السعر الذي يمكنهم تقاضيه على قروضهم قصيرة الأجل. هذه الخسارة تعتبرها البنوك نوعاً من الرسوم التي يحصل عليها سماسرة الأوراق التجارية لاحتفاظهم بالأوراق لفترة معينة ثم تنسيقها وترتيبها على شكل مجموعات يتم خصمها لدى هذه البنوك، وبمجرد اكتساب البنك التجاري للورقة التجارية فإنه عادة يحتفظ بها لحين حلول موعد استحقاقها .

ويلاحظ أن توافر سوق جيدة للنقد يجنب البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي ، فإذا وجدت هذه البنوك مثلاً أن لديها عجزاً في السيولة فإنه يمكنها استرداد جزءاً من قروضها في السوق النقدي وبالتالي تجبر المشتركين الآخرين في السوق على الاقتراض من البنك المركزي . وهذا الاقتراض يعتبر أكثر تكلفة بالنسبة لهؤلاء المشتركين لأن البنك المركزي يتقاضى سعر فائدة أكثر ارتفاعاً من السعر الذي يحصل عليه البنك التجاري سواء بالنسبة للقروض قصيرة الأجل أم بالنسبة لإعادة خصم الأوراق التجارية . بالإضافة إلى ذلك فإن تعليمات البنك المركزي تمنعه من أن يقوم بخصم الأوراق التجارية والأوراق المصرفية والأوراق التجارية الممتازة، فلا يقوم إلا بخصم هذا النوع.⁽¹⁾

أسواق رأس المال: capital markets

تعريف أسواق رأس المال :-

تعرف أسواق المال بعدد من التعاريف منها :

- يعرف سوق رأس المال بأنه سوق الصفقات المالية طويلة الأجل والتي تنقسم إما في صورة قروض مباشرة طويلة الأجل ، أو في شكل إصدارات مالية طويلة الأجل.⁽²⁾
- تعريف آخر أسواق رأس المال هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق طويلة الأجل أي الأوراق التي تزيد فترة استحقاقها عن العام الواحد وتشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال الأوراق ذات المديونية بأنواعها المختلفة والأوراق المالية التي تمثل حقوق ملكية ويشتمل السوق الرأسمالي على وحدات فرعية مختلفة إلى السوق رأسمالية منفصلة غير مترابطة بشكل

⁽¹⁾ مجدي محمود سهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظريات والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000م، ص 140-141.

⁽²⁾ نوال حسين عباس، المؤسسات المالية ، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003م، ص 160

متكامل تختلف من حيث نوعية الأدوات المتداولة فيها وهى سوق السندات ن
سوق الأسهم، وسوق الرهن العقاري . (1)

- تعريف آخر: سوق رأس المال يتمثل في المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون
في الأدوات المالية طويلة الأجل . اى إقراض الأموال واستثمارها لفترة
طويلة تتجاوز السنة الواحدة ويكون إقراض الموال او استثمارها لاجل طويل
بهدف استغلا أموال متاحه لفترة طويلة من اجل تحقيق عائد منها كما يكون
الهدف من الحصول على هذه الأموال هو تمويل استثمارات رأسماليه (طويلة
الأجل) وبعبارة اخرى فان سوق رأس المال تمثل نقطة التقاء الاستثمار
طويلة الأجل مع التمويل طويل الأجل. (2)

- وأيضا عرفه: هو السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار طويلة الأجل
مثل الأسهم، الكفالات والتعهدات، الخيارات والسندات، متوسطه وطويلة
الأجل التي قد يمتد اجلها الى اكثر من 20 عاما). (3)

يتكون أسواق رأس المال من :-

1. أسواق الأوراق المالية

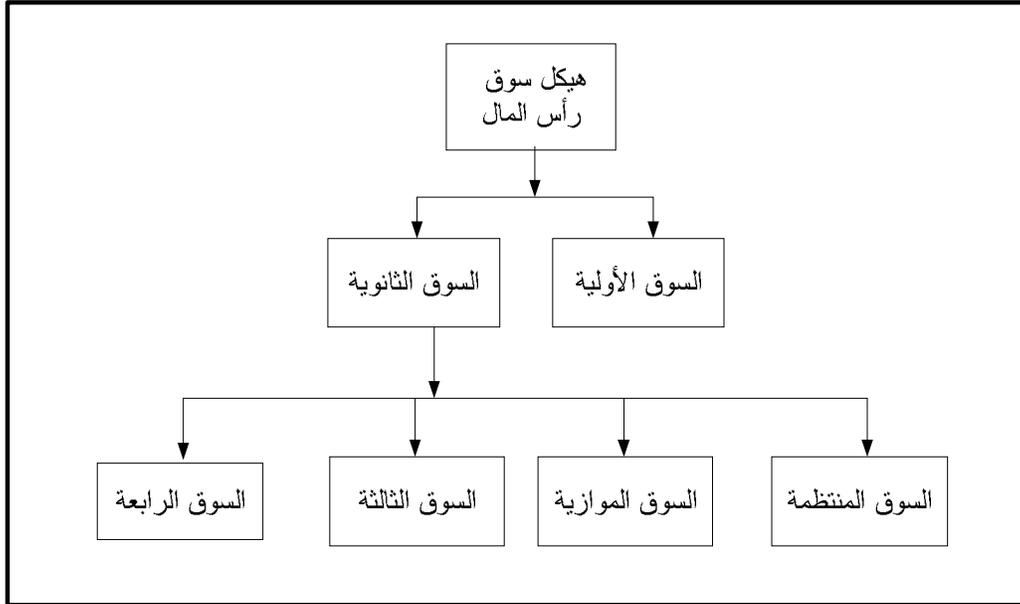
2. أسواق الإقراض طويلة الأجل

(1) محروس حسن، مرجع سبق ذكره، ص 29

(2) محروس حسن، المرجع السابق ذكره، ص 29

(3) حسني علي خريوش، مرجع سبق ذكره، ص 31

الشكل (2/1/1) هيكل سوق رأس المال



المصدر: أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية "إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، عمان، دار اليازوردي، 2010م، ص 93.

خصائص سوق رأس المال :

1. سوق رأس المال قد يرتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل ويكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج الى أموال تسدد على امد طويل .
2. يتسم هذا السوق بكونه أكثر تنظيماً من السوق النقدي نظراً لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المتخصصين .
3. الاستثمار في سوق المال قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي وذلك نظراً لكون أدوات الاستثمار فيه مثلاً السندات طويلة الأجل الأمر الذي يحتمل مخاطر سعرية وسوقية وتنظيمية مختلفة ، وكذلك الأسهم بالرغم من أنها ذات عائد كبير نسبياً إلا أن مخاطرها كبيرة ايضاً .

4. الاستثمار في سوق رأس المال يعتبر ذو عائد مرتفع نسبياً وبالتالي فإن اهتمام المستثمرين في سوق رأس المال يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة والمخاطرة .

5. يتطلب سوق رأس المال وجود سوق ثانوي يتم تداول أدوات الاستثمار المختلفة فيه . وذلك حتى يتم تنشيط الاستثمار في سوق رأس المال ، وحتى يتم توفير سيولة نقدية ملائمة للأدوات المالية طويلة الأجل الأمر الذي يزيد من سرعة تداولها . (1)

وظائف سوق رأس المال :-

وجد سوق رأس المال أساساً لإشباع رغبات وحاجات المتعاملين ، والقيام بالعديد من الوظائف الاقتصادية التي خص تمويل وتنشيط ونمو الاستثمار ومن ثم فقد أصبحت ضرورة حتمية استلزمها المعاملات الاقتصادية ، ويعمل سوق رأس المال وفق مجموعة من المستلزمات تعمل على تحقيق التوازن بين قوى الطلب وقوى العرض فضلاً عن إمكانية إتاحة إجراء كافة المعاملات والمبادلات ، ويستمد أهميته الاقتصادية من وظائفه العديدة التي يمكن إبرازها كالتالي :

تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات :

لأسواق رأس المال دور بالغ الأهمية في جذب الفائض من الأموال الغير موظفة في الاقتصاد الوطني وتحويلها من مال عاطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار في الأدوات المالية المتنوعة كالأسهم والسندات، فضلاً عن ذلك يساهم سوق رأس المال في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادية من خلال تعبئة رؤوس الأموال التي تعجز الحكومات والبنوك التجارية عن توفيرها لأسباب عديدة منها مشاكل التضخم

(1) حسني علي خريوش، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الناجمة عن الإصدار النقدي ومحدودية إيرادات بعض الدول إلى جانب المشاكل التي تتعرض لها بعض البنوك لاسيما عند منحها للقروض طويلة الأجل⁽¹⁾ .

توفير السيولة:

وهي أهم وظيفة تؤديها أسواق رأس المال بعد وظيفة تجميع المدخرات ، إذ يوفر سوقاً مستمرة لتداول الأوراق المالية ، الأمر الذي يتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة ، وتشجع ميزة السيولة للمستثمرين على توظيف مدخراتهم لشراء الأوراق المالية من السوق الأولية الثانوية طالما أنه يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة نقدية ، دون تحمل خسائر معتبرة ، لذلك تساهم سيولة السوق في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما ينعكس على النمو الاقتصادي ، والمستوى المعيشي للأفراد .

تخفيض مخاطر الاستثمار وتوفير المعلومات على أداء الشركات:

يوفر سوق رأس المال فرصاً عديدة لتخفيض مخاطر الاستثمار من خلال إمكانيات التنوع التي توفرها الأدوات المالية المتداولة ، حيث تمكن من تكوين محافظ مالية متنوعة لمختلف الشركات المدرجة في السوق ولقطاعات متعددة .

والى جانب وظيفة تخفيض المخاطر توفر أيضاً سوق رأس المال وظيفة توفير المعلومات حول أداء الشركات لتوفير التسعير العادل للأوراق المالية ، وكذا تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار .

الاحتفاظ بالثروة:

يعد سوق رأس المال من الأدوات المالية التي توفرها على القيام بدور مخزن للقيمة ، أو مخزون للثروة ، وذلك لأن المدخر يقارن بين أساليب الادخار المختلفة على أساس عدة معايير توفر له الربح والأمان وزيادة الثروة ، وتتسم الأدوات المالية التي يوفرها سوق رأس المال مثل السندات والأسهم بأنها لا تتعرض للاهتلاك ، كما أنها

⁽¹⁾ محمد زيدان ، ريمة عمري وآخرون ، أسواق رؤوس الأموال : مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ام قناة لعدوى الأزومات المالية ، مجلة حوليات بشار ، العدد 08 ، 2010 ، ص ص : 232-233 .

توفر دخلاً للمحتفظ بها ، وزيادة قدرة سوق رأس المال على تعبئة المدخرات وزيادة العائد على الأصول المالية ، يعينان زيادة الثروة في الاقتصاد وبالتالي زيادة الاستثمار .

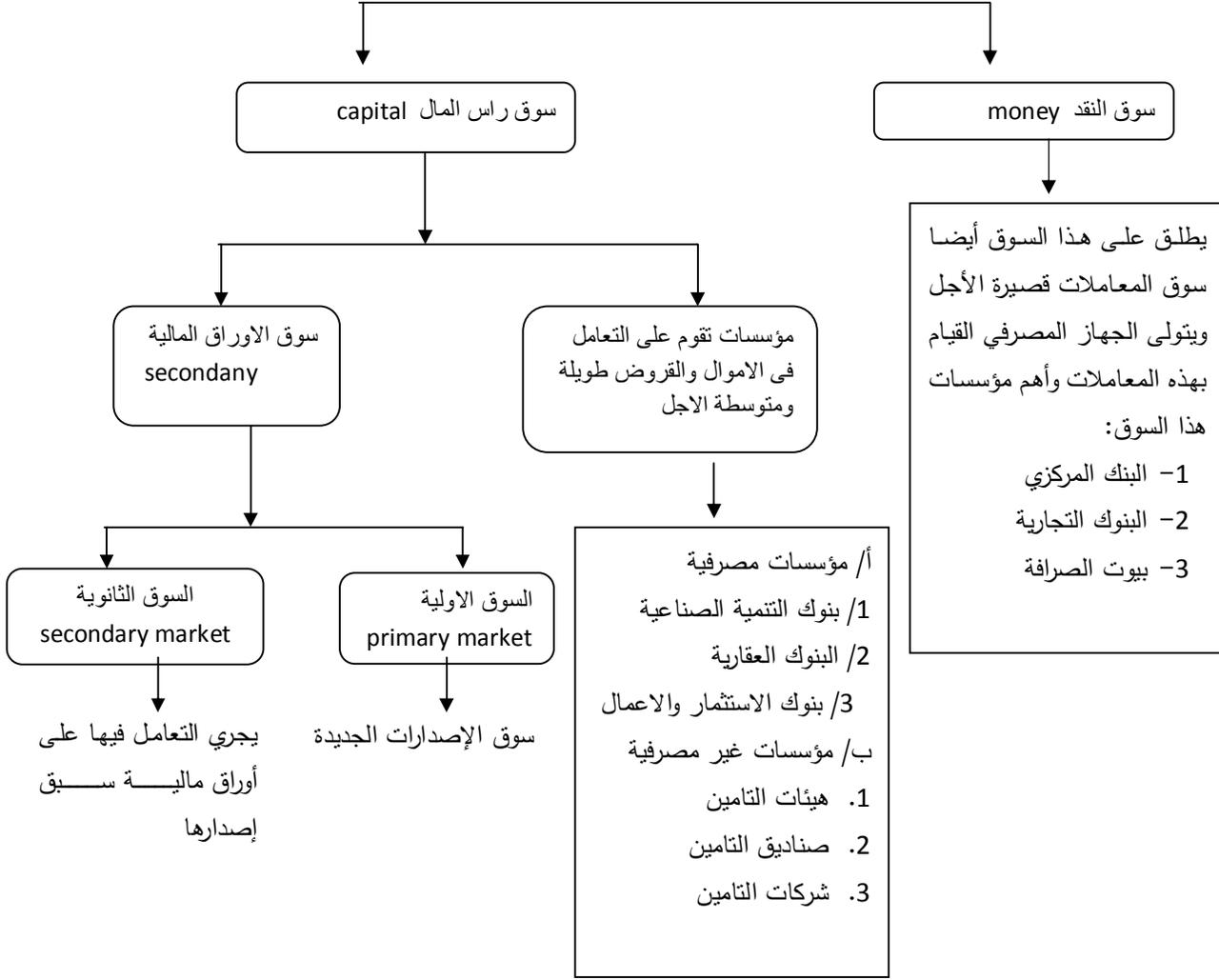
تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يعد سوق رأس المال من أدوات السياسة الاقتصادية لتؤدي الحكومة مهامها للوصول على الاستقرار الاقتصادي وتجنب التضخم أو الكساد ، وذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة ، وبالتالي تغير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد . (1)

(1) رفيق مزاهدية ، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات : دراسة حالة سوق الأسهم السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بانتة، كلية الاقتصاد ، 2006-2007 ، ص 15 .

شكل رقم (3/1/1)

الفرق الرئيسي بين الدور المالي للسوق النقدي ورأس المال



المصدر: رفيف مزاهدية ، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات : دراسة حالة سوق الأسهم السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد، 2006-2007 ، ص 16.

الشكل رقم (3/1/1) يوضح الفرق الرئيسي بين الدور المالي لسوق النقدي عن الدور المالي لسوق رأس المال الذي يشكل مصدرا للتمويل طويل الأجل . وعليه بينما يكون لعنصري السيولة والامان الأولوية من قبل المستثمر في سوق النقد ، يكون لعنصر الدخل الأولوية من قبل المستثمر في سوق رأس المال .

ثانياً: دور السوق الأولي في تنشيط الثانوي

يساعد شركات المساهمة العامة:

الشركات المالية هي شركات مساهمة عامة تتكون أصولها من الأوراق مالية بشكل رئيسي ويتبع في تأسيسها نفس الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات المساهمة العادية فتصدر بقيمة رأس مالها من عدد من الأسهم تطرح للاكتتاب العام في قبل الجمهور ، ثم تستخدم الأموال المحصلة (من بيع الأسهم) في شراء الأوراق المالية غيرها من الشركات المحلية والأجنبية.(1)

تعريف شركات المساهمة:

عرفت شركات المساهمة بأنها الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها ، وتقتصر مسؤولية المساهم على دفع قيمة الأسهم التي اكتتب فيها ، ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما اكتتب فيه من أسهم ويكون للشركة أن تتخذ من اسم الشركاء او احدهم عنوانا لها(2) كما عرفت الشركة المساهمة أيضا بأنها شركة أموال ، تقوم على الاعتبار المالي، حيث تؤلف بين عدد من الأشخاص يقومون بالاكتتاب بأسهم قابلة للتداول ، بحيث لا يقل عدد المساهمين عن خمسة مساهمين.(3)

وهي تقسم إلى:

شركات ذات نهاية المغلقة أو المقفلة :

تطلق هذه التسمية على هذا النوع من الشركات المالية لأنها تكون مقفلة من الاتجاهين أي اتجاه زيادة رأس المال واتجاه خفض رأس المال وهذا يعني انه يعد الانتهاء من الإصدار الأولي للأسهم لا يجوز لشركة إصدار أسهم جديدة كما لا

(1) طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص 40.

(2) حسين الماحي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002-2003م، ص 334.

(3) أكرم ياملكي، القانون التجاري - شركات - دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص

يجوز لها إطفاء جزء من أسهمها .

شركات ذات النهاية المفتوحة :

تطلق هذه التسمية على الشركات المالية التي تكون مفتوحة من الاتجاهين انه يجوز لها زيادة رأس مالها بالاستثمار في بيع أسهم اضافيه من أسهمها بعد الإصدار الأول او تخفيض رأس مالها عن طريق جزء من أسهمها كما يجوز لها إعداده شراء أسهمها المباعه في السوق المالي وذلك بسعر السوق الجاري.⁽¹⁾

ففي السوق الأول تباع الإصدارات الجديدة التي تعرض للجمهور لأول مرة من قبل الشركات المساهمة أو الجهات الحكومية التي تتولى الاقتراض، أم السوق الثاني فيتم فيه التعامل بالأوراق المالية بيعا وشراء والتي سبق أن أصدرت في السوق الأول، وتتولى بنوك الاستثمار بيع الأوراق المالية لحساب الشركات أو الجهات الحكومية المصدرة لها في السوق الأولى، أذن هذه السوق تلخصها مؤسسات مالية متخصصة (بنوك الاستثمار) ويلق على هذه البنوك بالمتعهدين وتلعب بنوك الاستثمار دورا مهما في السوق الأولى (سوق الإصدار).

أما في السوق الثاني فإن السماسرة أو الوسطاء يلعبون دورا مهماً في المتاجرة بالأوراق المالية.

بنك الاستثمار عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة التي من شأنها مساعدة شركات المساهمة في الحصول على أموال فعندما تريد شركة مساهمة الحصول على أموال (قروض) عن طريق إصدار أدوات دين طويل الأجل (سندات) أو أدوات ملكية (أسهم) فأنها عادة تستعين ببنك استثمار لتسهيل إصدار وبيع أوراقها المالية، وتجدر الإشارة إلى أن بنك الاستثمار ليس بنكا عادياً وسيطا يقبل الودائع ويمنح القروض إنما هو بنك يقوم بتمويل شراء الإصدار من الشركات بإكمال وإعادة بيعه للجمهور،

⁽¹⁾ طاهر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

وتسمى هذه العملية بالتعهد لضمان الإصدار ويقوم بنك الاستثمار من خلال هذه العملية عدد من الخدمات إلى الشركات المساهمة تتمثل في:

1/ تقديم النصيحة:

إن معظم الشركات تصدر أوراق مالية في السوق المالي بشكل متكرر حيث أن 80% من حجم تمويل مشروعاتها الجديدة يتم من خلال الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) ونتيجة لذلك فإن المدراء الحاليين في معظم الشركات ليس لديهم الخبرة في كيفية التعامل مع الإصدارات الجديدة.

إن بنوك الاستثمار والتي تتعامل بشكل دائم مع السوق المالي والتي اكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال، تستطيع أن تقدم نصيحة للشركات التي تتولى إصدار أوراق مالية، فمثلا أن الشركة ربما لا تعرف أي نوع من الإصدار أفضل للحصول على أموال، هل إصدار أسهم أم سندات؟

إن بنوك الاستثمار ربما تكون قادرة على مساعدة الشركة في اختيار أيهما أفضل فعلى سبيل المثال أن الوضع الحالي في السوق يشير إلى أن أسعار الأسهم في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة مرتفعة بينما سعر الفائدة على السندات مرتفع أي أن الكلفة على الشركة ستكون مرتفعة وبهذا ينصح بنك الاستثمار بإصدار أسهم بدلا عن السندات. والنصيحة الثانية تتعلق بتوقيت الإصدار ، فمثلا إذا أصدرت شركات منافسة تقارير مالية تشير إلى انخفاض في أرباحها، إذان من الأفضل للشركة أن تؤجل إصدار أو بيع أوراق مالية جديدة لها، لأنه من المحتمل أن يكون الطلب على الأوراق المالية في مثل هذا الوضع ضعيفا وبالتالي لن تستطيع الشركة الحصول على سعر جيد لأسهمها، كما أن من أصعب النصائح التي يقدمها بنك الاستثمار للشركات هي تحدي سعر السهم الذي تنوي الشركة بموجب إصداره أو بيعه.

2/ تسجيل الوثائق:

يقوم بنك الاستثمار بمساعدة الشركات في تسجيل الوثائق المطلوبة لدى هيئة البورصة إذا أن نشاطات بنوك الاستثمار والعمليات التي تتم في السوق الأولى تنظمها هيئة البورصة بدقة.

3/ ضمان إصدار الأسهم والسندات:

بعد إتمام البيانات المطلوبة يستطيع بنك الاستثمار المضي في الإجراءات الفعلية لضمان الإصدار، أي قيام بنك بشراء كامل الإصدار في وقت وتاريخ محدد وعند سعر معين، وبعد ذلك على بنك الاستثمار القيام بإجراءات بيع الإصدار إلى الجمهور عند سعر أعلى عن السعر الذي اشترى به الإصدار من الجهة المصدرة.⁽¹⁾

السوق الأول ينشئ صناديق:

بدأ البنك أولى خطواته في هذا المجال في مايو 1999م بإصدار (صندوق الأسهم الدولي) الذي ينحصر نشاطه في مجال الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. تم إنشاء هذا الصندوق برأسمال قدر مائة مليون دينار مقسمة إلى واحد مليون صك وبقيمة إسمية للصك تساوي مائة دينار. وكان الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة المساهمة (الصك) في الصندوق هو تشجيع صغار المستثمرين على ولوج هذا المجال في حقل الاستثمار. تمت تصفية الصندوق بنجاح كبير عند انتهاء أجله المضروب بعامين من بداية نشاطه محققا عائدا قياسيا بلغ (74.4%) من حجم الأموال المستثمرة. بعد النجاح الكبير الذي حققه الاكتتاب في صكوك الصندوق الأول. طرح البنك الصندوق الثاني بعد حوالي سبعة أشهر من طرح الصندوق الأول في ديسمبر من العام 1999 تحت اسم صندوق الاتصالات الأول. والذي يستثمر أمواله حصرا في أسهم الشركة السودانية

(1) عبد النافع الرازي وغازي توفيق، مرجع سبق ذكره، 35.

للاتصالات (سوداتل). برأسمال قدر 200 مليون دينار مقسم إلى 400 ألف صك بقيمة أسمية للصك تساوي 500 دينار. ونظرا للنجاح الكبير الذي حققه هذان الصندوقان واتصل البنك بتقديم هذه الخدمة للجمهور وفي عام 2000م طرح صندوقين آخرين هما صندوق الاتصال الثاني في أكتوبر 2000م وصندوق تمويل الصادرات السودانية في نوفمبر من نفس العام وشهد العام 2001م طرح أربعة صناديق متنوعة المجالات وهي صندوق النيل (في مارس) وصندوق شهامة في (يوليو) وصندوق الاستثماري الدولي في أسهم سوداتل (في سبتمبر) ثم صندوق الأسهم السودانية الثاني في (نوفمبر) وفي 2002م تم طرح الصندوق المشترك في (في أكتوبر) وصندوق الاستثمارات المتنوعة وصندوق النماء في أغسطس في العام 2005م، وصل عدد الصناديق المصدرة بواسطة بنك الاستثمار المالي خمسة عشر صندوق استثماريا تمت تصفية عشرة منها بنجاح ولا تزال خمسة منها تمارس نشاطها. (1)

- مجالات عمل الصناديق الاستثمارية هي (الأسهم - الأوراق الحكومية - التمويل قصير ومتوسط الأجل).
 - أدنى هامش ربح في هذه الصناديق هو (15%) وأعلى هامش هو (25%) من الأرباح المحققة .
 - متوسط نسبة المصروفات / الموجودات هو (1%).
 - الأرباح السنوية المحققة للصناديق التي تمت تصفيتها (10 صناديق استثمارية) تراوحت ما بين (6.6% - 37.2% سنوياً).
- وعند استعراضنا تجربة بنك الاستثمار المالي في مجال صناعة صناديق الاستثمار نحظ نقلتين نوعيتين نقف عندهما ونوردهما بإيجاز فيما يلي:

(1) بنك الاستثمار المالي، تجربة البنك في مجال ولصدار وإدارة صناديق الاستثمار، أغسطس، 2005م.

النقطة النوعية الأولى:

أتت بعد إصدار كل من صندوق تمويل الصادرات السودانية وصندوق النيل حيث أضافا بعدا جديدا لنشاط الصناديق الاستثمارية . وتمثل ذلك في توفير التمويل للقطاع الخاص . مما يعني قيام الصناديق بدورها في مجال تعبئة موارد الجمهور وحشدها للإغراض الاستثمارية . وهي بذلك تعتبر مكملة للدور المصرفي في هذا المجال .

النقطة الثانية:

فتمثل في اتجاه البنك لتوسيع دائرة المتعاملين فيها وذلك من خلال إشراك المصارف والمؤسسات المالية في الدول العربية ويسعى البنك من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين أساسيين :

أولهما: توطيد التعاون مع المؤسسات والمصارف العربية .

ثانيهما: استقطاب المزيد من الموارد المالية بالعملة الأجنبية لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية والتنمية.⁽¹⁾

خطوات إنشاء الصناديق الاستثمارية:

- 1- يستلم رئيس قسم الصناديق الاستثمارية خطاب تكليف صادر من مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بدراسة فكرة إنشاء صندوق استثمار جديد.
- 2- يدرس رئيس القسم بالتنسيق والتعاون مع موظفي القسم وإدارة التسويق وتطوير الأعمال جدوى فكرة إنشاء صندوق الاستثمار المطروحة وإعداد تقرير بنتائج الدراسة.
- 3- يدفع رئيس القسم التقرير لمدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية وفي حالة كانت نتائج دراسة الفكرة إيجابية يقوم مدير إدارة المحافظ والصناديق

⁽¹⁾ بنك الاستثمار المالي، تجربة البنك في مجال إصدار وإدارة صناديق الاستثمار، أغسطس، 2005م.

الاستثمارية بتكليف رئيس القسم لإعداد نشرة الإصدار وفقا للنموذج المعد من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية وكما جاء في قانون صكوك التمويل سنة (1995م).

4- يدفع رئيس القسم عند الانتهاء من إعداد نشرة الإصدار إلى مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية للإطلاع والمراجعة وعرضها على المدير العام للإطلاع والاعتماد من قبل البنك ومن ثم رفعها بموجب خطاب رسمي لمقرر هيئة الهيئة الرقابة الشرعية لإعتماده من الناحية الشرعية بعد عرضها على أعضاء الهيئة خلال أول اجتماع للهيئة بحضور مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية أو رئيس القسم.

5- يدفع رئيس القسم عند الانتهاء من إعداد نشرة الإصدار حسب ملاحظات هيئة الرقابة الشرعية أن وجدت ومن ثم عرضها على الهيئة في الاجتماع التالي للاعتماد وإصدار فتوى شرعية بمطابقة نشرة الإصدار والمعايير والموجهات الشرعية.⁽¹⁾

6- بعد اعتماد النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية يقوم مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بتوجيه خطاب لمقرر لجنة تنظيم إصدارات الصكوك في بنك السودان مرفقا بعشرة نسخ من نشرة الإصدار بغرض إجازتها من اللجنة وذلك حسب قانون صكوك التمويل لسنة (1995م) وتعديلاته.

7- في حالة طلبت لجنة تنظيم إصدارات الصكوك في بنك السودان إدخال أي تعديل على نشرة الإصدار يعمل رئيس القسم هذه التعديلات وإرسال النشرة المعدلة لمقرر لجنة تنظيم إصدارات الصكوك في بنك السودان مرفقة بخطاب رسمي من البنك.

⁽¹⁾ بنك الاستثمار المالي، إجراءات العمل في قسم الصناديق الاستثمارية، 2006م.

8- بعد اعتماد النشرة من قبل وزير المالية والاقتصاد الوطني يقوم رئيس القسم بالمشروع بإجراءات طرح الصندوق للاكتتاب العام.

9- تبدأ إجراءات طرح الصندوق للاكتتاب العام من خلال وضع خطة الترويج تتضمن ميزانية محددة له يتم وضعها بواسطة رئيس القسم ثم يتم تحويلها إلى مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية للإطلاع والتعديل إذا لزم الأمر ومن ثم تحويل إلى المدير العام لاعتمادها للشروع بعملية طرح الصندوق للاكتتاب العام.

10- يعد رئيس القسم طلب فتح حاسب اكتتاب باسم الصندوق حسب إجراءات العمل في قسم الحسابات الاستثمار والمستمع والتداول الداخلية.

11- يستقبل الموظف المختص المستثمر وتسليمه طلب اكتتاب حيث يهيئ المستثمر بتعبئة البيانات المطلوبة في طلب الاكتتاب وتسليمه للموظف الذي يعد نموذج إيداع نقدي أو نموذج توريد شيكات وتسليمه للمستثمر حسب الحالة الذي يذهب بدوره بتوريد المبلغ المطلوب في الخزينة، حيث يقوم موظف الخزينة بختم نموذج الإيداع النقدي أو نموذج توريد الشيكات الذي تم بموجبه توريد المبلغ المطلوب وإعطاء نسخة منه للمستثمر الذي يسلمها للموظف المختص بالقسم.

12- يعمل الموظف المختص في حالة التوريد النقدي بإعداد إيصال المبلغ وتسليمه للمستثمر كإشهار يملكه للمستثمر باستخدام هذا الإيصال التصرف بالصكوك التي اكتتب كما يشاء إلى أن يتم إصدار شهادات الصكوك أما في حالة التوريد بشيك فلا يتم إصدار الإيصال له إلا بعد أن يتم تحصيل الشيك.

توظيف وتشغيل موارد الصندوق الاستثمارية:

يتم توظيف وتشغيل موارد الصناديق الاستثمارية وفقا لما تنص عليه نسخة إصدار الصندوق مثل شراء وبيع الأوراق المالية أو من خلال عمليات التمويل.

شراء وبيع الأوراق المالية:

أ- رئيس وموظفي القسم يعمل دراسة حول الأوراق المالية المطروحة في السوق بهدف تحديد الأوراق المالية التي سيتم التعامل بها لتشغيل موارد الصندوق ثم إعداد تقرير بنتائج الدراسة وعرضه على مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية لإعتماده.

ب- يعد رئيس القسم تفويض شراء وعرضه على مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية للإطلاع والاعتماد.

ج- يرسل رئيس القسم بعد اعتماد تفويض الشراء إلى قسم الوكالة ليتم تنفيذ عملية الشراء للأوراق المالية حسب إجراءات قسم الوكالة.

د- يعد رئيس القسم حسب الحاجة (ارتفاع أو انخفاض سعر الورقة المالية أو تصفية الصندوق) تفويض بيع وعرضه على مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية للإطلاع والاعتماد ومن ثم تحويل تفويض البيع إلى قسم الوكالة للتنفيذ حسب إجراءات قسم الوكالة.

إدراج صندوق الاستثمار بالبورصة:

1- بعد الانتهاء من عملية توظيف وتشغيل موجودات الصندوق النقدية من خلال شراء الأوراق المالية أو عمليات التمويل (بما لا يقل عن 51% من موجودات الصندوق) يتم استخراج الموقف المالي للصندوق.

2- يعد رئيس القسم خطاب طلب إدراج الصندوق الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث يتم اعتماد هذا الخطاب من مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية.

3- يرسل القسم خطاب طلب إدراج الصندوق الاستثماري إلى سوق الخرطوم للأوراق المالية مرفقا بسجل بأسماء المساهمين في الصندوق وقائمة بأسماء المخولين بالتوقيع.

4-يستلم رئيس القسم رد سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث يقوم بحفظ هذا الخطاب في ملف مكاتبات الصندوق.

5-يتابع رئيس القسم سجل المساهمين في الصندوق ويعمل على تعديله بناء على حركة البيع والشراء الخاصة بالصندوق في البورصة.

توزيع الأرباح وتصفية الصندوق:

1-يستلم رئيس الحسابات الختامية للصندوق المعدة وفقا للمعيار السائد والمعتمد لدى للبنك حسب تعليمات بنك السودان وذلك عن حلول مواعيد توزيع الأرباح أو تصفية الصندوق حسب ما تنص عليه نشرة الإصدار.

2-يقوم رئيس القسم بمخاطبة أمين الصندوق المشار إليه في نشرة الإصدار من خلال مدير الإدارة بغرض اعتماد نسبة الأرباح المزمع توزيعها.

3-بعد اعتماد نسبة الأرباح المزمع توزيعها بواسطة أمين الصندوق يخاطب رئيس القسم محاسب الصندوق لاستخراج شيكات العمل وذلك بالرجوع لسجل مساهمي الصندوق.

4-يعد رئيس القسم خطاب طلب فتح حساب تصفية أو توزيع أرباح واعتماده من قبل مدير إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية ومن ثم تحويله لمدير الإدارة المصرفية ليتم فتح حساب التصفية أو توزيع الأرباح حسب ما هو مذكور في إجراء العمل لقسم حسابات الاستثمار والمستثمر والتداول الداخلية.

5-بعد الانتهاء من عملية فتح حساب التصفية أو توزيع الأرباح، والانتهاء من إعداد الشيكات بأسماء المساهمين في الصندوق يتم توزيع هذه الشيكات على المساهمين بعد التأكد من هوية المساهم أو من ينوب عنه بشرط إبراز إيصال المساهمة أو شهادة المساهمة ليتم صرفها لهم من خلال خصم قيمة هذه الشيكات من حساب التصفية أو توزيع الأرباح الذي يتم تغذيته من الحساب

الجاري للصندوق. (1)

الملاح الأساسية لصناديق الاستثمار المصدرة بواسطة بنك الاستثمار المالي:

يمكن توضيح الملاح الأساسية لصناديق الاستثمار وجوانبها الشرعية

والقانونية والرقابية على النحو التالي:

أولاً: الشكل القانوني لصناديق الاستثمار

الصناديق المصدرة بواسطة البنك هي صناديق استثمار مغلقة (محددة الأجل ورأس المال). ولم يدخل البنك بعد تجربة إصدار صناديق الاستثمار المفتوحة .

ثانياً: الإطار الشرعي للصناديق

تؤسس الصناديق على أساس المضاربة المقيدة وفقاً لمجالات الاستثمار المعلنة في نشرة الإصدار .

ثالثاً: الضوابط الرقابية والقانونية والأخلاقية الحاكمة لعمل الصناديق

تحكم أعمال صناديق الاستثمار القوانين التالية :-

أ/ قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة (1994م):

ويحكم هذا القانون أنشطة صناديق الاستثمار في المراحل التالية :

المرحلة الأولى: مرحلة إعداد نشرة الإصدار وفقاً للنموذج الذي أعده سوق الخرطوم للأوراق المالية .

المرحلة الثانية: مرحلة إدراج الصندوق في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

المرحلة الثالثة: الالتزام بلوائح سوق الخرطوم للأوراق المالية فيما يتعلق بتداول صكوك الصناديق المصدرة .

ب/ قانون صكوك التمويل لسنة (1995م):

ويحكم هذا القانون أنشطة صناديق الاستثمار في مرحلة إعداد نشرة الإصدار

(1) بنك الاستثمار، إجراءات العمل في قسم الصناديق الاستثمارية، 2006م.

ومراجعتها شرعياً. واعتماد جداولها الفنية والاقتصادية بواسطة لجنة تنظيم إصدارات صكوك التمويل تمهيداً لإجازتها من قبل السيد/ وزير المالية والاقتصاد الوطني.

ج/ قانون الضرائب:

يحكم هذا القانون أنشطة صناديق الاستثمار بإعفاء أرباح الصناديق من الضرائب بحسب نص قانون صكوك التمويل سنة 1995م إلا إذا قرر الوزير خلاف ذلك .

وتتمثل الجوانب الرقابية والأخلاقية فيما يلي:

الأمين على الصندوق:

يتم تعيينه بموجب قانون صكوك التمويل لسنة 1995م ليشراف على أداء الصندوق حفاظاً على حقوق المستثمرين .

الشفافية الكاملة لأداء الصناديق الاستثمارية:

يجب أن تتسم أعمال الصناديق بالشفافية الكاملة وذلك ابتداءً من إعداد نشرة الإصدار المتكاملة وإجازتها من الجهات المختصة . وتبيان أسعار صكوك صناديق الاستثمار بصورة يومية ومن خلال النشرة الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية التي تنشر أيضاً يومياً في عدد من الصحف اليومية بالإضافة إلى النشرة الاقتصادية التلفزيونية في حالة تداول هذه الصكوك . بالإضافة إلى البيانات المالية الدورية للصندوق والمرسلة لأمين الصندوق وإدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية .

مدير الصندوق:

ويمثل المضارب وهو بنك الاستثمار المالي ضماناً مهمة للمستثمرين ضد التعدي والإهمال لكونه شركة مساهمة عامة متخصصة في مجالات الاستثمار المالي المختلفة.

هيئة الرقابة الشرعية بالبنك:

وتمثل ضمانه مهمة لسلامة مجالات استخدام الأموال وإدارتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بما يحقق مصالح المستثمرين. وذلك لأن الصندوق منذ أن نقلت فكرته وحتى يتم إرسال نشرته للجنة تنظيم إصدارات الصكوك يكون متابعاً بواسطة هذه الهيئة.

رابعاً: الجوانب المحاسبية لصناديق الاستثمار:

يتم إعداد القوائم المالية لصناديق الاستثمار بصورة أساسية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية. حيث تعد القوائم التالية:

1- قائمة صافي الموجودات.

2- قائمة العليقات.

3- قائمة محفظة الاستثمارات والذمم والتمويل.

4- قائمة التغيرات في صافي الموجودات.

5- قائمة التدفقات النقدية.

خامساً: مزايا صناديق الاستثمار المصدرة بواسطة بنك الاستثمار المالي:

- 1- دقة اختيار مجال الاستثمار، ويتم ذلك بعد القيام بالتحليل المالي الدقيق والتأكد عبر المؤشرات المختلفة من أن الصندوق سيعمل في مجالات مجدية، ولتقليل المخاطر وتعظيم الربح لحملة الصكوك.
- 2- استجابتها لاحتياجات المستثمرين الذين يضعون هدف الوسيلة في مقدمة أهدافهم الاستثماري، فصكوك أو شهادات الاستثمار يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة ويسر من خلال تداولها بيعاً وشراءً في السوق الثانوية. حيث يدرج الصندوق بعد مضي ثلاثة أشهر من بدء نشاطه.

3-تحقق هذه الصناديق الأمان للمستثمرين ذلك لأنها تحرص على التعامل في الأوراق المالية (أسهما وشهادات مالية و صكوكا) ذات الأداء المالي الممتاز. فهي إما أوراق مالية حكومية أو أسهم شركات مساهمة عامة . وبالتالي فان ذلك يوفر ضمانا للمستثمرين لما تتمتع به هذه الجهات من سمعة مالية طيبة.

4-تدار هذه الصناديق بواسطة خبراء متخصصون في مجالات الاستثمار المالي. بما يضمن تحقيق أهداف الصندوق .

5-وجود نشرة إصدار الصندوق، وهي عبارة عن وثيقة قانونية تعرض من خلالها معلومات وافية ومتكاملة عن الصندوق المعني» وهي تشمل كافة البيانات والمعلومات التي يحتاجها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار المالي في الصندوق من عدمه .

6-توفر السند الشرعي للصندوق، إذ يرفق مع نشرة الإصدار بعد إجازتها فتوى جواز العمل بالصندوق من هيئة الرقابة الشرعية للبنك . (1)

7-وجود أمير مستقل لكل صندوق على حدة، لمراقبة أداء الصندوق ومراجعته ضمانا لأداء أفضل، وطمأنة المساهمين بأن الصندوق يسير وفقاً لما جاء في نشرة الإصدار.

8-تتسم الصناديق التي يصدرها البنك بانخفاض مصروفاتها الإنشائية والتشغيلية مما يساعد على تعظيم أرباحها وبالتالي توزيع أرباح مجزية مقارنة بودائع الاستثمار المصرفية علما بأن أرباح صكوك الصناديق تتمتع بإعفاء ضريبي كامل .

(1) المصدر السابق، ص 31

سادساً: ظواهر إيجابية ملازمة لتجربة البنك في مجال صناديق الاستثمار:

يمكن إبراز الظواهر الإيجابية التالية المرتبطة بتجربة الصناديق الاستثمارية

التي يصدرها بنك الاستثمار المالي:

1- ساهمت هذه الصناديق في نشر الوعي الادخاري والاستثماري في أوساط

المجتمع خاصة ذو الدخل المتوسطة والطلاب وريبات البيوت حيث يتضح

ذلك من خلال المعلومات التي تتوافر بطلبات الاكتتاب .

2- ساعد تواتر إصدار الصناديق في تكوين مستثمرين دائمين لهذه الصناديق ء

حيث يتكرر مساهمتهم في معظم الصناديق التي يتم طرحها بواسطة البنك

مما يساعد على نجاح الاكتتابات بمبالغ تتجاوز رأس المال المستهدف في

كثير من الأحيان .

3- انتشار ظاهرة إعادة استثمار الأرباح وأصل المبالغ المستثمرة في الصناديق

اللاحقة .

- تنشيط السوق الثانوي:

يقصد بالسوق الأولي السوق الذي تخلقه مؤسسة متخصصة تعرض فيه للجمهور

أوراقا مالية قامت بإصدارها لأول مرة لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية. و عادة

ما يطلق على هذه المؤسسة بنك الاستثمار الذي عادة ما يكون مؤسسة مالية

متخصصة.

ولا يخرج بنك الاستثمار عن كونه وسيط بين جمهور المستثمرين المحتملين

لورقة مالية معينة، والجهة التي قررت إصدارها. فهو يقدم المساعدة للجهة المعنية

لكي يتم إصدار الورقة، كما قد يقوم بتمويل شراء الإصدار بغية إعادة بيعه

للجمهور. و كما يبدو فإن بنك الاستثمار لا يمارس نشاطا مصرفيا بالمعنى

المعروف، كما أن تمويله لشراء الإصدار - على النحو المشار إليه - لا يمثل

استثمارا دائما ، بل هو استثمار مؤقت ينقضي بمجرد نجاحه في التخلص من الإصدار بالبيع.

ولا يعد بنك الاستثمار السبيل الوحيد لإصدار و تصريف الأوراق المالية فهناك طريقين آخرين هما: الأسلوب المباشر، و المزاد. و يقصد بالأسلوب المباشر قيام الجهة المصدرة للورقة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين مثل المؤسسات المالية الضخمة لكي تبيع لها الأسهم أو السندات التي أصدرتها . أما المزاد فهو أسلوب تتبعه وزارة الخزانة الأمريكية لتصريف ما تصدره من أوراق، وبمقتضاه تتم دعوة المستثمرين المحتملين لتقديم عطاءات تتضمن الكميات المراد شرائها و سعر الشراء، و يتم قبول العطاءات ذات السعر الأعلى ثم العطاءات ذات السعر الأقل فالأقل إلى أن يتم التصريف الكامل للإصدار.

و نظرا لأن الاعتماد على بنوك الاستثمار هو الأسلوب السائد في إصدار أسهم و سندات منشآت الأعمال التي هي المحور الأساسي فقد يكون من المناسب التعرض بقدر من التفصيل للمهام الرئيسية لبنك (بنك) الاستثمار :

حتى يقوم بنك الاستثمار بوظيفته على الوجه الأكمل عليه أن يضطلع بأربع مهام رئيسية وهي:

1- التوجيه النصح و المشورة بشأن : حجم الإصدار، و مدى ملائمة توقيته، وما إذا كان هناك وسائل تمويل بديلة أكثر ملائمة. و هو ما يعني في الواقع احتمال إعادة النظر في القرارات المبدئية التي سبق أن اتخذتها المنشأة في هذا الشأن.

2- القيام بكافة الإجراءات التنفيذية للإصدار الفعلي للورقة: وما قد يتطلبه من اتصالات بجهات أخرى مثل لجنة الأوراق المالية والبورصة .

3-التعهد بتصريف كل أو حد أدنى من الكمية المقرر إصدارها: بلو قد يدفع البنك مقدما للجهة صاحبة الإصدار قيمة الكمية التي تعهد بتصريفها. وفي بعض الحالات قد يقتصر تعهد البنك على بذل أقصى جهد لتصريف

الإصدار دون أن يلتزم بتصريف قدر محدد منه و ذلك في مقابل عمولة، و إذا ما تبقى جزء لم يتم تصريفه يرد إلى الجهة صاحبة الإصدار.

4- التوزيع الفعلي للإصدار: وذلك ببيعه للجمهور، أو لعملاء البنك الذين درجوا على التعامل معه من خلال نشاط السمسرة الذي يمارسه . وتعتبر المهمة الرابعة المحور الأساسي لعملية الإصدار، إذ يبدأ التمهييد لها منذ التفكير في إصدار الورقة . ففي البداية يتم التفاوض بين المنشأة و البنك على حجم الإصدار ونوعه أي ما إذا كان أسهم أو سندات، ثم يبرم اتفاق يتضمن كافة الشروط عدا السعر الذي ستباع به الورقة. وكلها أنشطة تلعب دوراً أساسياً في التأثير على مهمة التوزيع.

السوق الثانوي أو سوق التداول:

يقصد به السوق الذي تتداول فيها الأوراق المالية بعد إصدارها أي بعد توزيعها بواسطة بنوك الاستثمار، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين الأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة، فالسوق المنظم عكس السوق غير المنظم يتميز بأنه له مكان ما ويتلقى فيه المتعاملين في الأسواق المالية المقيدة فيه، فضلا عن أنه يدار بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق حيث تراقب الصفقات التي تبرم بدقة وحزم.

الأسواق غير المنظمة فتتكون من تجار الأوراق المالية المنتشرين في أماكن مختلفة بما يعني أنه لا يوجد مكان واحد محدد لإجراء المعاملات، لذا تعتمد تلك الأسواق على كليا على شبكة اتصالات قوية تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين، وعلى عكس الأسواق المنظمة التي تمثل الأسهم العادية محور نشاطها نجد أن معظم الأسواق غير المنظمة يركز نشاطها إلى حد كبير في السندات وتمثل الأسواق غير المنظمة كذلك السوق الثالث الذي يقوم على عدد في بيوت السمسرة تتعامل في أوراق مالية مسجلة في أسواق مركزية، وسوق الرابع الذي يتكون من كبار المستثمرين الذين يتعاملون مباشرة فيما بينهم في بيع وشراء الأوراق المالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ د. عبد النافع الرازي، مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثاني: أداء السوق المالي

أداء السوق خلال العام 2015م:

السوق الأولية:

هي السوق التي يجري فيها إصدار الأوراق المالية و طرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف السائدة.

الأسهم:

شهدت السوق الأولية الموافقة على 10 شركات قائمة بزيادة رأسمالها في العام 2015م حيث بلغ عدد الأسهم المصدر 44655590 سهماً بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 29 مليون جنيه.

كما تمت الموافقة على تأسيس شركتين خلال العام 2015م وبلغت عدد الأسهم المصدرة 7024000 سهماً بقيمة 9 مليون جنيه. (1)

وفيما يلي استعراض نشاط السوق الأولية.

1/ إصدارات الشركات القائمة:

الجدول (1/2/1)

الشركات القائمة خلال العام 2015م

القيمة بالجنية السوداني

اسم الشركة	عدد الأسهم المصدرة	القيمة الإسمية للسهم	قيمة علاوة الإصدار	القيمة الإجمالية للسهم
الشركة السودانية للثروة الحيوانية (أنعام)	133,910	1	4	669,550
شركة مشروع الزورات الزراعي	6,100	10	0	61,000
شركة المهاجر العالمية	13,158,734	0.10	0.02	1,579,048
الشركة الوطنية للإجارة والاستثمار	80,000	100	0	8,000,000
شركة الأمان للصرفة	15,010	26.15	0	392,511.50
شركة الأمان للصرافة	15,000	20	0	300,000
شركة السهم للخدمات المالية	1,297,100	2.50	0	3,242,750

(1) سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2015م، ص 17

7,796,832	2	15	649,736	شركة النصر للإسكان والتشييد
5,000,000	0	1	5,000,000	شركة المغتربين للتعليم والتقانة والبحث العلمي
2,430,000	0	0.01	24,300,000	شركة اليمامة للصرافة
29,471,692	6.02		44,655,590	الإجمالي

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2015م، ص 17

2/ إصدارات الشركات الحديثة:

الجدول (2/2/1)

الشركات الحديثة خلال العام 2015م

اسم الشركة	عدد الأسهم المصدرة	القيم الاسمية للسهم	قيمة الأسهم المصدرة
شركة احيمر للصرافة المحدودة	7000000	1	7000000
شركة المثال لخدمات التمويل الأصغر	24000	100	2400000
الإجمالي	7024000		9400000

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2015م، ص 17

الصكوك:

شهادات المشاركة الحكومية (شهادة): خلال العام 2015 م تم إصدار عدد 36.9 مليون شهادة بقيمة إجمالية بلغت 4.18 مليون جنيه وزعت بين الفئات التالية بنك السودان المركزي والمصارف والشركات والصناديق والجمهور.

شهادات الإستثمار الحكومية (شامة): خلال العام 2015 م تم إصدار عدد 3.8 مليون شهادة بقيمة إجمالية بلغت 1.8 جنيه وزعت بين الفئات التالية بنك السودان المركزي والمصارف والشركات والصناديق والجمهور.

الصكوك الحكومية (صرح): خلال العام 2015م تم اصدار عدد 9 مليون صكاً بقيمة إجمالية بلغت 904 مليون جنيه وزعت بين الفئات التالية بنك السودان المركزي والمصارف والشركات والصناديق والجمهور.

السوق الثانوية:

هي السوق التي تتم فيها عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرةً أو بالوكالة وتبادل ملكية الأوراق المالية في قاعة تداول الأوراق المالية أو في مكاتب السوق.

نشاط التداول في العام (2015م):

حيث شهد العام 2015 م ارتفاعاً في عدد الأسهم المتداولة، حجم التداول الكلي، ورأس المال، عدد الصفقات المنفذة، عدد الشهادات المتداولة وعدد الشركات المدرجة، بينما انخفض عدد الصكوك المتداولة ومؤشر الخرطوم في العام 2015 م. كما موضح في الجدول التالي:

الجدول (3/2/1)

نشاط التداول عام (2015م)

البيان	العام 2015م
مؤشر الخرطوم	2858.533
رأس المال السوقي	13,759,624,800.78
عدد الأسهم المتداولة	272,436,635
عدد الصكوك المتداولة	1,068,892
عدد الشهادات المتداولة	11,222,669
حجم التداول الكلي	6,250,361,501
عدد الصفقات المنفذة	30,307
عدد أيام التداول	249
عدد الشركات المدرجة	67
معدل دوران الأسهم	2.41%
معدل التداول اليومي	
عدد الأسهم المتداولة	1,094,123 سهماً
عدد الصكوك المتداولة	4293 صكاً
عدد الشهادات المتداولة	45,079 شهادة
عدد الصفقات المتداولة	122 صفقة
حجم التداول	25.1 مليون جنيهاً

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2015م، ص 19

رأس المال السوقي:

رأس المال السوقي أو القيمة السوقية للشركات هو عبارة عن عدد الأسهم المكتتب فيها مضروباً في القيمة السوقية للسهم عند نهاية فترة زمنية محددة، وقد بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية 13.8 مليار جنيه بنهاية العام 2015م.

وفيما يلي جدول يوضح رأس المال السوقي للشركات في السوق قطاعياً ونسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي رأس المال السوقي:

الجدول (4/2/1)

القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق الثانوية للعام 2015م مصنفة قطاعياً

اسم القطاع	القيمة السوقية (بالجنيه)	النسبة
البنوك	9871540155.32	71.7%
التأمين	246642772.50	1.8%
الصناعي	157787280.00	1.1%
التجاري	529727116.75	3.8%
الاستثمار والتنمية	502025110.46	3.6%
الزراعي	223334884.00	1.6%
الاتصالات والوسائط	2125845098.75	15.4%
شركات الوساطة	102722383.00	1%
المجموع	13759624800.78	100%

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي، 2015م، ص 21

المبحث الثالث: دور البنوك الاستثمارية في أداء الأسواق المالية

محاور نشاط بنك الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية:

بنك الاستثمار بنك ذو طبيعة استثمارية بحتة يمارس كافة أعماله من خلال

الأدوات المالية، ويتركز نشاطه الأساسي في حشد الموارد المالية وتوجيهها لتنمية

الاستثمار بوجه عام والاهتمام بوجه خاص بتمويل متوسط وطويل الأجل وما يربط بهما من خدمات استثمارية ومصرفية، والبنك من خلال أنشطته هذه إنما يسعى بصورة أساسية لتنشيط دائرة التعامل بالأوراق المالية وهو بهذه الصفة يعتبر الأول من نوعه.

يقدم البنك عدداً من المنتجات والخدمات المالية لعملائه المستثمرين بالداخل والخارج وهي تشمل ما يلي:

1- إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة للأفراد والمؤسسات بالداخل والخارج.

2- خدمات إعادة الهيكلة والدراسات في القطاعين العام والخاص وتقديم خدمات النصح المالي والاستشارات، وتسويق المشروعات الاستثمارية بغرض إنجاح شركاء وتسهيل انسياب التمويل المتوسط وطويل الأجل لهذه المشروعات من الخارج.

3- الترويج والتغطية، والإكتتابات العامة لمختلف اصدارات الأوراق المالية للمؤسسات القائمة والجديدة.

4- الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات الكبيرة.

الفصل الثاني

السوق الأول والسوق الثاني في السودان

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك الاستثمار المالي (كممثل للسوق الأول)

المبحث الثاني: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية (كممثل للسوق

الثانوي)

الفصل الثاني

السوق الأولي والسوق الثانوي في السودان

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك الاستثمار المالي (كممثل لسوق الأول)

التأسيس والنشاط :

تأسس بنك الاستثمار المالي كشركه مساهمه عامه ذات مسئوليه محدوده بالخرطوم بموجب شهادة التسجيل الصادرة بالرقم 11941 بتاريخ 13 ديسمبر 1997م وذلك حسب قانون الشركات لعام 1925م.

يمارس البنك جميع الأعمال والأنشطة الاستثمارية والمصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من مركزه الرئيسي وفرعه الوحيد بمدينة القضارف .
بدا البنك نشاطه المالي والمصرفي في 22 يوليو 1998م أدرج أسهمه بسوق الخرطوم للأوراق المالية في فبراير 1999 م .

في يوم 6 مارس 2004م حصل البنك على شهادة التسجيل اسم العمل فييا الاستشارية (مملوك للبنك)، من مسجل أسماء الأعمال تحت رقم 47034 بغرض تقديم الخدمات في مجال التقييم والاستشارات المالية لطالبي التمويل من البنك وخارجه ، كما تم تسجيلها كبيت خبرة استشاري بمجلس تنظيم بيوت الخبرة وبنك السودان المركزي.(1)

نشاط البنك :

بنك الاستثمار المالي بنك ذو طبيعة استثمارية بحتة ، يمارس كافة أعماله من خلال الأوراق المالية ويتركز نشاطه الاساسى في حشد الموارد المالية وتوجيهها لتنمية الاستثمار بوجه عام والاهتمام بوجه خاص بالتمويل متوسط وطويل الأجل وما يرتبط بهما من خدمات استثمارية ومصرفية ، والبنك من خلال أنشطته هذه انما

(1)التقارير السنوية، بنك الاستثمار المالي، 2014-2015م

يسعى وبصوره اساسيه لتنشيط دائرة التعامل بالأوراق المالية ، وهو بهذه الصفة يعتبر الاول من نوعه في السودان . ويعتبر تكوين الصناديق الاستثمارية من اهم أهداف تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية تعمل على زيادة كفاءة الاقتصاد القومي من ناحيه ، ومن محاور عمل البنك الاساسيه من ناحيه اخرى ، اذ تؤثر على حركه السوق ومدى تحقيق أهدافه بعدة اوجه منها : (1)

- 1- زيادة الوعي الادخارى والاستثمارى ، وبالذات في المالي في اوساط الجمهور . وهذا يعتبر من الأهداف يعتبر من الأهداف الاساسيه لسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ويتم عبر اكتتاب الجمهور والمؤسسات في صكوك هذه الصناديق .
- 2- تعتبر الصناديق الاستثمارية المطروحة بواسطه البنك مصادر تمويله حسب الانشطه المعلنه اهذه الصناديق واجالها وبالتالي فهي تعتبر قنوات تمويله مكمله للمصادر التقليديه (الاقتراض من الجمهور) .
- 3- بعد بدء نشاط الصندوق بحوالى ثلاثة اشهر فانه يتم ادراجه بسوق الخرطوم للأوراق المالية لتحقيق أهداف متعددة منها زيادة الشفافيه حول نشاط الصندوق ، الى جانب توفير السيوله للمتعاملين في هذه الصكوك بالاضافه الى فرص تحقيق ارباح تداول (ارباح رأسماليه) ناشئه عن الظروف المواتيه المحيطة بالصندوق . وهذا التداول بلا شك يساعد في تنشيط السوق .
- 4- كذلك فان وجود صكوك الصناديق الاستثمارية بالتداول يعتبر مصدر تنوعى للأوراق المالية المتداوله بسوق الخرطوم للاوراق المالية . وهذا بلا شك يساعد في تكوين محافظ استثمارية تتصف بانها اكثر امانا الى جانب سيولتها العاليه، وفي نفس الوقت ذات ارباح مقدرة ويعتمد هذا بشكل كبير على الإدارة الجيدة للمحفظة .

(1) التقارير السنوية، بنك الاستثمار المالي، 2014-2015

5- تحقيق أهداف الاقتصاد القومي بصوره عامه عن طريق زيادة الادخار الموجه نحو الاستثمار . على هذا النمط يمارس البنك العديد من الانشطة الاستثمارية والمالية والتي تحقق اغراضه وتتسق مع متطلبات المستثمرين في داخل البلاد وخارجها ومن ضمن هذه الانشطة ، توظيف الأموال المتمثلة في:

- انشاء وادارة الصناديق الاستثمارية .
- انشاء وادارة المحافظ الاستثمارية الخاصة .
- شراء وبيع الأوراق المالية .
- الترويج للاكتتابات العامة .
- تغطيه الاصدارات المالية للمؤسسات والشركات الجديدة والقائمة .
- اعادة الهيكلة والاستخصاص للقطاعين العام والخاص .
- تقديم الخدمات المصرفية المتميزة للشركات والمؤسسات .
- ترتيب تمويل القطاع الخاص .
- تقديم النصح والاستشارات المالية (فييا الاستشاريه) .

رأس المال :

رأس المال المصرح به 200.000.000 جنيه

رأس المال المدفوع 157.142.700 جنيه

قيمة السهم الاسمية واحد جنيه

الجدول (1/1/2)

تطور رأس مال البنك خلال الفترة من 2006 – 2015 المبالغ بالجنيه

العام	البند	رأس المال الاسمي	رأس المال المدفوع	المدفوع من رأس المال كنسبه مئوية من رأس المال الاسمي %
2006م		100,000,000	63,509,195	63.51%
2007م		100,000,000	69,860,029	69.86%
2008م		100,000,000	N.A	N.A
2009م		100,000,000	82,993,740	82.99%
2010م		100,000,000	89,633,240	89.63%
2011م		200,000,000	100,000,000	100%
2012م		200,000,000	110,000,000	50%
2013م		200,000,000	122,100,000	61.5%
2014م		200,000,000	142,857,000	7.43%
2015م		200,000,000	157,142,600	78.57%

المصدر: اعداد الباحث من واقع تقارير بنك الاستثمار المالي للفترة من 2006-2015 م

أهداف البنك :

1- تنشيط التعامل في سوق الخرطوم بالترويج وشراء وبيع الأسهم واصدارات

الأوراق المالية الاخرى

2-زيادة الموارد المالية لشركات المساهمة العامة والخاصة ومؤسسات الدولة

بالمساعدة في ترويج او تغطيه إصدارات رؤوس الأموال او اصدار صكوك

التمويل مختلفه الاجال .

3-اتاحه فرص جديدة للمستثمرين افراد وهيئات بتكوين المحافظ والصناديق

الاستثمارية لمختلف انواع النشاط الاقتصادي

- 4- تقديم النصح والاستشارات المالية للعملاء وللمستثمرين في المجالات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة
- 5- القيام باعادة هيكله شركات المساهمة العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ والخصصه
- 6- تقديم الخدمات المصرفيه المتميزه للمؤسسات والشركات
- 7- نشر الوعي والثقافه الماليه بمختلف الوسائط المسموعه والمرئيه والمكتوبه وتشجيع الادخار والاستثمار بين المواطنين والبيوت الماليه
- 8- التعاون مع الجهات المختصه لتحسين المناخ العام للاستثمارات في السودان وتشجيع تدفق رأس المال المحلي والاحنبي .⁽¹⁾

خدمات البنك :

- 1- انشاء وادارة الصناديق الاستثمارية .
- 2- انشاء وادارة المحافظ الاستثمارية الخاصة للأفراد والمؤسسات .
- 3- شراء وبيع الأوراق المالية .
- 4- الترويج للاكتتابات العامة والخاصة .
- 5- تغطيه الاصدارات الماليه للمؤسسات والشركات الجديدة والقائمه .
- 6- ترتيب تمويل شركات القطاع الخاص والعام .
- 7- تقديم الخدمات المصرفيه للمؤسسات كقبول الحسابات الاستثمارية ، تقديم الضمانات ، فتح الاعتمادات والتسهيلات الائتمانيه.
- 8- تقديم النصح والاستهيلات الماليه عبر فييا الاستشارية .
- 9- اعادة الهيكلة والاستخصاص للقطاعين العام والخاص

⁽¹⁾التقرير السنوي، بنك الاستثمار المالي، 2015م

الجدول (2/1/2)

المساهمون ببنك الاستثمار المالي

%20.79	الشركة العربية للاستثمار_السعودية
%15.23	شركة هوسيكو - الامارات
%10.78	كابتن / النور عبدالله زروق - السودان
%10.23	شركة البحار الدافئة القابضة - السودان
%9.99	شركة نورثن هامسفير - ليبيريا
%8.82	بنك السودان المركزي - السودان
%5.73	بنك التضامن الدولي الاسلامي - اليمن
%2.36	البنك السوداني الفرنسي - السودان
%5.84	بقية المساهمين - (داخل وخارج السودان)

المصدر: التقرير السنوي، بنك الاستثمار المالي ، 2015 م

الصناديق والمحافظ الاستثمارية

أولاً: مفهوم صناديق الاستثمار :

تلعب صناديق الاستثمار دوراً مهماً في أسواق المال في العالم كوسيلة فعالة في تجميع المدخرات و إتاحة فرص الاستثمار لصغار المستثمرين تحت إشراف أجهزة متخصصة . وتعتبر من أهم أدوات الاستثمار في مجال الأوراق المالية التي راجت في أسواق الاستثمار وذلك لتمتعها ببعض المزايا التي تحميها من تقلبات الاستثمار المباشر في الأسهم بجانب أن الاستثمار في الصناديق الاستثمارية يلبي احتياجات وطموحات صغار المستثمرين باعتبارها ذات مخاطر محددة وعائد مجزى .⁽¹⁾

⁽¹⁾التقارير السنوية، بنك الاستثمار المالي، 2003-2015

المستثمرون المستهدفون لهذه الصناديق هم الذين لا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية لتكوين محفظه خاصه من الأوراق المالية . او تتوفر لهم الموارد المالية ولكن تنقصهم الخبرة والدرايه او ليس لديهم الوقت الكافي لإدارة تلك المحافظ .

اما الأوراق المكونه لمحفظة الصندوق فهي ذات تداول عام مثل الأسهم والسندات وأذن الخوانه ، وليس من حق المستثمر أن يدعى ملكية أوراق معينه داخل المحفظة، إنما يتمثل حقه فقط في حصة في المحفظة ككل يحصل فيما يقابلها على وثيقه دالة على ذلك .

تعرف صناديق الاستثمار (بانها وعاء مالى لتجميع مدخرات الافراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية) .

من هذا يتضح أن الصناديق الاستثمارية تعتبر احد الأساليب الحديثه في إدارة الأموال وتجميعها في بوتقه واحدة لاستثمارها وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم ودرجه تقبلهم للمخاطر بما يعود بالنفع عليهم ، كما تعتبر الصناديق الاستثمارية شكل من اشكال الاستثمار الجماعى المرتبطه بنشاط سوق الأوراق المالية وتكون قوتها مستمدة من تركيبه الأوراق المالية المكونة للصندوق ومن قوة اداء نشاط سوق الأوراق المالية المدرجة فيه والتي تراقب ادائه .

يلاحظ أن صغار امستثمرين الذين يشترون الأوراق المالية لا يستطيعون الاستفادة من مزايا التنويع ويرجع ذلك الى ضالة او صغر استثماراتهم ، لذلك تقدم هذه الصناديق الاسلوب او الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه الغايه لصغار المستثمرين، اى أن هذه الصناديق تستطيع تحقيق ما لم يستطيع المستثمر تحقيقه - اى تكون محفظة أوراق مالىه .

من ناحيه اخرى يتولى إدارة هذه المحافظ مدراء ذوى خبرة وكفاءة عاليه في إدارة المحافظ المالية وهو ما لا يستطيع المستثمر تحقيقه .

من ناحيه ثالثة توفير هذه الصناديق للمستثمر السيوله اللازمه وذلك من خلال استعدادها لاعادة شراء حصص او أسهم او وثائق للمستثمر بناء على طلبه . (1)

هذا انه بسبب توافر ثلاث عناصر اساسيه في صناديق الاستثمار الا وهى : تحقيق التنوع ، توافر الإدارة الكفؤة ، امكانيه تسييل الوثائق . الامر الذي ادى الى النمو السريع والانتشار لهذه الصناديق الذي من شأنه أن يقوم بدور ايجابي وفعال وان يساهم في توفير وعاء استثمارى مناسب في تحقيق نتائج مرضيه للمستثمرين . ويساهم ايضا في جذب اعداد كبيرة من مضاري الاجل القصير بحثا عن تحقيق ربح عن تحقق ربح سريع ومرتفع ، وبالتالي تتوجه معظم المدخرات الشخصيه لسوق الأسهم المحليه لتسهم في حدوث نمو كبير في موجودات تلك الصناديق التي تتضاعف عدة مرات خلال فترة قصيرة ، كما أن اللجوء الى صناديق الاستثمار الملاذ الامن الذي يعطى عددا من المزايا الاقتصادية كتوفير حجم من الأموال من خلال تجميع مدخلات عدد كبير من المستثمرين ومتابعتها بواسطة خبراء متخصصين في تحليل وإدارة الأوراق المالية واتخاذ قرارات استثمارية نيابة عنهم.(2)

الوظيفة الأساسية للصناديق :

تلعب صناديق الاستثمار دورا هاما في أسواق المال العام كوسيلة فعالة لتجميع المدخرات واتاحة فرص الاستثمار تحت اشراف اجهزة متخصصة وتعتبر الوظيفة الأساسية لصناديق الاستثمار هى استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية ولايجوز لها مزاوله ايه اعمال مصرفيه كإقراض الغير او ضمانه او المضاربه في المعادن النفسية ومن ثم فان صناديق الاستثمار تقدم مجموعه من الأوراق المالية بالاضافة الى ما تقوم به من إدارة و اشراف وعمليات بيع واعادة بيع الأوراق المالية للجمهور وتقوم صناديق الاستثمار باصدار الأوراق المالية التي تبيعها للجمهور في

(1)التقرير السنوي بنك الاستثمار المالى، 2015 م

(2)منى قاسم ، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين ، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة ، 2000 ، ص45

شكل ما يسمى بوثائق الاستثمار ويجب على صناديق الاستثمار أن تلعب أهدافها وسياستها التي تتبعها في تكوين محفظه الأوراق المالية التي تستثمر أموالها بها .

أنواع صناديق الاستثمار:

1/ صناديق النمو:

تتناسب هذه الصناديق مع المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد مرتفع مع مستوى مقبول من المخاطر . حيث تتكون أموال مثل هذه الصناديق من أسهم الشركات التي لا تصفي خلال الفترة القصيرة ويتوقع لها لمثل هذه الشركات النمو بمعدل اعلى من المتوسط في المستقبل . ويتضح من ذلك أن الهدف الاساسى للنمو هو تحقيق زيادة في قيمة الاستثمار المبدئى بصرف النظر عن الايراد الذي تحققه هذه الأسهم . يلاحظ أن مثل هذه الصناديق لا تتماثل من حيث درجه الخطر ولكن يعطى الاولويه والتركيز في الاستثمار على الشركات القائمه منذ عيد من السنوات ذات الخبرة والمعرفه بنموها المستمر ، وقد يركز بعض الصناديق الاخرى على الاستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالشركات الحديثه نسبيا .

2/ صناديق الاستثمار التي تحقق اعلى معدل نمو :

تتكون استثمارات هذه الصناديق من الأسهم المحتمل أن تحقق اعلى معدل نمو وقد يتحقق ذلك ام لا ، انه يوجد في مثل هذا النوع مخاطر كبيرة لذلك تتلاءم مع فئة المستثمرين الراغبين في تحمل المخاطر ، لذلك يلجا مدراء مثل هذه المحافظ بهذه الصناديق الى تتبع الظروف الاقتصادية واعادة النظر في مكونات المحفظة بصفه منتظمة.

3/ صناديق الاستثمار ذات الايراد :

تتلاءم هذه الصناديق المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على ايراد ثابت ومستقر بصرف النظر عن نمو رأس المال ، لذلك تتكون استثمارات هذه الناديق من

السندات ذات الأيراد الدورى وتتفاوت من حيث المخاطر . تلجا بعض الصناديق الى الاستثمار في سندات الشركات والتي تتطوى على مخاطر محتملة ليست كبيرة وايضا اذون الخزينة وغيرها من السندات الحكومية ، وهذا يعنى أن مثل هذه الصناديق تتفاوت في تشكيل محافظها المالية من هذه السندات ، فكلما زاد المستثمر من السندات الحكوميه قلت المخاطر عن تلك المحافظ التي تحتوى على نسبة كبيرة من سندات الشركات . (1)

يتضح من هذا أن مثل هذه الصناديق تتلاءم مع المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على دخل دورى مع المحافظ على استثماراتهم الاصلية على مدار الزمن.

4/ صناديق الاستثمار ذات الأيراد والنمو :

تتلاءم مع المستثمرين الذين يسعون الى تحقيق ارباح رأسمالية مع تحقق عائد شبه مستقر ، وبذلك أن استثمارات هذه الصناديق تتكون من أسهم الشركات النامية ومن السندات ذات العائد الثابت . لذلك يكون اكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الصناديق أن تركز في استثماراتها اكثر على أسهم ، اى أن تستثمر نسبة اكبر في الأسهم المتوقع أن تحقق معدل نمو اكبر والنسبة الاقل في السندات وهذا يعنى احتمال تحقيق معدل نمو اكبر في الاستثمارات ودخل ثابت اقل .

5/ صناديق الاستثمار ذات العوائد المعفاة من الضرائب :

نظرا لارتفاع الشرائح الضريبية التي يخضع لها المستثمرون لذلك يفضلون الاستثمار في سندات المحليات كمدخل لتجنب الضرائب ، نظرا للمخاطر التي تتعرض لها هذه السندات (مخاطر تغير سعر الفائدة) لذلك يفضل تنويع المحفظة ، بهذا الشكل أن استثمارات هذه الصناديق تتكون من أسهم المحليات بطريقه تسمح بتجنب الضرائب وياقل مخاطر ممكنة . يلاحظ أن أموال مثل هذه الصناديق اكثر

(1) عبد الغفار حنفي، البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص 479

حساسية لاي تغير في أسعار الفائدة، لذلك تلجا هذه الصناديق للتغلب على هذه امخاطر الى الاستثمار في سندات المحليات ذات تاريخ الاستحقاق في المستقبل القريب .

6/ صناديق الاستثمار ذات العائد المرتفع :

تتكون استثمارات هذه الصناديق من السندات التي تعطى عائد مرتفع وفي ذات الوقت تتطوى على مخاطر عالية ، غالبا ما تصدر هذه السندات من الشركات ذات معدل الرفع المالي العالية ، يلاحظ أن مقدرة هذه الشركات على سداد هذه السندات تتوقف على الظروف الاقتصادية .

7/ صناديق الاستثمار الدولية:

زاد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالأوراق المالية الاجنبية فقد لوحظ أن المستثمرين في الماضي كانوا يتجنبون الاستثمار في مثل هذا النوع من الأوراق نظرا للتكلفة المرتفعة للتعامل والمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية الاجنبية المصاحبة لعمليات الشراء وتقييم النتائج .⁽¹⁾

يتم إنشاء هذه الصناديق وفقا للقوانين والضوابط التالية :

- قانون بنك السودان المركزي.
- قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 1994 .
- قانون صكوك التمويل لعام 1995 .
- ضوابط لجنة تنظيم اصدارات صكوك التمويل .
- ضوابط هيئة الرقابة الشرعية .
- تعيين امين مستقل لمراقبة اداء الصندوق .
- موافقة وزير المالية .

⁽¹⁾عبد الفغار حنفى ، المرجع السابق ، ص 480

مجالات عمل الصناديق الاستثمارية :

تتوزع الاغراض التي من اجلها انشئت هذه الصناديق لتشمل تمويل واستثمار في:

- القطاع الزراعي (محفظة القضارف السلعية) .
- القطاع الصحة (قيد الانشاء)
- القطاع العقاري
- الأوراق المالية الحكومية
- أسهم وسندات القطاع الخاص.
- قطاع الاتصالات
- القطاع الصناعي
- القطاع التعليمي (قيد الانشاء)
- الصادرات السودانية
- التمويل الايجاري (1)

تصنيف صناديق الاستثمار:

مع تطور اعمال ومجالات الصناديق، ظهرت أنواعاً كثيرة لها، وتم تصنيفها

حسب الغرض الذي وظفت به أموال هذه الصناديق إلى الاقسام التالية:

1/صناديق الاستثمار في العملات:

التي يقوم فيها مدير الاستثمار بالمناجزة في العملات.

2/ صناديق الاستثمار في الأوراق المالية النقدية:

تتكون هذه الصناديق من:

أ. الأسهم: وتعتبر متوسطة وطويلة الأجل⁽²⁾. وهي اشهر انواع الصناديق

(1)سلسلة اصدارات بنك الاستثمار المالي 2015 م

(2) زينب السيد، ماهية صناديق الاستثمار واداراتها في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد

39، العدد 1، ص 90.

وأكثرها تداولاً، وتهدف لنمو رأس المال في المدى الطويل عن ريق تشكيلات متنوعة في الأسهم.

ب. **السندات:** يقصد بصناديق السندات تلك التي تتكون من سندات فقط ، وفي هذا الصدد توجد صناديق تتكون من تشكيلة سندات تصدرها منشآت الأعمال وبعض السندات التي تصدرها الحكومة، بشكل يتسن معه خدمة قطاع معين من المستثمرين⁽¹⁾.

ج. وتشمل أيضاً أذونات خزينة، وشهادات ايداع، والكمبيالات المصرفية ونحوها، لقصر أجل هذه الأوراق.

3/ صناديق السلع و/أو البضائع:

وهي صناديق يتمثل نشاطها الأساسي في شراء السلع والبضائع بالنقد قن بيعها بالأجل، وهنا تستخدم الأموال المكتتب بها في شراء السلع المختلفة من أجل اعادة بيعها والربح هو الفرق بين السعرين. كما أن مثل هذا النوع من الصناديق يمكن أن يستخدم فيه عقود البيع المختلفة في تداول السلع مثل بيع السلم والمرابحة والاستصناع⁽²⁾.

4 / صناديق الذهب والمعادن النفيسة:

تهتم هذه الصناديق بالاستثمار في أسهم شركات الذهب والمعادن النفيسة. وقد عرفت المعادن النفيسة بالذهب والفضة وغيرها.

5/ الصناديق المتوازنة:

يشتمل ها النوع من الصناديق على أسهم عادية. وأدوات مالية أخرى ذات

⁽¹⁾ منير إبراهيم هندي، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999م، ص 18.

⁽²⁾ منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م، ص 344

دخل ثابت مثل السندات، والأسهم الممتازة، ولأجل هذا التنوع يطلق عليها أيضاً الصناديق المتنوعة، وتختلف نسبة الأسهم العادية مع بقية المكونات باختلاف الأهداف المحددة للصندوق.

وبمعنى آخر، إذا هدفت هذه الصناديق إلى الابتعاد عن المخاطر، والحفاظ على رأس المال المستثمر، مع تحقيق عائد أقل فإنها تجعل استثمار غالبية رأس المال في الأسهم الممتازة والسندات، ويتم توزيع الباقي على الأسهم العادية. أما إذا هدفت إلى زيادة العائد، مع تحمل نسبة من المخاطر فإنها تقوم بزيادة الاستثمار في الأسهم العادية بقدر ما تتحمله من مخاطر وزيادة في الأرباح⁽¹⁾.

إضافةً إلى ذلك تقسم انواع الصناديق وفقاً لحاجات ورغبات وأهداف المستثمرين، ومن خلال التجارب العالمية يمكن تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً لما يلي:

أ/ الصناديق المغلقة:

يكتسب هذا النوع من الصناديق تسميته من خاصية ثبات رأسماله، وذلك بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه. ويمكن لحاملي هذه الأسهم بيعها في الاسواق المالية، مع امكانية تحويلها إلى صناديق مفتوحة، حسب رغبة ومصصلحة المستثمرين، وفي نهاية الفترة المحددة لانتهاء الصندوق يتم تصفيته وتوزيع العوائد على المشتركين حسب الاتفاق.

وهذه الصناديق يتم تشكيلها من شركات استثمار ذات النهاية المغلقة، والتي يخول لها المشرع الحق الإصدار أسهماً يتم تداولها من خلال البيع للجمهور. ومن شروط هذا النوع من الصناديق:

1. يتم تحديد بداية الاكتتاب.

⁽¹⁾ منير ابراهيم هندي؛ صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، مرجع سبق ذكره، ص 123.

2. البدء في إصدار وحدات استثماريه يتم تداولها(تباع) من خلال الجمهور.
3. يتم تحديد رأس مال الصندوق.
4. لا تقبل زيادة في رأس مال الصندوق في حالة اكتماله واغلاق الاكتتاب .
5. لا يجوز للمكتتبين (المشاركين) فيه الانسحاب عن طريق استرداد أموالهم، حتى تنتهي مدة الصندوق، الا اذا وجدت آلية لتبادل الوحدات بالبيع و/أو الشراء.

6. المستثمرون الاوائل يتحملون تكاليف الاكتتاب في إصدارات أسهمها.
7. عدد الأسهم التي تصدرها هذه الصناديق ثابت لا يتغير إلا بحدود ونادرة .

مميزات الصناديق المغلقة:

1. محدد القيمة.
2. محدد الحجم.
3. محدودية الهدف والعمر (تاريخ استحقاق).
4. إصدار وثائق ذات أجل محددة وتنتهي بانتهاء مدة الصندوق⁽¹⁾.

ب/ الصناديق المفتوحة:

هي عبارة عن صناديق مشتركة، تقوم شركة الاستثمار بإصدار أسهم جديدة كلما استثمر مستثمر أموالاً إضافية في هذه الشركة، فتعد له أسهماً بقيمتها، ويمكن إعادة بيع هذه الأسهم لشركة الاستثمار التي اصدرتها حسب القيمة الصافية للأصل عند البيع. حيث يتم تقييم أسهم هذه الشركات يومياً بناءً على القيمة الصافية لموجودات الشركة. يصدر هذا النوع من الصناديق شهادة أسهم للمساهمين فيه

⁽¹⁾أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2004م ، ص 60.

مباشرة او من خلال وسيط الأوراق المالية⁽¹⁾.

ج/ صناديق الاستثمار الضامنة:

وهي تشبه صناديق (شركات) الاستثمار ذات النهاية المغلقة، في انها تقوم بإصدار عدد محدد من الأسهم تسمى Unit Certificates، كما وانها تشبه شركات (صناديق الاستثمار) المفتوحة أيضاً في أن أسهمها تباع وتشتري (تدفع قيمتها لأصحابها) من قبل الشركة المصدرة لها فقط. وتقوم باستثمار أموالها عادة في السندات.

إدارة الصناديق الاستثمارية والأهداف الرئيسية لها:

ان إدارة الصناديق الاستثمارية عملية مكلفة تتطلب توافر امكانيات ادارية متميزة تطلع بمهام عديدة اهمها :

1-دراسة الأوراق المالية المتاحة بالسوق وتحديد نوعية الأوراق التي سيتم

الاستثمار فيها وفقا للسياسة الاستثمارية للصناديق .

2- دراسة الاوضاع المحلية والاوزاع الاقتصادية الدولية وانعكاسها على

الاقتصاد المحلى للتحسب لاي متغيرات قد تؤثر على مكونات الصندوق .

3- وضع أساليب التسويق الملائمة بعد مسح السوق ودرأسته ودراسة نوعية

العملاء ودراسة الموقف التنافسي لصندوق الاستثمار واتخاذ قرار هل سيتم

البيع اولا للمؤسسات الكبرى لضمان نجاح الصندوق في البداية ، ثم طرح

الوثائق للافراد ام طرح وثائق الاستثمار من البداية لجمهور العملاء من

الافراد وهذا وهذا القرار يتوقف على دراسة السوق .

4- تصدر إدارة الصندوق الاستثاري صكوكا مقابل أموال المستثمرين ويجوز

(1) هشام جبر، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة، الجامعة الإسلامية . فلسطين ، مايو 2005م.

- تداول هذه الصكوك في السوق الخرطوم للأوراق المالية شراء وبيعا .
- 5- تقوم الإدارة عند اصدار الصندوق بتقديم نشرة اصدار للصندوق لتطرح في الاكتتاب العام وتتضمن هذه النشرة معلومات متكاملة عن الصندوق وشكله القانوني والهدف منه والقيمة الاسمية للصك والحد الأدنى والاعلى للمسموح بالاستثمار فيه واسم مدير الصندوق وفترة سريان الاكتتاب وعمر الصندوق كما تتضمن النشرة طريقة توزيع الارباح واسلوب معاملة الارباح الرأسمالية وكيفية الافصاح عن المعلومات واتعاب مدير الاستثمار .
- 6- تقوم إدارة الصندوق بحفظ حسابات مستقلة ومسك دفاتره والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه .
- بالرغم من عملية إدارة الصناديق تختلف من مدير الى اخر وفقا للسياسة الاستثمارية التي تضعها الجهة المصدرة للصندوق الا أن إدارة الصندوق يجب أن تتفق بضرورة التحفظ تجاه المخاطر الاستثمارية ومخاطر تقلبات الأسعار والسوق بوجه عام وذلك للحصول على دخل منتظم خلال عمر الصندوق .
- حيث تهدف الصناديق الاستثمارية الى عدة أهداف هامة يمكن حصرها في الاتي :
- 1- تدوير محافظ الأوراق المالية بهدف تحقيق ربحية عالية .
 - 2-زيادة فاعلية محفظة الأوراق المالية .
 - 3-تجميع أموال المدخرين وتوظيفها في مجال استثماري يؤدي الى تفعيل وتنشيط سوق الأوراق المالية .
 - 4-حماية المدخرات الوطنية عبر اتاحة وسائل استثمار مرتفعة العائد .
 - 5-وجود منفذ لصغار المستثمرين للتعامل مع سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث يظل السوق في عدم وجود الصناديق يكون حكرا على كبار المدخرين خاصة في أسهم الشركات ذات العائد المرتفع .
 - 6-منهج وأسلوب عمل الصندوق يؤدي الى تقليل المخاطر وتوزيعها من خلال

تعدد منافذ الاستثمار . (1)

مزايا الصناديق الاستثمارية بالبنك :

تحقق صناديق الاستثمار مزايا عديدة على المستوى القومي وبالنسبة للمستثمر ايضا، فمن منظور الاقتصاد القومي يلاحظ أن صناديق الاستثمار تتعامل في السوق الثانوى لرأس المال وليس في السوق الاوليه (سوق الاصدار) ، بمعنى أن صناديق الاستثمار لا تشتري الأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب لأول مرة ، وإنما تتعامل في الأوراق المالية المتداولة بالفعل ، وبالتالي فان وجود صناديق الاستثمار ينشط سوق الأوراق المالية حيث يوفر بديلا اخر للمدخرين بدلا من الالتجاء الى سوق الأوراق المالية مباشرة وبالإضافة الى ذلك فان صناديق الاستثمار تزيد من كفاءة السوق الثانوية لرأس المال ، وای تحرك في هذا الاتجاه يؤدي الى تحسين كفاءة السوق الاوليه لرأس المال ، وفي ضوء اتجاه السياسات الى تحويل ملكية شركات قطاع الاعمال العام من ملكية عامة الى ملكية خاصة ، فان صناديق الاستثمار يمكن أن تلعب دورا هاما في توسيع قاعدة ملكية كما انها تعتبر ضرورة حتمية لنجاح سياسة الخصخصة .

كذلك من المزايا الاقتصادية لصناديق الاستثمار ، توفير حجم كبير من الأموال من خلال تجميع مدخرات عدد كبير من الافراد كما انها توفر القدرة على انتقاء الأوراق المالية ، ومتابعتها بواسطة خبراء متخصصين في تحليل وإدارة الأوراق المالية أن يضاف الى ذلك أن توزيع أموال الصندوق بين عدد من الأوراق المالية في المجالات المختلفة - من حيث التوزيع الجغرافي والمجالات الاقتصادية المختلفة - يقلل المخاطر الاستثمارية ، في الوقت نفسه تحقق هذه الصناديق عائد استثمار يفوق - عادة- العائد الذي يمكن تحقيقه من الودائع المصرفية .

(1) منى قاسم، مرجع سابق، ص 93

بالنسبة للمستثمر فان صناديق الاستثمار تحقق له مزايا عديدة ، حقيقي أن أي مدخر يمكنه تحقيق أهدافه عن طريق الاستثمار المباشر في الأوراق المالية بدلا من الاستثمار غير المباشر ، في الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار ، ولكن المستثمر الصغير لا يمكنه بطبيعة الحال توزيع استثماراته في الأوراق من خلال صناديق الاستثمار ، ولكن المستثمر الصغير لا يمكنه بطبيعة الحال توزيع استثماراته في الأوراق المالية بقدر كاف ، بالإضافة الى ذلك فان تكوين محفظة أوراق مالية يحتاج الى خبرة مهنية لا تتوفر في الشخص العادي ، وعندما يلجأ المدخر الى صناديق لاستثمار أمواله فانه تتحقق له مزايا الخبرة المهنية مقابل اعباء بسيطة ، كما أن احد الأساليب التي تدعو المدخرين لشراء وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق هو الملائمة ، بمعنى اتفاق أهداف صندوق الاستثمار وسياساته المعلنة مع أهداف وظروف ومتطلبات المدخر ، كما أن صناديق الاستثمار تريح المستثمر من عناء الاحتفاظ بالأوراق المالية وتحصيل الكوبونات وتحليل الأوراق ، كما توفر صناديق الاستثمار سيولة للمستثمر في الوقت الذي يراه حيث يمكن للمستثمر أن يطلب من صناديق الاستثمار المفتوحة في أي وقت يشاء أن تشتري منه وثائق الاستثمار التي اصدرتها .

كما تدل دراسات كثيره على أن السيولة تعد اكثر العناصر اهمية بالنسبة لصغار المدخرين ، ولا ريب أن الاستثمارات المباشرة وكذلك الفرص التي توفرها البنوك التجارية في الحسابات الاجلة هي اقل سيولة من الصناديق الاستثمارية المفتوحة ، وف كثير من الاحيان هي اقل منها عائدا .

من جهة اخرى فان السيولة بالنسبة للحجم الصغير من الاستثمار ربما تكون عالية التكاليف حتى عند التوظيف في الأسهم وما شابهها من الأوراق المالية ، ويعود ذلك للرسوم التي تتضمنها عمليات البيع والشراء من رسوم التسجيل واجور السمسرة، ولذلك يمكن القول : أن صناديق الاستثمار توفر سيولة عالية بتكاليف متدنية

للمستثمرين لا يمكن لهم الحصول عليها من خلال الاستثمار المباشر .
غير أن هذه المزايا لا تتحقق الا بان يكون لصندوق الاستثمار المشترك سجل اداء
جيد ليشجع المستثمرين على الدخول اليه ، بيد أن سجل الصندوق مهما كان حافلا
فيجب الا يعتبر ضمانا لتحقيق اداء مشابه في المستقبل ، وحتى افضل المديرين لا
يستطيع أن يحقق الارباح في سوق أسهم تتراجع فيها الأسعار بشكل متواصل ،
فلا بد اذن للمستثمرين في صناديق الاستثمار المشتركة أن يكونوا على دراية
بالمخاطر التي قد تتعرض لها هذه الصناديق قبل أن يقدموا على الاشتراك فيها⁽¹⁾

ثانيا : المحافظ الاستثمارية:

مفهوم المحفظة الاستثمارية :

اذا طلب من المستثمر شراء أفضل سهم من بين أسهم 10 شركات موجودة في
السوق غايهما يختار ؟ اتخاذه لاي قرار هنا لابد أن يحكمه متغيرات اساسيات هما:
العائد والمخاطرة ، فاذا قام بالمفاضلة بين شركتين فسوف يختار ذات العائد الاكبر
اذا ما تساوتا من حيث المخاطر ، او اذا تساوتا في العائد فسوف يختار سهم
الشركة التي تكون المخاطر بها اقل .

لكن اذا اختير عدة أسهم او سندات متنوعة في العائد وحجم المخاطر حينئذ تكون
قد كون ما يسمى ب(المحفظة الاستثمارية) . هنا عليه أن يتوقف قليلا ويفكر في
أسلوب إدارة محفظته المالية او حتى يتناقش مع شركة السمسرة التي تدير محفظته،
لاسيما أن هنالك قواعد محددة لابد أن يراعيها حتى يستطيع أن ينمي القيمة
السوقية لهذا المحفظة ، ويجعل مكوناتها متوازنة ، بما يصل بها الى بر الامان
الاقتصادي ، اي مازجا بين العائد والمخاطرة .

(تعريف المحفظة الاستثمارية بانها مجموعه ممزوجة من الاصول ، وتتعامل نظرية

⁽¹⁾منى قاسم ، المرجع السابق، ص 93

حافضة الاستثمار مع اختيار حافظات الاستثمار المثلى وهى تمثل الحافظات التي تعطى اعلى عائد ممكن عند اى درجة محددة للمخاطر او اقل درجة من المخاطر لاي معدل عائد محدد ولان نظرية حافضة الاستثمار تم تطويرها بشكل كامل للاصول المالية "الأسهم والسندات " (1)

تعريف اخر : (المحفظة يقصد بها الأموال المقدمة للبنك بواسطة افراد او مؤسسات ليس لديهم الوقت او الخبرة الكافية للاستثمار في حقل الأوراق المالية او غيرها . وهى خليط من الاصول الرأسمالية المختارة بعناية والمستوفية للشروط الشرعية ولها قابلية التداول في سوق الأوراق المالية. (2)

تعرف اخر للمحفظة (المحفظة الاستثمارية هى مصطلح يطلق على مجموع ما يملكه الفرد من الأسهم والسندات ن والهدف من امتلاك هذه المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها ، وتحقيق التوظيف الامثل لما هذه الاصول من أموال)

أنواع المحافظ الاستثمارية :

يقسم بعض المحللين المحافظ الاستثمارية الى نوعين رئيسيين وهما المحافظ العامة والتي يسميها بعضهم محافظ المؤسسات ، والنوع الاخر هو المحافظ الخاصة ، وكما يسميها بعضهم محافظ العملاء . الا أن بعضهم الاخر يعتبر أن هنالك نوعا ثالثا من المحافظ ، وهى المحافظ النقدية ولكن اخرين يعتقدون أن المحافظ النقدية هى فرع لانها قد تكون احدى مكونات المحافظ العامة او المحافظ الخاصة .

اولا : المحافظ العامة (محافظ المؤسسات):

المحافظ العامة هى محافظ استثمارية تطرح للاكتتاب العام على شكل حصص يمتلكها المساهم . فيكون دور المساهم في الإدارة بقدر الأسهم التي يمتلكها ، كما

(1)د. عبدالعزيز محمود عبد المجيد ، الادارة المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع -

الخرطوم 2005 ، ص69

(2) سلسلة إصدارات بنك الاستثمار المالي، 2015م

تتمتع بإدارة مستقلة ، وتتشكل هذه المحافظ من ادوات استثمارية متنوعة كالأسهم والسندات وشهادات الايداع .

ثانيا : المحافظ الخاصة (محافظ العملاء) :

الحافظ الخاصة هي محافظ يكونها المستثمرون افرادا او شركات الاستثمار لحساب العملاء بناء على رغبتهم . او أن يوكل العميل مدير المحفظة إدارة كاملة على أن يتقاضى مدير المحفظة عمولة مقابل جهده وتعود الارباح للعميل المستثمر الذي اختار تشكيل المحفظة ، وتتشكل هذه المحافظ الخاصة من ادوات استثمارية متنوعة هي ذات الواردة في المحافظ العامة . كما أن رغبة العملاء في تكوين المحافظ يختلف من عميل لآخر وهذا بدوره قد ينقسم الى انواع كما يلي :

1- محافظ العائد : يتأتى الدخل النقدي للأوراق المالية التي يحتفظ بها المستثمر لاغراض العائد من الفوائد التي تدفع للسندات او التوزيعات النقدية للأسهم وشهادات الايداع . وعلى هذا فان وظيفة محافظ العائد هي تحقيق اعلى معدل للدخل النقدي الثابت والمستقر للمستثمر وتخفيض المخاطر بقدر الامكان .

2-محافظ الربح : هي المحافظ التي تشمل السهم التي تحقق نموا متواصلا في الارباح وما يتبع ذلك من ارتفاع في أسعار السهم او ارتفاع الأسعار من خلال المضاربات او صناديق النمو التي تهدف الى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للمحفظة ، او صناديق الدخل وهي تناسب المستثمرين الراغبين في عائد من استثماراتهم لتغطية اعباء المعيشة ، او صناديق الدخل والنمو معا وهي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يرغبون في عائد دورى وفي نفس الوقت يرغبون في تحقيق نمو مضطرد في استثماراتهم .

3-محافظ الربح والعائد : هي المحفظة التي تجمع أسهما مختلفة يتميز بعضها بتحقيق العائد ، وبعضها الاخر بتحقيق الربح ، وهذا النوع يعتبر المفضل

ادى المستثمرين والذين يتطلعون الى المزج بين المزايا والمخاطر التي تصاحب كل نوع من هذه المحافظ . (1)

يتضح مما سبق أن شراء الأسهم التي ينتظر لها نمو عال ضمن محفظة الريح ، يتطلب تطبيق الاسس العامة في إدارة المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات وشهادات الايداع بصورة دقيق وواضحة ، حيث أن مفهوم الريح يفترض تحقيق عوائد اعلى من تلك التي تحققها السوق بشكل عام ، ولذلك فان اختيار هذه الأسهم يتطلب عناية كبيرة لتحقيق هذا الهدف .

ثالثا: المحافظ النقدية (العملات الاجنبية) :

ذكرنا انفا أن المحافظ نوعان رئيسان هما العامة والخاصة ، الا أن بعض الباحثين يعتبر المحافظ النقدية جزءا من السابقتين وبعضهم الاخر يعتبر نوعا مستقلا بحد ذاته عن غيرها .

المحافظ النقدية هي محافظ العملات الاجنبية تتشكل من عدة عملات فتأخذ اتجاها امريكيا او أوربا ، او قد يكون مختلطا بمعنى المزج بين الاتجاهين .

1- الاتجاه الامريكى : اى الاتجاه الذي يعتمد على الاستثمار بالدولار الامريكى او العملات المرتبطة به المرتبطة بالاقتصاد الامريكى وتعتمد عليه .

2-الاتجاه الاوربى : اى الاتجاه الذي يعتمد على الاستثمار بعملات الدول الاوربية واليابان وتشمل سلة العملات : الجنية الاسترلينى ، الفرنك السويسرى ، اليورو الاوربى ، الين اليابانى .

3-الاتجاه المختلط : اى الاتجاه الذي يعتمد على الاستثمار بعملات الاتجاه الامريكى والاوربى معا ، اى المزج بين الاتجاهين ، وهذا النوع اكثر توازنا واستقرارا نتيجة للتقليل من تقلبات الأسعار . (2)

(1) سلسلة إصدارات بنك الاستثمار المالي، 2015م

(2) د. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص 279.

بناء على ما سبق عموماً أن المحافظ الاستثمارية تجعل دراسة الاستثمارات كوحدة واحدة تكمن في الاختيار الناجح لتشكيلة الأوراق المالية يسمح بتخفيض المخاطر ، دون التضحية بالعائد المتوقع من وراء تلك الاستثمارات ، كما أن تحقق للبنك قدراً من المرونة لمواجهة الظروف غير العادية .

المقومات الأساسية للمحفظة :

ان تحقيق المحفظة لأهدافها واستمراريتها يتطلب مراعاة مقومات أساسية وهي :

1/ العائد المناسب :

ان المستثمر بالتأكيد يهتم بمعرفة العائد السنوي الذي تمنحه المحفظة اكثر من اهتمامه من مكونات المحفظة نفسها ، حيث أن العائد يعتبر هو الحافز على التفكير في الدخول في محفظة استثمارية .

ان محافظ الاستثمار مهمتها الرئيسية تتمثل في تحقيق عائد مناسب يتصف بالنمو خلال فترة عملها ، فالمحفظة التي لا تحقق عائد تكون قد فشلت في مهمتها ولن يتحصل المستثمر الا على اهدار وقته وضياع حقه .

2/ التنوع لمكونات المحفظة :

تتعدد ادوات الاستثمار وتختلف في طبيعتها واجالها ما بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجال وهي كما يلي :

• الادوات قصيرة الاجل :

تشمل الودائع التي لا يزيد اجلها عن عام وشهادات الايداع التي لا يزيد اجلها عن سنة واذونات الخزينة لاجل لفترة لا تزيد عن عامين وأوراق تجارية من الدرجة الاولى.

• الادوات متوسطة الاجل :

هي تحقق عائدا اعلى نسبيا من الادوات قصيرة الاجل ويمتد عمرها حتى تصل الى سبعة سنوات ، وتشمل على أوراق مالية ذات فائدة متغيرة وسندات دولية وحصص

في قروض مصرفية دولية .

• الادوات طويلة الاجل :

هى عبارة عن سندات الخزينة الامريكية وسندات دولية تصل اجالها الى عشرين او ثلاثين عاما .

ان نجاح الاستثمار في المحافظ الاستثمارية يتطلب أن تتنوع تركيبة المحفظة لتشمل على اكثر من نوع من ادوات الاستثمار وذلك للاتى :

أ- التقليل من الخطر الجوهري الذي يمس قيمة المحفظة .

ب- ضمان استمرار عائد معقول .

ج- توفير المستوى الادنى من السيولة المطلوبة .

3/ درجة ملائمة وسلامة عناصر المحفظة :

اهمية الملائمة تكمن في ضمان بقاء واستمرارية المحفظة ، فسلامة الاصول التي تتكون منها المحفظة تعنى وجود القوة العضوية اللازمة للبقاء وتحقيق افضل عائد. فالملائمة هى درجة جودة الاصول التي تتكون منها المحفظة متمثلة في حفاظها على القيمة الرأسمالية للاصول واستمرار وفاء هذا الاصل بالتزاماته تجاه المحفظة حين يكون ذلك هو القصد من حيازته والملائمة تتغير بصورة مستمرة وفق تطور الظروف السوقية وغير السوقية .

لقياس ملائمة المحفظة تحسب ملائمة جميع الاصول المكونة للمحفظة حيث أن الملائمة الجيدة تجعل من بنود المحفظة اكثر سيولة كما تستطيع المحفظة أن تكتسب ثقة المتعاملين فيها مما يدفع الى تطويرها وكذلك فان الملائمة الجيدة تحمى المحفظة من احتمالات التعرض لموقف صعب تضطر الإدارة فيه لتسديد التزامات مترتبة على المحفظة خاصة عند تراجع أسعار الأوراق المالية في البورصة .

4/ الحد الادنى من السيولة :

المحفظة الاستثمارية في الأساس تقوم على توظيف البالغ المجمع وتوظيفها في

شراء أوراق مختلفة بالتالى أن وجود سيولة كبيرة لدى المحفظة امر غير مرغوب فيه، حيث أن ارتفاع نسبة السيولة غير المستقلة من شأنه أن يؤدي الى انخفاض العائد المتوقع من المحفظة .

ان توفر الحد الأدنى من السيولة يتطلب أن تشمل المحفظة على أوراق مالية سهلة وسريعة التسييل اي قابل للتسويق دون صعوبات وبالقدر الذي يمكن إدارة المحفظة في اي وقت من الموازنة بين التزاماته القائمة وحجم السيولة المطلوب . كما أن المحفظة التي يسهل تسييل مكوناتها يمكن ادارتها من الاستفادة من الفرص السائحة في عالم الأوراق المالية .

5/ إدارة المحفظة :

نجاح المحفظة في تحقيق عائد مجزى للمستثمرين فيها يعود بالدرجة الاولى الى إدارة المحفظة ويتميز مدير الاستثمار ببعض المواصفات واهمها :

- أ- ان يكون شجاعا على اتخاذ القرارات الحاسمة دون تردد .
- ب- ان يكون قيما وحارسا امينا على المحافظة
- ج- ان لا يكون مقيدا بمدرسة فكرية محددة
- د- ان يكون تاجرا بمعنى أن يكون لديه القدرة على تنويع مكونات المحفظة التي يتعامل فيها
- هـ- ان يتمتع بشبكة علاقات مهنية وثيقة تمكنه من قراءة الاحداث الاقتصادية لتساعده في تسهيل متابعة استثمارات واغتنام الفرص السانحة (1).

اهم مكونات المحفظة :

- 1- أسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- 2- الصكوك التي تصدرها الصناديق الاستثمارية .

(1) شوقي عزمي محمود، حسني، الاستثمار في الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2009م، ص 142.

3- شهادات المشاركة الحكومية التي تصدرها إدارة الصكوك بوزارة المالية
وبضمان البنك المركزي .

4- الودائع المصرفية ذات الاجال المختلفة .

مميزات المحافظ الاستثمارية الخاصة :

1- تخفيض العمولات على تداول مكونات المحفظة

2- توفير خدمة السحب على الارباح

3- إعادة استثمار إرباح المحفظة .

4- رهن المحفظة بغرض التمويل المصرفي

5- التقارير الدورية عن اداء المحفظة (1)

سياسات وأسس إدارة المحافظ الاستثمارية والأهداف الرئيسية لها :

يراعى المستثمر عند المحفظة عامل السيولة والربحية والضمان وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار السياسة التي سيتبعها قد تكون :

1- السياسة الهجومية : حيث يضمن المستثمر استمرار الدخل وبالتالي يبحث عن تراكم الارباح فيكون اسلوب هجوميا ويلجا اليها المستثمر في حالات الرخاء والازدهار الاقتصادي فيستعمل ادوات استثمارية ناجحة كأسهم مثلا فيحتفظ بها عندما تكون الاثمان منخفضة ليبييعها عند ارتفاع الأسعار فيحقق ارباح متزايدة .

2- السياسة الدفاعية : حيث يهتم المستثمر بتكوين الدخل الثابت والمستمر . فيكون متحفظا حذرا اسلوبه دفاعي ، ولذلك يهتم بعنصر الضمان والامان بحيث يضمن دخلا مستمرا فيستعمل ادوات استثمارية كالسندات طويلة الاجل والأسهم الممتازة التي تضمن دخلا ثابتا مهما كانت الظروف .

(1) سلسلة إصدارات بنك الاستثمار المالي، 2015م.

3- السياسات المتوازنة : في هذا النوع من السياسات يحاول المستثمر الجمع بين السياسة الهجومية والسياسة الدفاعية فيكون بذلك متوازنا . واغلب المستثمرين يميلون لهذا النوع من السياسات حيث يحققون عوائد تتناسب مع درجة المخاطرة . لكن ذلك لا يمنع من دخوله في عمليات المضاربة أن سمحت له الظروف ، ويلجأ المستثمرين الذين يعتمدون السياسة المتوازنة الى الاستثمار بادوات استثمارية قصيرة الاجل تتمتع بالسيولة والضمان والربحية كاذونات الخزنة وربما يلجأ بعضهم للادوات طويلة الاجل كالسندات . والهدف من هذا التنوع تقليل درجة المخاطرة والحد من الخسارة في بعض الاوقات .

كما يتعين على إدارة المحفظة اسلوب ناجح يأخذ بعين الاعتبار التركيز على بعض الاسس لتحقيق أهدافها الرئيسية، من هذه الاسس :

1- التخطيط : هو دراسة المؤسسات والأسهم والمفاضلة بينهما من خلال دراسة العوائد والمخاطر لتعظيم العوائد وتقليل المخاطر قدر الامكان ، مما يجب اختيار الأسهم التي تحقق نموا في رأس المال وتضمن دخولا مستمرة وتزيد قيمتها مع الزمن وتتلاءم حاجات المستثمر بالنظر للأهداف أن كانت قصيرة الاجل ، او طويلة الاجل .

2- التحفظ والتقل : فعلى المستثمر أن يكون عقلانيا رشيدا في اتخاذ قراره الاستثماري فلا يتهور في مجالات استثمارية ذات مخاطر كبيرة فتجلب له الخسارة .

3- التوقيت : هو اختيار المستثمر الوقت المناسب عند دخوله للسوق او الخروج منه ، فلا يشتري الا عندما تنخفض الأسعار ولا يبيع حتى يضمن ارتفاعها ، لا سيما وان الأسعار كثيرة التقلب ، وهنا يظهر دور الخبرة والاقدمية والمعرفة العلمية . على أن يتزامن قرار البيع او الشراء او الاحتفاظ بالأسهم مع الاحداث والظروف الاقتصادية والسياسية .

4-المراقبة والمتابعة : يجب على المستثمر متابعة ومراقبة للأسهم فيبيعها اذا شعر أن الأسعار ستتخفض حتى يتجنب حدوث خسائر جسيمة وذلك لا يكون الا بدراسة حركة السوق والأسعار معا وقوي العرض والطلب ، كذلك فيحقق بذلك معدل دوران جيدا من خلال احتفاظه بالاستثمارات الناجحة وتنازله عن الاستثمارات الخاسرة وبالتالي يجب الاستمرار في مراقبة الأسهم في المحفظة لاجراء اي تعديل بصورة دورية حسب اوضاع السوق واوضاع الشركة المستثمرة بها . اذا استطاع المستثمر تحقيق الاسس السابقة الذكر يمكنه أن يصل الى الأهداف المنشودة ، ويمكن اجمالى أهداف إدارة المحفظة الاستثمارية في النقاط الآتية :

- الحفاظ على مستوى دخل مستمر ، وفقا لحاجات الافراد المختلفة ووفقا لطبيعة المحفظة الاستثمارية في الأسهم والسندات وشهادات الايداع التي تشكل تلبية هذه الحاجات .
- الحفاظ على عوائد وارباح من خلال السياسة الهجومية .
- النمو في رأس المال والتنويع في الاستثمار ، وذلك للتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر .
- ضمان تسييل الأوراق المالية عند الحاجة ، وذلك أن تكون الاصول المالية من النوع الذي يمكن بيعه في السوق في اي وقت .
- الابقاء على مركز مالي سليم بعيدا عن التقلبات . (1)

(1) سلسلة إصدارات بنك الاستثمار المالي، 2015م.

المبحث الثاني: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية (كممثل للسوق الثانوي)

تعريف سوق الخرطوم للأوراق المالية:

هو تلك المنشأة التي تنظم وتحكم الأوراق المالية والتي يتم من خلالها إصدار
وطرح الأوراق المالية وتداول الأوراق المالية بها بيعا وشراء.

أولاً : النشأة والتطور:

يمكن تناول نشأة وتطور سوق الخرطوم للأوراق المالية فيما يلي⁽¹⁾
بدأ التفكير في إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان منذ 1962م
حيث تم العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان
بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي 1982م تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب
لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شيء في هذا
المجال حتى 1992م .

وفي أغسطس 1992م بدأت الخطوة الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية وذلك
في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ
الاقتصادي (1990-1993م) .

وفي عام 1992م تم تأسيس هيئة الأسواق المالية ، وفي نوفمبر في نفس العام
أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا
القانون المعدل لم يفي بكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية. وفي عام
1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي
أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً ، وبدأ العمل في

(1) التقرير السنوي العاشر، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، 2004م ، ص 9-ص 10.

السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م ، كما بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في يناير 1995م ، وفي العام 1996م إرتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة ، وفي العام 1997م كانت هناك زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من 31 مليون دولار إلى 139 مليون دولار، وتم تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية. وفي عام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستيفائها للشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامية أو الموازية . (1)

وفي العام 2001م كانت بداية إصدار العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهادة) ، وفي العام 2002م شهد السوق توسعاً في علاقاته مع المؤسسات الإقليمية والدولية ، وفي العام 2003م تم إعلان مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية وإدراج هذا السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وإدراج سهم الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) في سوق أبوظبي للأوراق المالية ، وفي العام 2004م تم توقيع إتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية .

ثانياً: بداية التداول الإلكتروني:

تم افتتاح منظومة التداول وذلك في العام 2012م ، حيث ارتفعت معدلات التداول ارتفاعاً كبيراً عن العام السابق نسبة لتطبيق نظام التداول الإلكتروني، حيث بلغ حجم التداول 3.1 مليارات جنيه مقارنة مع 2.6 مليار جنيه في العام السابق، وقفز عدد العقود المنفذة من 870،7 عقداً في العام السابق إلى 719،2 عقداً هذا العام.

(1) التقرير السنوي التاسع ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، ، 2003م ، ص 8.

شهد العام 2013م المرحلة الثانية للتداول الإلكتروني ، كما وصل حجم التداول في الارتفاع عن العام السابق، حيث بلغ حجم 3.9 مليار مقارنة بـ 3.1 مليار جنيه في العام 2012م، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة ارتفاع كبيراً عن العام السابق حيث بلغت 16.435 صفقة مقارنة بعدد 12.719 صفقة عن العام السابق. في العام 2014م تمت إجازة قانون تنظيم سوق المال السوداني وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام 2014م بواسطة مجلس الوزراء وفي ذات العام أجاز مجلس إدارة السوق لائحة مكافحة غسيل الأموال لشركات الأوراق المالية ولائحة حكومة شركات المساهمة العامة للعام 2014م، كما تم تدشين موقع السوق الإلكتروني بعد إعادة تصميمه، وشهد العام 2014م أيضاً توقيع اتفاقية مع بنك البركة السوداني ليصبح بموجبها بنك البركة بنكا للتسوية النقدية لعمليات التداول، كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة مصر للمقاصة وشركة النيل للتكنولوجيا والنشر.

ثالثاً: الأهداف:

- جاء تكوين سوق الخرطوم للأوراق المالية لأجل تحقيق أغراض عديدة وردت منصوصاً عليها في قانون السوق لسنة 1994م وتتمثل في الآتي⁽²⁾.
1. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً .
 2. تشجيع الاستثمار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصادي والوطني.
 3. العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.

⁽²⁾قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م ، دار المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، 1994م ص

4. تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
5. تطوير وتشجيع الاستثمار بالأوراق المالية والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها.
6. توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسيل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين.
7. ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حماية لصغار المستثمرين.
8. جمع البيانات والإحصائيات وتوفيرها لكافة المستثمرين والمهتمين بذلك .
9. دراسة التشريعات ذات العلاقة بالسوق واقتراح تعديلها بما يتناسب والتطورات التي يتطلبها السوق.
10. إقتراح كيفية تنسيق السياسات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف علي السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
11. إنشاء جهاز موحد لتنظيم تحويل ملكية الأوراق المالية وإيداعها ومتابعة شئون المساهمين وإدارة المركز والإشراف والرقابة عليه.
12. ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والإنضباط بين الوكلاء والعاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية.
13. تهيئة موظفي الوكلاء بما يتناسب والمستجدات التي تُطرأ على صناعة الأوراق المالية بهدف رفع كفاءتهم العلمية والعملية.

رابعاً: الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية :

تمت مراجعة الهيكل التنظيمي للسوق وذلك بإدخال التعديلات الآتية: (1)

1. إنشاء إدارة جديدة تحت مسمى إدارة تقنية المعلومات والاتصالات وذلك استعداداً لمرحلة التداول الإلكتروني.

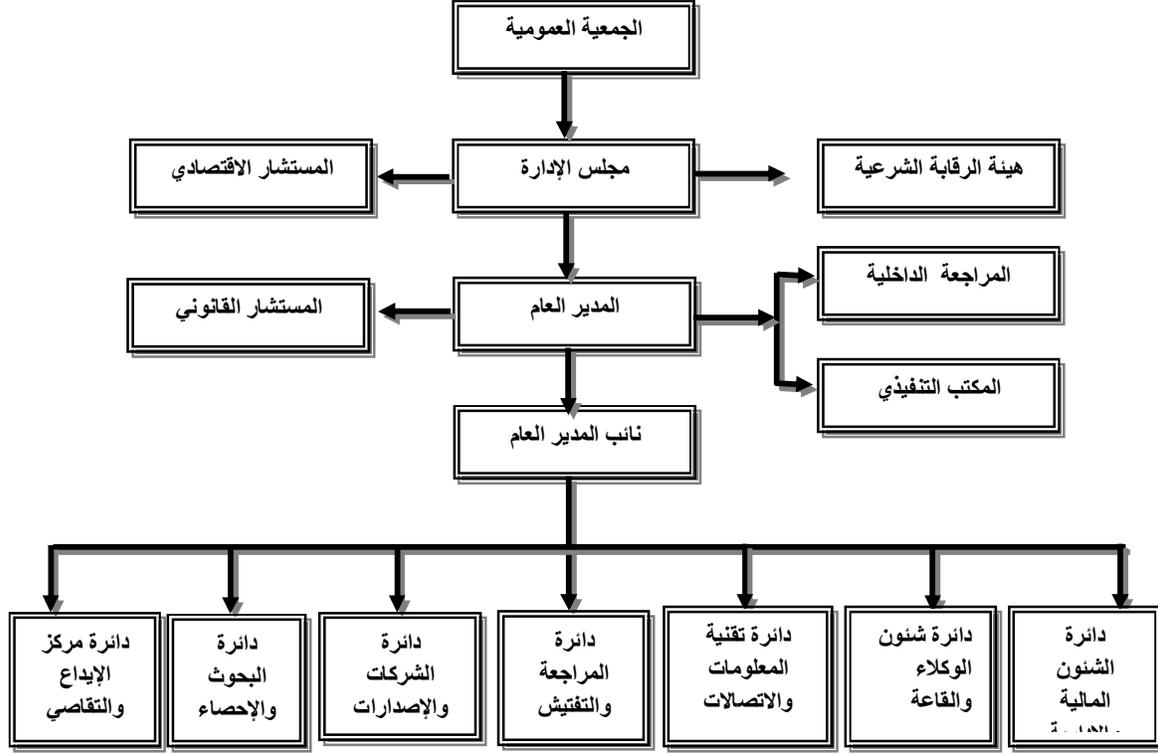
2. تم فصل إدار المراجعة الداخلية من إدارة التفتيش وأن تتبع إدارة المراجعة الداخلية للمدير العام مباشرة منعاً لأي تأثيرات عليها من الإدارات الأخرى (في بعض المؤسسات المالية تتبع إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة تفادياً لأي تأثيرات عليها من مدير عام التسوق) .

3. تم إنشاء إدارة جديدة تحت مسمى إدارة مركز الإيداع والتقاضي بعد فصلها من إدارة الشركات والإصدارات وذلك تماشياً مع توصيات البعثة المشتركة والتي نادى بضرورة فصل وظيفة التداول (البورصة) عن وظيفة التسوية والتقاضي والإيداع المركزي باعتبارهما وظيفتين مختلفتين ، وأن الهدف من هذا الإجراء هو منع التضارب الحادث في سوق المال السوداني حيث لا يستطيع الوسطاء الإطلاع على البيانات الخاصة بالمستثمرين أو الأوراق المالية أو الصكوك المملوكة لهم أو حتى طالب المعلومات عن هؤلاء المستثمرين قبل الدخول في أي معاملات مالية معهم باعتبار أن كل ذلك أمراً شخصياً وسرياً ويدخل في إطار سرية المعاملات المالية وسرية البيانات والذي يعتبر القواعد الأساسية في الأسواق المالية ، ويلاحظ في العديد من الدول أن وظيفة التسوية والتقاضي والإيداع المركزي منفصلة تماماً عن السوق وتقوم بها شركات خاصة أو جهاز حكومي منفصل .

(1) خطة عمل تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية،مجلة البورصة ، العدد 56، 2010م ، ص9

شكل رقم (1 / 2 / 2)

الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية



المصدر: خطة عمل تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2009م ،

ص 17

يتكون الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية من مستويات إدارية مختلفة وتقيم كالآتي:⁽¹⁾

1. الجمعية العمومية ، وتضم أعضاء السوق كافة .

2. مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من وزير المالية رئيساً للمجلس ومحافظ بنك السودان

نائباً للرئيس وتسعة أعضاء لتمثيل الأتي:

أ.المدير العام للسوق عضواً ومقرراً .

ب.وكيل أول وزارة المالية عضواً .

⁽¹⁾ قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م ، ص 9.

- ج. المسجل التجاري العام عضوا.
- د. ممثل البنوك المرخصة .
- هـ. ممثل شركات التأمين
- و. ممثل لاتحاد الغرف التجارية.
- ز. ممثل لاتحاد أصحاب الصناعات .
- ح. ممثل لشركة الوكالة العاملة في السوق
- خ. أربعة أعضاء القطاع الخاص من ذوي الخبرة من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3. الدوائر:

- أ. دائرة الشركات والإصدارات .
- ب. دائرة الشؤون الإدارية والمالية .
- ج. دائرة شؤون الوكلاء القاعدة .
- د. دائرة تقنية المعلومات والاتصالات.
- هـ. دائرة المراجعة الداخلية والتفتيش.
- و. دائرة الدراسات والأبحاث⁽²⁾

وفي بداية العام 2008م تم إنشاء مركز الإيداع لحفظ وإيداع الأوراق المالية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وإدارة سجلات ملكيتها ، ويهدف هذا المركز إلى بناء سجل مركزي لحفظ ملكية الأوراق المالية المدرجة بالسوق وبناء قاعدة بيانات تتضمن جميع مالكيها واي معلومات وبيانات خاصة بهم في نظام برمجي يتسم بالسرعة والدقة والأمان مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في السوق ، وهذا المركز يتولى عدة مهام تتمثل في :

⁽²⁾ الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية 1994م ، ص6.

1. إيداع وتسجيل الأوراق المالية .
 2. نقل ملكية الأوراق المالية .
 3. إجراء قيود الملكية على الأوراق المالية المودعة .
 4. تسجيل أي تغيير يحدث في الأوراق المالية المودعة لزيادة أو تخفيض رأس المال أو تجزئة القيمة الاسمية للورقة المالية أو الإندماج .
 5. إصدار التقارير ونشر المعلومات والاحصاءات عن نشاط المركز .
- في بداية العام 2009م قسمت دائرة التفتيش و المراجعة إلى دائرتين هما دائرة التفتيش والمتابعة والثانية دائرة المراجعة الداخلية وفي منتصف العام 2009م تم اقتراح تكوين دائرة تقنية المعلومات والاتصالات وبالتالي أصبح الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية بضم سبعة دوائر ممثلة في دائرة الشئون الإدارية و المالية ، دائرة شئون الوكلاء والقاعة ، دائرة تقنية المعلومات والاتصالات ، دائرة التفتيش ، دائرة الشركات والإصدارات ، دائرة البحوث والإحصاء ودائرة مركز الإيداع .
- عضوية السوق:**

- نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية على أن تكون عضوية السوق الزامية للجهات الآتية: (1)
1. بنك السودان .
 2. البنوك المرخصة ومؤسسات التمويل المتخصصة القائمة أو التي تنشأ في المستقبل .
 3. شركات المساهمة العامة المسجلة القائمة أو التي ستنشأ في المستقبل .
 4. الوكلاء المرخصين وفقاً لأحكام قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية .

(1) قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994 ، ص 6- ص 7

5. أي جهة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو سلطة محلية مدرج قيد أوراقها المالية في السوق.

6. أي جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية تطرح صكوكاً للاكتتاب العام. شروط ومتطلبات إدراج أسهم الشركات للتداول:

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية للتداول من استيفاء الشروط الآتية:⁽¹⁾
أ. أن تكون الشركة شركة مساهمة عامة ، ويكون رأسمالها وفقاً لما يحدده قانون الشركات وتعديلاته اللاحقة.

ب. أن يكون مدفوعاً 50% من قيمة الأسهم المخصصة على الأقل.

ج. أن يكون مضى عام على الأقل من نشاط الشركة .

د. أن تنشر تقرير سنوي يظهر الحسابات الختامية للشركة ، تبين مركزها المالي ونتائج أعمالها ، وأن تكون قد تمت مراجعتها من قبل مراجع حسابات مرخص.

هـ. أن تلتزم الشركة بنشر التقرير السنوي في صفحتين يوميتين لمدة يومان متتاليان.

و. أن تلتزم الشركة بتقديم تقرير موجز عن سير عملها لأقرب فترة زمنية من تاريخ الإدراج في السوق.

ح. أن تلتزم الشركة بإرفاق المستندات والوثائق التالية:

1. طلب إدراج الشركة المعنية في السوق.

2. نسخة من عقد ولائحة التأسيس.

3. كشف بأسماء المساهمين وعدد الأسهم المخصصة لهم.

4. كشف بأسماء مجلس الإدارة وعدد الأسهم المخصصة لهم.

5. أسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع عن الشركة مع نماذج من توقيعاتهم

6. نسخة من الميزانية السنوية بالحسابات الختامية والإيضاحات المرفقة مع تقرير

⁽²⁾ شوقي عزمى محمود حسنين، مرجع سبق ذكره، ص 50

مراجع الحسابات.

7. نسخة من شهادة تسجيل الشركة.

8. نسخة من شهادة مزاولة العمل.

9. نسخة من أعداد الصحف التي تم نشر الحسابات بها، أو ما يفيد ذلك .

10. نسخة من شهادة ملكية أسهم الشركة.

آلية التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية:

يتم تداول الأسهم بيعاً وشراء في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق وكلاء مرخص لهم للقيام بعمليات البيع والشراء لصالح عملائهم المستثمرين وفقاً لتعليماتهم التي يتم بموجبها تفويض الوكيل قبل المستثمر بالشراء أو البيع ، بعد أن يحدد له عدد الأسهم المراد شرائها أو بيعها ، والأسعار المراد تنفيذها وتواريخ تنفيذها . وعند إتمام عملية البيع والشراء تتم مقاصة بين الوكلاء في ذات اليوم حيث يتسلم البائع قيمة أسهم ويتسلم المشتري عقداً بأسهمه الجديد، يسمى هذا النظام بنظام المزايدة المكتوبة.(1)

يمكن شراء الأسهم من السوق الأولية (عند الإصدار لأول مرة) وذلك عن طريق الاكتتاب سواء تعلق ذلك بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رأسمالها ، والاكتتاب في الأسهم قد يكون خاصاً (مغلقاً) أي مقصوراً على المؤسسين وحدهم، وقد يكون عاماً وذلك عن طريق طرح كل أو بعض أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها.

أنواع الأوراق المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية:

يمكن توضيح أنواع الأوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق

المالية(2)

(1) التقرير الشهري السنوي العاشر، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، 2004م ، ص28

(2) <http://www.KFM89.net/from/showthread.php?t=116>

أولاً: أسهم شركات المساهمة العامة: يمثل السهم مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية .

ثانياً: صكوك التمويل: صكوك التمويل ذات العائد المتغير لا تزيد قيمة الصكوك عن صافي أصول الشركة إلا بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وتكون شهادات أسمية قابلة للتداول ، والإصدار الواحد له حقوق متساوية وتصدر بقرار من الجمعية العمومية وتطرح عن طريق الاكتتاب العام بعد موافقة سوق المال عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الهيئة ويجوز إصدار صكوك التمويل للأسهم وتقدر صكوك التمويل في جداول أسعار البورصة خلال سنة على الأكثر من تاريخ تغطيتها أو تاريخ قفل باب الاكتتاب ولو لم تكن أسهم الشركات التي أصدرتها قصيرة في تلك الجداول وصكوك التمويل للشركات المساهمة غير المدرجة تلغي الأموال.

وهذه الصكوك تم إصدارها وفقاً للصيغ الإسلامية حسبما جاء في قانون الصكوك لسنة 1990م

ثالثاً: صكوك المضاربة: ويقصد بها الوثيقة المحددة القيمة التي تصدرها بأسماء مالكيها مقابل الأصول التي قدموها بقصد تنفيذ مشروع استثماري ويكون قابلاً للتداول وفقاً لأحكام قانون التمويل لسنة 1995م ، وتستخدم صكوك المضاربة في مشروعات استثمارية في كافة مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والتعدين والخدمات والتجارة الداخلية والخارجية في أسواق الأوراق المالية. وبجانب صكوك المضاربة هنالك صكوك الاستثمار الأخرى وفيها لا يجوز تجاوز قيمتها عشرة أمثال رأس مال الشركات ولا يجوز إصدار صكوك بأكثر أو أقل من قيمتها ، وتكون جميع والتزامات أصحاب الصكوك في الإصدار الواحد متساوية ولمالك الصك الأرباح دون المشاركة في الإدارة ، وله حق استرداد قيمة

الصك عند إنتهاء المدة مضافاً إليه نصيبه من الأرباح وإذا سمح باسترداده قبل ذلك تجنب جزء من قيمته تحت حساب التسوية النهائية . كما يجوز أن توزع مبالغ لهم تحت حساب الأرباح وتوزع الأرباح والخسائر بين الشركات وأصحاب الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لصاحب الأسهم إلى صافي قيمة الصكوك بنسبة صافي حقوق الملكية لصاحب الأسهم إلى صافي قيمة الصكوك ويوزع الربح بعد خصم نصيب الشركة من الأرباح. المقابلة للتوزيع بحد أقصى 15% من قيمة الأرباح الصافية ، وتعتبر صكوك الاستثمار والتمويل كموازي للسندات لتمويل المشروعات تمويلاً مؤقتاً .

رابعاً: شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) : وهي صكوك قائمة على أصول يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الربحة ذات الإدارة والكفاءة وقد بدأ إصدارها في مايو 1999م على الرغم من أن الهدف الأساسي من وراء إصدارها هو توفير آليات للبنك المركزي تعينه في إدارة السيولة إلا أنها أصبحت خلال فترة وجيزة وسيلة فعالة لتمويل الموازنة العامة . تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد نقدية حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة بدلاً من اللجوء إلى الاستدانة من القطاع المصرفي، وتحمل شهادات شهامة قيمة اسمية ثابتة محددة في صندوق خاص ، ومن أهم خصائص شهادات المشاركة الحكومية (شهامه) ما يلي:

1. تمثل وسيلة لتجميع المدخرات القومية وتشجيع المؤسسات والأفراد على استثمار فوائضهم وتساعد على تطوير سوق النقد .
2. تمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنة وآلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي.
3. لها عائد مرتفع وهي عائدات حقيقية .

4. لها فترات سريان مختلفة.
5. سهولة التسجيل ولها سوق ثانوية متطورة ونشطة.
6. تسجل الشهادات باسم من يحملها في سجل خاص وهي قابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية .
7. تعرض عن طريق مزادات في فترات محددة وتحكم عملية المزاد وضوابط محددة.
- ويتكون الصندوق الذي استثنى لإصدار الشهادات من عدد المؤسسات التجارية تتمثل في :
- أ. الشركة السودانية للاتصالات.
- ب. شركة النيل للزيوت .
- ج. مصفاة بورتسودان.
- د. فندق هيلتون .
- هـ. فندق قصر الصداقة .
- و. شركة أرياب للتعيين
- ح. شركة خطوط الأنابيب.
- خ. الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.
- ط. شركة أسمنت عطبرة.
8. إبلاغ السوق بالمعلومات:

أوجب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية شركات المساهمة العامة بإبلاغه بأية معلومات هامة عن القرارات التي يتخذها مجلس إدارتها والتي تؤثر

على أسعار الأوراق المالية عند أو فور اتخاذها ومن هذه المعلومات ما يلي: (1)

1. هيكل رأس المال
2. الإندماج .
3. توزيع أسهم مجانية .
4. تغيير الشكل القانوني واكتتاب غايات جديدة .
5. التوسع في الخطوط الإنتاجية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.
6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، بإنهاء مدتهم ، استقالاتهم وتعيين المدراء
العامين واستقالاتهم
7. التصفية .

(1) قانون سوق الخرطوم للأسواق المالية لسنة 1994م ، ص 32

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : إحصاءات عن الصناديق والاستثمار

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية لسوق الخرطوم للأوراق المالية

المبحث الثالث : مناقشة التساؤلات

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إحصاءات عن الصناديق والاستثمار

أولاً: إحصاءات عن الصناديق

فيما يلي يتم تناول إحصاءات عن الصناديق الإستثمارية كآآتي:

1/ الصناديق المصدرة:

الجدول (1/1/3)

أسماء الصناديق المصدرة بواسطة بنك الاستثمار المالي

الرقم	اسم الصندوق	رأس المال المدفوع (جنيه سوداني)	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	نسبة الأرباح الموزعة خلال هذه الفترة
1	صندوق الاتصالات الأول	2000000.00	1999	سنوي	12	أسهم سوادتل	44.40%
2	صندوق الأسهم الأول	1000000.00	1999	نصف سنوي	24	أسهم	74.40%
3	صندوق تمويل الصادرات السودانية	2888000.00	2000	سنوي	12	تمويل صادرات متنوعة	6.80%
4	صندوق الاتصالات الثاني	9150000.00	2000	سنوي	12	أسهم سوادتل	25.80%
5	صندوق النيل	2970000.00	2001	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	42.90%
6	صندوق شهامة	3000000.00	2001	15	15	شهادات شهامة	33.81%
7	صندوق سوادتل الدولاري الأول	32620000.00	2001	سنوي	24	أسهم سوادتل	22.00%

الرقم	اسم الصناديق	رأس المال المدفوع (جنيه سوداني)	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	نسبة الأرباح الموزعة خلال هذه الفترة
8	صندوق الأسهم السودانية الثاني	4000000.00	2001	نصف سنوي	24	أسهم	%36.44
9	صندوق الاستثمار المشترك	9650000.00	2002	سنوي	12	شهادة وأسهم سوداتل	%22.25
10	صندوق الاستثمارات المتنوعة	2284000.00	2003	سنوي	12	أوراق مالية وتمويل	%20.00
11	صندوق النماء	15280430.00	2004	سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	%79.73
12	صندوق التمويل الصناعي	15428810.00	2005	سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	%58.48
13	صندوق الأسهم الثالث	1806670.00	2004	نصف سنوي	24	أوراق مالية	%36.13
14	صندوق سوداتل الدولاري الثاني	50500000.00	2005	سنوي	36	أسهم سوداتل	%5.17
15	صندوق المستثمر	7500000.00	2005	نصف سنوي	24	أوراق مالية	%26.23
16	صندوق الشامل للاستثمار في الصكوك الحكومي	20.000.000.00	2007	نصف سنوي	24	أوراق مالية	%26.02
17	صندوق الأسهم السودانية الرابع	16.172.140.00	2007	نصف سنوي	24	أوراق مالية	%25.50
18	صندوق الاستثمار في الأوراق المالية السودانية	8.088.120.00	2008	نصف سنوي	24	أوراق مالية	%33.35
19	صندوق الخرطوم الاستثماري	21110600.00	2004	سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	%45.50

الرقم	اسم الصناديق	رأس المال المدفوع (جنيه سوداني)	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	نسبة الأرباح الموزعة خلال هذه الفترة
20	الاستثمارات المتنوعة الثاني	10.000.000.00	2009	نصف سنوي	24	أوراق مالية تمويل	26.04%
21	مجموعة الوطن الاستثماري الأول	26.888.130.00	2009	نصف سنوي	24	أوراق مالية وتمويل	25.69%
22	صندوق الاعمار العقاري	25.000.000.00	2006	سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	59.11%
23	الشامل الثاني للاستثمار في الصكوك الحكوميه	20.000.000.00	2009	نصف سنوي	24	اورق ماليه	21.52%
24	النماء الثاني	30.000.000.00	2010	سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.15%
25	الاستثمار في الأوراق المالية السودانية الثاني	30.000.000.00	2010	نصف سنوي	36	أوراق ماليه	34.26%
26	صندوق المستثمر الثاني	16.000.000.00	2010	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.26%
27	صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الثاني	42.000.000.00	2011	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.26%
28	الاستثمارات المتنوعة الثالث	8.000.000.00	2011	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	37.41%
	الإجمالي	433156900.00					

المصدر: بنك الاستثمار المالي - قسم الصناديق، 2016م

يوضح الجدول (1/1/3) كل الصناديق المصدرة بواسطة البنك عام

1999م من 2011م والتي يوضح فيها أسم الصندوق والتي بلغ عددها (28)

صندوق، ورأس المال الموضوع حيث بدأ حتى عام 1999م حيث بلغ التفاوت في

راس المال من صندوق إلى آخر، وعمر الصندوق ويكون استحقاق الأرباح من سنوي إلى نصف سنوي، وعمر الصندوق حيث يكون عمر الصندوق سنة أو ثلاثة سنوات ويكون لكل صندوق نشاط خاص به وحيث توزع الأرباح في خلال هذه الفترة.

2/ الصناديق التي تم تصفيتها:

الجدول (2/1/3)

أسماء الصناديق التي تم تصفيتها

الرقم	اسم الصناديق	رأس المال المدفوع (جنيه سوداني)	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	نسبة الأرباح الموزعة خلال هذه الفترة
1	صندوق الاعمار العقارى	25.000.000.00	2006	سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	59.11%
2	صندوق الأسهم السودانية الرابع	16.172.140.00	2007	نصف سنوي	24	أوراق مالية	25.50%
3	صندوق الشامل للاستثمار في الصكوك الحكوميه	20.000.000.00	2007	نصف سنوي	24	أوراق مالية	26.02%
4	صندوق الاستثمار في الأوراق المالية السودانية	8.088.120.00	2008	نصف سنوي	24	أوراق مالية	33.35%
5	الاستثمارات المتنوعه الثانى	10.000.000.00	2009	نصف سنوي	24	أوراق مالية وتمويل	26.04%
6	مجموعة الوطن الاستثمارى الأول	26.888.130.00	2009	نصف سنوي	24	أوراق مالية وتمويل	25.69%
7	الشامل الثانى للاستثمار في الصكوك الحكوميه	20.000.000.00	2009	نصف سنوي	24	اورق ماليه	21.52%
8	النماء الثانى	30.000.000.00	2010	سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.15%
9	الاستثمار في الأوراق المالية السودانية الثانى	30.000.000.00	2010	نصف سنوي	36	أوراق ماليه	34.26%
10	صندوق المستثمر الثانى	16.000.000.00	2010	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.26%

الرقم	اسم الصناديق	رأس المال المدفوع (جنيه سوداني)	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	نسبة الأرباح الموزعة خلال هذه الفترة
11	صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الثاني	42.000.000.00	2011	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	34.26%
12	الاستثمارات المتنوعة الثالث	8.000.000.00	2011	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	37.41%

المصدر: إعداد الباحثة من واقع التقارير والنشرات لبنك الاستثمار المالي

يوضح الجدول (2/1/3) أسماء الصناديق التي تم تصفيتها خلال الفترة 2006-2015م حيث بلغ عدد الصناديق (12) صندوق، ونجد أن رأس المال المدفوع لكل صندوق يتفاوت من صندوق إلى آخر واستحقاق الأرباح للصناديق يكون سنوي ونصف سنوي وكذلك عمر الصندوق يكون بين 36-60 شهر وكما نجد أن نشاط الصندوق يكون في أوراق مالية وتمويل حيث توزع الأرباح خلال هذه الفترة ، حيث تكون نسبة الزيادة في النسب من صندوق إلى آخر كثيرة.

3/ الصناديق العاملة:

الجدول (3/1/3)

عدد الصناديق العاملة

الرقم	اسم الصندوق	رأس المال المدفوع (جنية سوداني)	تاريخ البدايه	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	تاريخ التصفية	نسبة الأرباح الموزعة حتى 2017/12/3	عدد المساهمين	قيمة الصك بالجنيه
1	صندوق الشامل الثالث للاستثمار في الصكوك الحكومية	20.000.000.00	2013	ربيع سنوي	60	أوراق مالية وتمويل	2018/5/30	%66.83	69	10
2	صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الثالث	33.500.00.00	2014	نصف سنوي	36	أوراق مالية وتمويل	2017/11/30	%32.34	38	10
3	صندوق الاجارة الاستثمار	35.000.000.00	2015	شهري	60	اجارة تملكية تمويل أوراق مالية	2020/9/10	%22.15	53	10
4	صندوق الأسهم الخامس	42.000.000.00	2016	نصف سنوي	36	أوراق مالية	2019/6/30	%7.04	6	100
الاجمالي	الإجمالي	130.500.000.00								

المصدر : اعداد الباحثة من واقع تقارير بنك الاستثمار المالي 2015 م

يوضح الجدول (3/1/3) عدد الصناديق العاملة خلال الفترة من 2006 حتى 2015م حيث نجد عدد الصناديق العاملة في هذه الفترة بلغ عددها (4) صناديق حيث نجد هنالك تفاوت في رأس المال المدفوع من صندوق إلى آخر، واستحقاق الأرباح الصناديق يكون ربع سنوية ونصف سنوية وشهري يكون عمر الصندوق الشهري ما بين 36-60 شهر ويكون نشاط الصندوق في الأوراق المالية والتمويل وإجارة وتوزع الأرباح خلال الفترة المحددة لها وهي 2017/12/3م حيث يبلغ قيمة الصك بالجنيه من 10-100 جنيه

3/ نشاط الصناديق الاستثمارية:

الجدول (4/1/3) نشاط قطاع الصناديق الاستثمارية في الفترة من (2006-2015م)

النشاط/العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصناديق المدرجة	16	19	28	34	34	25	23	27	22	21
نسبة عدد الصناديق المتداولة	NA	NA	NA	NA	3.63	0.65	0.53	1.62	0.27	8.75
حجم التداول	120166984.6	130341435.62	123467856.44	164776962.3	81401175.59	302481376.45	308096566.0	71312853.0	179403264.0	95844594
نسبة حجم التداول	6	7	7	7	4	0.12	0.10	1.85	3.01	1.51
عدد الصفقات المنفذة	331.00	457.00	438.00	385.0	281.00	238.00	668.00	575.00	920.00	174.00
نسبة عدد الصفقات	6	6.35	5.11	4.77	3.40	0.03	0.05	3.50	1.4	0.60
عدد الصناديق التي تم التداول فيها	12	15	23	26	26	25	18	11	6	6
عدد الصكوك المتداولة	1433400	2717907	2977907	2228900	1791114	733344500	5793575	1447341	1198891	1068892

المصدر: التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015م

يوضح الجدول (4/1/3) نشاط قطاع الصناديق الاستثمارية من 2006 إلى 2015 م ، حيث نجد أن عدد الصناديق المدرجة تفاوت بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة ففي أول الفترة 2006 كان عدد الصناديق 16 صندوق ارتفعت حتى وصلت إلى 34 في العام 2010م وفي نهاية الفترة انخفضت إلى 21 صندوق في العام 2015م، أما نسبة حجم التداول فكانت 6% في العام 2006م ارتفعت في الأعوام الثلاثة التي تليها إلى 7%، ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت 1.51% في نهاية الفترة في العام 2015م. أما نسبة عدد الصفقات فكانت 6% في العام 2006م ارتفعت إلى 6.35% في العام 2007م، ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت 0.60% في نهاية الفترة في العام 2015م. أما عدد الصناديق التي تم التداول فيها فكان بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة ففي أول الفترة 2006 كان عدد الصناديق 12 صندوق ارتفعت حتى وصلت إلى 26 في العام 2010م وفي نهاية الفترة انخفضت إلى 6 صناديق في العام 2015م أما عدد الصكوك المتداول فكان بين الزيادة والنقصان خلال هذه الفترة ففي أول الفترة 2006 كان عدد الصكوك 1433400 ارتفعت حتى وصل إلى 2977907 في العام 2008م ثم بدأت في الانخفاض حتى وصل إلى 1068892 نهاية الفترة في العام 2015م.

ثانياً: إحصاءات عن الاستثمارات

الجدول (5/1/3)

حجم التداول بالأسهم في السوق الثانوي خلال الفترة (2006-2015م)

حجم التداول بالأسهم بالالف	العام
7564	2006
9406	2007
281	2008
164	2009
166	2010
106	2011
172	2012
80	2013
175	2014
2847	2015

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015م

يوضح الجدول (1/2/3) حجم التداول بالأسهم في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث نجد أن حجم التداول بلغ 7564875902 سهماً في العام 2006م ارتفع في العام الذي يليه إلى 9406825010 سهماً ثم بدءاً في الإنخفاض حتى وصل إلى 80585419 سهماً في العام 2013م ثم بدأ حجم التداول في الارتفاع إلى أن وصل إلى 284728196 سهماً في العام 2015م.

الجدول (6/1/3)

قيمة التداول بالأسهم في السوق الثانوية خلال الفترة (2006-2015م)

العدد	العام
2068054021	2006
1729635684	2007
1879185355	2008
2246552029	2009
2422315002	2010
2562626275	2011
3073607167	2012
3885405658	2013
5762717820	2014
6250361501	2015

المصدر: إعداد الباحث من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015
يوضح الجدول (2/2/3) قيمة التداول بالأسهم في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث نجد أن قيمة التداول بلغت 2068054021 في العام 2006م نقصت في العام الذي يليه إلى 17296355684 ثم بدءاً في الارتفاع في السنين التالية حتى وصلت إلى 6250361501 في العام 2015م.

الجدول (7/1/3)

قيمة إصدارات السوق الأولية خلال الفترة (2006-2015م)

العام	قيمة الإصدارات بالجنيه
2006	4130000000
2007	4225345625
2008	5887484225
2009	7498649587
2010	11578950168
2011	13232042415
2012	15284968555
2013	15171000000
2014	16920308807
2015	21282871692

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015

يوضح الجدول (3/2/3) قيمة إصدارات السوق الأولية خلال الفترة 2006-2015م، حيث نجد أن قيمة الإصدارات شهدت ارتفاعا ملحوظا من كل سنة إلى التي تليها خلال فترة الدراسة حيث بلغت 4130000000 جنية في العام 2006م ارتفعت في العام الذي يليه إلى 4225345625 جنية واصلت الارتفاع في العام 2008م إلى 5887484225 جنية هذه، ثم ارتفعت ارتفاع مضطرد إلى أن وصلت إلى 21282871692 جنية في العام 2015م في نهاية الفترة.

الجدول (8/1/3)

عدد الشركات المدرجة في السوق الثانوي خلال الفترة (2006-2015م)

العام	العدد
2006	51
2007	53
2008	53
2009	53
2010	55
2011	56
2012	59
2013	60
2014	66
2015	66

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015

يوضح الجدول (4/2/3) عدد الشركات المدرجة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت عدد الشركات المدرجة ارتفاع من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغت 51 شركة في العام 2006م ارتفعت في العام الذي يليه إلى 53 شركة وواصلت الارتفاع في العام 2012م إلى 59 شركة ، واصلت الارتفاع إلى 66 شركة في العام 2015م في نهاية الفترة.

الجدول (9/1/3)

عدد الصكوك المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة (2006-2015م)

العام	العدد
2006	14334000
2007	271719300
2008	497790700
2009	422890000
2010	179111400
2011	733344500
2012	579357500
2013	14474100
2014	119889100
2015	166889200

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-
2015

يوضح الجدول (5/2/3) عدد الصكوك المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت عدد الصكوك تذبذب من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة حيث بلغ 14334000 صك في العام 2006م ارتفعت في العام الذي يليه إلى 271719300 صك وواصلت الارتفاع إلى أن وصل 422890000 صك في العام 2009م ثم انخفض إلى 179111400 صك في العام 2010م، ثم ارتفع إلى 733344500 صك في العام 2011م ثم انخفض عدد الصكوك إلى أن وصل 14474100 صك في العام 2013م ثم شهد ارتفاعا بسيطا إلى أن وصل 166889200 صك في العام 2015م في نهاية الفترة.

الجدول (10/1/3)

عدد الشهادات المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة (2006-2015م)

العام	العدد
2006	1472351
2007	2016530
2008	2420055
2009	3417714
2010	4056906
2011	3892066
2012	5116623
2013	6983324
2014	9996076
2015	11222669

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-
2015

يوضح الجدول (6/2/3) عدد الشهادات المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت عدد الشهادات زيادة ملحوظة من بداية فترة 2006م الدراسة إلى نهايتها في العام 2015م حيث بلغت عدد الشهادات 1472351 صك في العام 2006م شهد عدد الشهادات ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصل 4056906 في العام 2010م ثم انخفض في العام التالي إلى 3892066 إلا أنه ارتفع في العام الذي يليه حيث بلغ عدد الشهادات المتداولة 5116623 في العام 2012م ثم واصل الارتفاع إلى أن 11222669 في العام 2015م في نهاية الفترة.

الجدول (11/1/3)

عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب خلال الفترة (2006-2015م)

العام	عدد الأسهم
2006	67014240
2007	150000
2008	177262176
2009	5477500
2010	250000
2011	162830
2012	10871684
2013	NA
2014	NA
2015	NA

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015

يوضح الجدول (7/2/3) عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت عدد الأسهم تذبذبا ملحوظة بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد الأسهم المطروحة 6701420 في العام 2006م انخفض انخفاضاً شديداً إلى أن وصل 150000 في العام 2007م ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً إلى أن وصل 17726176 في العام 2008م ثم انخفض في السنين التالية إلى أن وصل 162830 في العام 2011م ثم ارتفع في العام الذي يليه إلى أن بلغ 10871684 في العام 2012م.

الجدول (12/1/3)

قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب المتداولة خلال الفترة (2006-2015م)

العام	قيمة الأسهم بالجنيه
2006	6721524000.00
2007	150000.00
2008	47616705562.00
2009	7900000.00
2010	62500000.00
2011	11124580.00
2012	21024854.00
2013	NA
2014	NA
2015	NA

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015
يوضح الجدول (7/2/3) قيمه الأسهم المطروحة للاكتتاب المتداولة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت قيمة الأسهم المطروحة تذبذبا ملحوظة بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث بلغ قيمة الأسهم المطروحة 672154000.00 في العام 2006م انخفض انخفاضاً شديداً إلى أن وصل 150000 في العام 2007م ثم ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً إلى أن وصل 47616705562 في العام 2008م ثم كان هنالك تذبذب في الزيادة والنقصان في السنين التالية إلى أن وصل 11124580 في العام 2011م ثم ارتفع في العام الذي يليه إلى أن بلغ 21024854 في العام 2012م.

الجدول (13/1/3)

التحويلات خارج القاعة في السوق الثانوي خلال الفترة (2006-2015م)

العام	عدد الأسهم	القيمة السوقية جنيه سودانية
2006	188659120	92742292
2007	89680785	4971638
2008	12600742	18449709
2009	3473469	4465403
2010	3803710	66660
2011	41306712	147201836
2012	259497440	107928150
2013	22633359	72933785384
2014	8021135	302069213
2015	13501086	513884740

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-

2015

التحويلات خارج القاعة في السوق الثانوي وهي تشمل التحويلات العائلية بين الأصول والفروع ، تحويلات الأقارب حتى الدرجة الثالثة، تحويلات الإرثية إضافة إلى التحويلات التي تتم خارج السودان وتتم تحويلات خارج القاعة من خلال دائرة الإدراج والإفصاح، حيث يوضح الجدول (9/2/3) التحويلات خارج القائمة في السوق الثانوي خلال الفترة 2006-2015م، حيث شهدت التحويلات تذبذب من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة بين الزيادة والنقصان حيث بلغت 92742292 في العام 2006م انخفضت في العام الذي يليه إلى 4971638 في العام 2007م وواصلت الارتفاع إلى 18449709 في العام 2008م ثم انخفضت إلى أن وصلت 66660 في العام 2010م ثم ارتفعت إلى 147201836 في العام 2011م، ثم انخفضت إلى 107928150 في العام 2012م ثم ارتفعت ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصلت 72933785384 في العام 2013م ثم انخفضت إلى 302069213 في العام 2014م ثم ارتفعت التحويلات خارج القائمة إلى 51388470 في العام 2015م في نهاية الفترة.

الجدول (14/1/3)

الشركات القائمة خلال العام (2015م)

اسم الشركة	عدد الأسهم المصدرة	القيمة الأسمية للسهم جنيه سوداني	القيمة علاوة الإصدار	القيمة الإجمالية للأسهم جنيه سوداني
الشركة السودانية للثروة الحيوانية (أنعام)	13210	1	4	669550
شركة مشروع الذورات الزراعية	6100	10	0	61000
شركة المهاجر العالمية للاستثمار	13158734	0.10	0.02	1579048
الشركة الوطنية للتجارة والاستثمار	80000	100	0	8000000
شركة الأمان للصرافة	15010	26.15	0	39511.50
شركة أكسبريس للصرافة	15000	20	0	300000
غرفة السهم للخدمات المالية	1297100	2.50	0	3242750
شركة النصر للاسكان والتشييد	649736	15	2	7796832
شركة المغتربين للتعليم والتقانة والبحث العلمي	5000000	1	0	5000000
شركة اليمامة للصرافة	24300000	0.01	0	2430000
الإجمالي	44655590		6.02	29471692

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية، 2015م

يوضح الجدول (10/2/3) عدد الشركات القائمة خلال العام 2015م حيث بلغ عددها 10 شركات، بإجمالي عدد أسهم مصدرة بلغ 44655590 سهم ويقيم أسمية تراوحت بين (0.01 - 26.15)، حيث تراوحت القيمة الإجمالية لأسهم هذه الشركات (61000 - 8000000) حيث بلغ إجمالي قيمة الشركات للأسهم 29471692.

المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية

سيتم في هذا الجزء تحليل بعض المؤشرات الخاصة بنشاط البنك في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالاستعانة بالتقارير التي يصدرها سوق الخرطوم للأوراق المالية وبنك الاستثمار المالي الفترة من 2006 إلى 2015م السبب في اختيار الفترة (2006-2015م)، كآتي:

1/ الصناديق المدرجة:

الجدول (1/2/3)

عدد الصناديق المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2015م)

العام	عدد الصناديق المدرجة
2006	16
2007	21
2008	28
2009	33
2010	34
2011	34
2012	23
2013	27
2014	22
2015	21

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015
تري الباحثة أن التطور في عدد الصناديق المدرجة بالسوق يعكس مساهماتها في تنشيط السوق المالية، وأن إدراج المزيد من الصناديق في السوق يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية المسجلة بالسوق وبالتالي ينعكس على زيادة كل من قيمة التداول وعدد العقود المنفذة في قطاع الصناديق.

2/ حجم التداول بالسوق

يوضح الجدول (2/2/3) مقارنة بين حجم التداول الكلي للسوق وحجم التداول للصناديق ونسبة التداول للصناديق من إجمالي السوق

الجدول (2/2/3)

نسبة تداول الصناديق من إجمالي التداول في السوق خلال الفترة (2006-2015م)

النسبة %	حجم تداول السوق	حجم تداول الصناديق	العام
5.8%	2068054021	120166984.60	2006
7.2%	1799645684	130346435062	2007
6.6%	1879185955	123467856044	2008
7.3%	2246552029	164776962.26	2009
3.4%	2422315001.94	81401175.59	2010
5.2%	2562626975012	302481376.45	2011
10.0%	3073607167	308096566	2012
1.8%	3885405658	71712853	2013
3.0%	5762717820	171403234	2014
1.5%	6250361501	90844594	2015

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015

من الجدول رقم (2/2/3) يتضح أن حجم التداول في العام (2006م) كان قليلاً ويرجع ذلك إلى أنها البداية لإدراج الصناديق في السوق ثم بدء التزايد في حجم التداول إلى في عام (2006م) ثم أنخفض مرة أخرى في عام (2008م) ويرجع السبب وراء انخفاض حجم التداول إلى انخفاض عدد المتداولين، في العام (2009م) بلغ عدد الصناديق المتداولة (16477626224) مقارنة بـ (123467856044) صندوقاً في العام (2008م) وتزايد بصورة تدريجية في العام (2009م) حيث وصل قمته في العام (2012م) ويجرّع السبب وراء ذلك إلى زيادة عدد الصناديق المدرجة وهذه النسبة تعكس المساهمة الحقيقية للصناديق في تنشيط التعامل بالسوق أما عن العام (2015م) هنالك انخفاض في حجم التداول ويرجع ذلك إلى الزيادة في إصدار

شهادات شهامة لأنها تعتبر القطاع المنافس للصناديق الاستثمارية حيث زاد حجم التداول في عام (2014م) وانخفض في العام (2015م) بينما حجم التداول في السوق تزايد في العام (2015م).

3/ عدد العقود المنفذة:

يوضح الجدول (3/2/3) عدد العقود المنفذة بالسوق وعدد العقود المنفذة

للصناديق ونسبة عدد العقود للصناديق إلى إجمالي عدد العقود المنفذة بالسوق

الجدول (3/2/3)

عدد العقود المنفذة بالسوق والصناديق خلال الفترة (2006-2015م)

النسبة %	عدد العقود المنفذة بالصناديق	عدد العقود المنفذة بالسوق	العام
5.8%	338	8542	2006
6.35%	457	7195	2007
5.11%	438	8569	2008
4.77%	385	8069	2009
3.40%	281	8266	2010
2.3%	238	7870	2011
0.05%	668	12719	2012
3.50%	575	16435	2013
1.4%	320	22670	2014
0.60%	174	35307	2015

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة 2006-2015

من الجدول رقم (3/2/3) يتضح أن عدد العقود المنفذة في العام (2006م)

بلغ (8542) ثم تزايد في الأعوام (2007، 2008، 2009، 2010م) مع تزايد عدد

العقود المنفذة للصناديق حيث انخفضت عدد العقود المنفذة بالسوق في العام

(2011م) بسبب انخفاض أيضا في عدد العقود المنفذة للصناديق هو انخفاض في

عدد الصكوك المتداول حيث بدأت تتزايد عدد العقود المنفذة بالسوق في باقي الأعوام

ويرجع ذلك إلى الزيادة في عدد الصناديق المدرجة بالسوق.

المبحث الثالث: مناقشة تساؤلات

في هذا الجزء سيتم مناقشة تساؤلات الدراسة بالرجوع إلى الجداول (1/2/3) و (2/2/3) و (3/2/3) التي احتوت على عدد الصناديق المدرجة بسوق الخرطوم، ونسبة تداول الصناديق إلى نسبة التداول في السوق وعدد العقود المنفذة بالسوق والصناديق خلال فترة الدراسة (2006-2015م).

1/ مناقشة التساؤل الأول:

هل يعتبر بنك الاستثمار المالي من الجهات المساهمة في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية عبر الصناديق الاستثمارية؟ وهل زاد عدد الصناديق المدرجة بسوق الأوراق المالية خلال هذه الفترة؟

الجدول (1/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد الصناديق المدرجة بالسوق خلال (2006-2015م)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأعلى	الأدنى	العدد	
6.29727	25.9	34.00	16.00	10	الصناديق المدرجة

المصدر: إعداد الباحثة عن طريق برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات الجدول (1/2/3) أظهرت بيانات الجدول (1/3/3) أن والوسط الحسابي لعدد الصناديق المدرجة في السوق بلغ (25.9) صندوق بانحراف معياري بلغ 6.297 أعلى عدد للصناديق بلغت 34 بينما أدنى رقم بلغ 16 في بداية فترة الدراسة (2006م).

هذه النتيجة وبالرجوع إلى الجدول (1/2/3) تبين وجود زيادة في عدد الصناديق الاستثمارية المدرجة بالسوق أي أن نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية قد ارتفع خلال فترة الدراسة من حيث عدد الصناديق الاستثمارية المطروحة من قبل بنك الاستثمار المالي.

2/ مناقشة التساؤل الثاني:

هل ساهم تداول صناديق الاستثمار في ارتفاع حجم التداول في سوق
الخرطوم للأوراق المالية؟

الجدول (2/3/3)

الارتباط بين حجم تداول الصناديق وحجم تداول السوق خلال (2006-2015م)

حجم تداول السوق	حجم تداول الصناديق	
-135- .709	1	معامل الارتباط مستوى الدلالة العدد
10	10	
1	-135- .709	معامل الارتباط مستوى الدلالة العدد
10	10	

المصدر: إعداد الباحثة عن طريق برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات الجدول (1/2/3)

من الجدول (2/3/3) يتبين عدم وجود ارتباط معنوي بين حجم تداول الصناديق وحجم تداول السوق حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -135- بمستوى دلالة 0.709 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم تداول الصناديق خلال فترة الدراسة مع حجم التداول. وهذا ما يبينه الجدول (1/2/3) حيث نجد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع في حجم التداول.

3/ مناقشة التساؤل الثالث:

هل مساهمة الصناديق الاستثمارية زادت في عدد العقود المنفذة في سوق
الخرطوم للأوراق المالية؟

الجدول (3/3/3)

الارتباط بين العقود المنفذة بالصناديق والعقود المنفذة بالسوق خلال (2006-2015م)

العقود المنفذة بالصناديق	العقود المنفذة بالسوق		
-0.319	1	معامل الارتباط	العقود المنفذة بالسوق
0.369		مستوى الدلالة	
10	10	العدد	
1	-0.319	معامل الارتباط	العقود المنفذة بالصناديق
	0.369	مستوى الدلالة	
10	10	العدد	

المصدر: إعداد الباحثة عن طريق برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات الجدول (1/2/3)

من الجدول (3/3/3) يتبين عدم وجود ارتباط معنوي بين عدد العقود المنفذة بالصناديق وعدد العقود المنفذة بالسوق حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.319 بمستوى دلالة 0.369 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العقود المنفذة بالصناديق وعدد العقود المنفذة بالسوق خلال فترة الدراسة وهذا ما يبينه الجدول (3/2/3) حيث نجد تذبذب بين الانخفاض والارتفاع في عدد العقود المنفذة بالصناديق وما يقابله في عدد العقود المنفذة بالسوق.

الخاتمة

وتشتمل على :

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة وتحليل بياناتها توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- 1- هنالك دور فاعل ومهم لبنك الاستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة من (2006-2015م).
- 2- أن الصناديق التي كونها بنك الاستثمار المالي لصغار المستثمرين هي إضافة حقيقية في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 3- يعد نشاط الصناديق والمحافظ الإستثمارية من الأوعية الإدخارية التي تعمل على جذب المستثمر الصغير الذي ليس لديه خبرة في التعامل بالأوراق المالية بجانب جذب مشاركة جهات كبيرة في الصناديق بغرض العمل على إحداث توازن في السوق.
- 4- هنالك بنك واحد متخصص في شئون الاستثمار المالي في السودان هو بنك الاستثمار المالي مما أدى إلى خدمة استثمارية كبيرة في البلاد.
- 5- يقوم بنك الاستثمار المالي بتقديم النصح والإرشادات كمستشار مالي في مجال الاستثمارات.
- 6- هنالك زيادة في عدد الصناديق الاستثمارية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة من (2006-2015م).
- 7- أن عدد العقود المنفذة للصناديق كان تأثيرها ضعيفا على عدد العقود المنفذة بالسوق وذلك للوجود المكثف للصكوك المتداولة وأيضا وجود شهادات شهامة المنافس القوي للصناديق في السوق.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- 1- إلقاء الضوء على بنك الاستثمار المالي بصورة مكثفة ومدى الخدمة الاستثمارية التي يقدمها البنك بخصوص المستثمرين.
- 2- استمرار إدراج المزيد من صناديق الاستثمار بالسوق لأن إدراج صكوك الصندوق في السوق تؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية المسجلة وبالتالي تساعد على تنشيطه.
- 3- ضرورة رفع مستوى إداء البنك للمحافظ والصناديق الاستثمارية لصالح عملائه الأمر الذي يتطلب تأهيل الكوادر البشرية للإرتقاء بمستوى خدماته والاستفادة من ميزة التعامل الشرعي في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 4- يجب زيادة الاهتمام علمياً وعملياً بالاستثمار المالي من قبل المؤسسات الاقتصادية وذلك بإنشاء البنوك الاستثمارية من أجل التطور التنموي والاقتصادي في البلاد.
- 5- يجب زيادة المحافظ والصناديق الاستثمارية بصورة فاعلة بإتاحة فرص استثمارية أكبر لخلق مناخ استثماري واسع النطاق في البلاد.
- 6- على البنك أن يعكس تجربته عن الصناديق والمحافظ الاستثمارية عبر وسائل الإعلام المختلفة لتشجيع صغار المستثمرين بتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في الأوراق المالية مما يساعد في زيادة حجم التداول ومساهمة البنك بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- 7- زيادة عدد العقود بالصناديق وذلك من خلال زيادة عدد الصفقات من السوق الثانوية.

توصية لدراسات مستقبلية:

- 1- دور بنك الاستثمار المالي في الاستثمارات القومية
- 2- البنوك الاستثمارية ودورها في التنمية الاقتصادية

المصادر والمراجع

أولاً " القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية

1. أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2004م
2. أكرم ياملكي، القانون التجاري - شركات - دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م
3. حسني علي خريوش، الأسواق المالية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ت
4. حسين الماحي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002-2003م
5. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
6. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997م
7. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
8. عبد الغفار حنفي، البورصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م
9. عبد النافع عبد الله الرازي غازي توفيق، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2001م
10. عبدالعزيز محمود عبد المجيد ، الادارة المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع -الخرطوم 2005

11. مجدي محمود سهاب، اقتصاديات النقود والمال (النظريات والمؤسسات النقدية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000م
12. محروس حسن، الأوراق المالية والاستثمارات المالية، مؤسسة الرضا للطباعة والتوزيع، ب.ت
13. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999م
14. منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة، 2000،
15. منير إبراهيم هندي، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999م،
16. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002م، ص
17. ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999م،
18. نوال حسين عباس، المؤسسات المالية، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2003م
19. يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية اللازمة والمخرج، الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م

ثالثاً: المجلات و الدوريات:

1. زينب السيد، ماهية صناديق الاستثمار وإدارتها في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 39، العدد 1،
2. محمد زيدان، ريمة عمري وآخرون، أسواق رؤوس الأموال : مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية ام قناة لعدوى الأزمات المالية ، مجلة حوليات بشار ،

رابعاً: البحوث والرسائل الجامعية

1. أحمد عبد الله محمد أحمد، دور بنك الاستثمار المالي في التنمية الاقتصادية في السودان (2001-2011م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م.
2. إيمان محمد عثمان، دور بنك الاستثمار المالي في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المصارف غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2005م.
3. رفيق مزاهدية ، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات: دراسة حالة سوق الأسهم السعودي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة ، 2006-2007 ،
4. شوقي عزمي محمود حسنين، الاستثمار في الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2009م.
5. مناهل يوسف محمد يوسف، تقويم أداء شركات الوكالة في تسويق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2005م.
6. نجلاء عبد الوهاب خليفة، أثر الاستثمار في الأوراق المالية على الاقتصاد القومي السوداني (2005-2010م) رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2013م.

خامساً: التقارير والمنشورات

1. بنك الاستثمار المالي، تجربة البنك في مجال واصدار وإدارة صناديق الاستثمار، أغسطس، 2005م.
2. بنك الاستثمار المالي، إجراءات العمل في قسم الصناديق الاستثمارية، 2006م.
3. التقارير السنوية، بنك الاستثمار المالي، 2003-2015م
4. التقرير السنوي التاسع ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، 2003م
5. التقرير السنوي العاشر، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، 2004م
6. خطة عمل تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية،مجلة البورصة ، العدد 56، 2010م
7. قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م ، الخرطوم :دار المركز الإسلامي الأفريقي 1994م
8. سلسلة اصدارات بنك الاستثمار المالي 2015 م

سادساً: مواقع الانترنت

<http://www.KFM89.net/from/showthread.php?t=116>.

الملاحق

نشاط السوق الأولية والثانوية للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	النشاط
١٥,١٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٢٨٤,٩٦٨,٥٥٥	١٣,٢٣٢,٠٤٧,٤٦٥	١١,٥٧٨,٩٥٠,١٢٧,٩٠	٧,٤٩٨,٦٤٩,٥٧٧,٠	٥,٨٨٧,٤٤٤,٣٢٥,٠٠	٤,٢٦٥,٣٤٥,٦٦٥	٤,١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٤٩,٤٦٦,٦٥١,٠	٢,١٧٠,٠٠٠,٠٠٠	قيمة الإصدارات
										السوق الثانوية
٦٠	٥٩	٥٦	٥٥,٠٠٠	٥٣,٠٠	٥٣,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٤٩,٠٠	٤٨	عدد الشركات المدرجة
٢٧	٣٦	٢٥	٢٥	٣٤	٢٨	١٩	١٦	٩	٦	عدد الصناديق المدرجة
٤٥	٤٣	٤٥	٤٥,٠٠٠	٣٤,٠٠	٢٨,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٤١,٠٠	٤٣	عدد الشهادات المدرجة
١١,١٨٨,٧٧,٩١٣	٩,٣٢٤,٩٨٨,٤٤٥	٧,٠٢٢,٩٨٢,٢٥٩	٦,٣٩١,٢٠٠,٦١١	٧,٥٨٩,٣١٦,٤٥٠	٨,١٣١,٧٧٦,٥٩٠	١٠,٣٠٥,٢٩٠,٩٨٧	٩,٣١٢,١٨,٧٩٧	٧,٤٧٣,٢٦٨,٣٥١	٣,٦٨٩,٨٨١,٥٦٦	رأس المال السوقى
٨٠,٨٥٧,٤٦٩	١٧٦,٥٨٠,٥٨٥	١٠٠,٦٥٢,١٢١	١٦٦,٥٤٨,٥١٢,٠٠٠	١٢٤,٧١٢,٨٣٦,٠٠	٢٨١,٦٠٩,٨٠٥	٩,٤٠٦,٨٢٥,٠١٠	٧,٥٢٤,٨٧٥,٨٠٢	١,٧٣١,١٧٠,٤٠٢,٠	٢,١٨٥,٩٩٤,٤٨٨	عدد الأسهم المتداولة
١,٤٤٧,٣٤١	٥,٧٩٢,٥٧٥	٧,٣٣٢,٤٤٥,٠٠	١,٧٩١,١١٤,٠٠	٤,٣٢٨,٩٠٠,٠٠	٤,٩٧٧,٩١٧,٠٠	٢,٧٧٧,١٩٣	١,٤٣٣,٤٠٠	٨٤٥,٨٣٠	٣٠,٧٩٠	عدد الصكوك المتداولة
٦,٨٨٢,٣٣٤	٥,١١٦,٣٣٣	٣,٨٩٢,٠٦٦	٤,٠٥٦,٩٠٦,٠٠	٣,٤١٧,٧٤٤,٠	٢,٤٦١,٠٥٥,٠٠	٢,٠١٦,٥٣٠	١,٤٢٧,٢٥١	٣,٠٨٠,٨٣٠	١٠٢,١٠٨	عدد الشهادات المتداولة
٨,٤٣٠,٦٦٥	١٠,٩١٠,١٩٨	١١,٢٢٥,٥١١	٥,٨٤٨,٠٢٠	٧,١١٦,٦٤٤	٧,٣٨٨,٩٦٢	٤,٧٣٢,٧٢٣	٢,٨٠٥,٧٥١	١,١٥٣,٩١٣	١٣٢,٨٩٨	عدد (الشهادات-الصكوك) المدرجة
٣,٨٨٥,٤٠٥,٦٥٨	٣,٠٧٣,٦٠٧,١٢٧	٢,٥٦٢,٦٣٦,٩٧٥	٢,٤٢٢,٣١٥,٠١,٩٤	٢,٤٤٦,٥٥٢,٠٢٩,٣	١,٨٧٤,١٨٥,٩٥٤,٩٢	١,٧٩٩,٣٣٥,٦٨٤	٢,٠٦٨,٠٥٤,٠٢١,٢٤	١,٢١٦,٨٣٣,٠٠٣,١	٤٤٧,٧٢٢,٩٢٧	حجم التداول
١٦,٤٣٥	١٢,٧١٩	٧,٨٧٠	٨,٣٦٦	٨,٠٦٩	٨,٥٦٩	٧,١٩٥	٥,٨٤٣	٣,٦٧٣	٢,٥٣٤	عدد العقود المتقدمة
										التحويلات خارج القاعدة
٢٢,٦٣٢,٣٥٩	٢٥,٤٩٧,٤٤٠	٤٦,٣٠٦,٧١٣	٣,٨٠٣,٢٧٠	٣,٤٣٢,٤٦٩	١٦,٦٠٠,٧٤٢	٨٩,٦٨٠,٧٨٥	١٨٨,٦٥٩,١٢٠	٣٧٤,٣٦٦,٨٠٨	٧١١,٩٢٢,٣٧٠	عدد الأسهم
٧,٩٩٣,٧٨٥,٣٨٤	١٠,٧٩٢,٨١٥	١٤,٧٢٠,٨٣٦	٦,٦٥٩,٦٠	٤,٤٦٥,٤٢,٠	١٨,٤٤٩,٧٠٩	٤,٩٧١,٦٣٧,٧٨	٩,٢٧٤,٢٢٢	٣٣,٠٨٠,٣٤٠,٠	٩,٨٧٢,٣٠٥	القيمة السوقية

ملحق رقم (1)

ملحق رقم (2)

عمليات التحويل التي تمت خارج القاعة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣

المجموع العام		تحويلات الأمانة		تحويلات وزارة المالية		تحويلات القطاع السوداني		تحويلات القطاع		التحويلات الأخرى		الفترة
القيمة السوقية	عدد الأسهم	القيمة السوقية	عدد الأسهم	القيمة السوقية	عدد الأسهم	القيمة السوقية	عدد الأسهم	القيمة السوقية	عدد الأسهم	القيمة السوقية	عدد الأسهم	
٢,٠٢٨,١١١,٧٤٤	٢٢٧,٨٢٠,١١٩	١٩٥,٦٢٨,٧٧٩	٢١,٦٦٧,٤٤٧	١,٨٠٥,٤٨٢,٩٦٩	٦,١٦٤,٥٦٦	٢٨,١٩٤,٨٨٥	٤,٨٨٠,١٠٦	٦٦,٤٤٦,١٢٦	١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٨٠,١٠٦	٢٠٠١	
٢٧٧,٨١٤,٤٤٥	٣٥,١٤٤,٤٤٥	١٣٥,٧٠٠,١١٣	٣٧,١٨٥,٢٦٥	١٤١,١١٤,٣١٠	٢٨,١٩٤,٨٨٥	١٤,١١٤,٣١٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,١٩٤,٨٨٥	٤,٨٨٠,١٠٦	٢٧٧,٨١٤,٤٤٥	٢٠٠٢	
١,٥٢٦,١٠,٤٦٦	١٧٧,٦٥١,٧١٣	٨٥٩,٥٤٩,٦٢٢	٨٣٢,٧٨٤	٦٨١,٥٤٩,٦٢٢	٨٣٢,٧٨٤	٨٥٩,٥٤٩,٦٢٢	٨٣٢,٧٨٤	٦٨١,٥٤٩,٦٢٢	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٢٦,١٠,٤٦٦	٢٠٠٣	
٩٨١,٢٢٠,٤٥٠,٤٩	١٨١,٩٢١,٣١٠	١٣,٢٢٨,٨٠٠	٢٥,٠٤١	٨٧٤,٩١٢,٩٨٨	٧١١,٢٥١,٩٢٧	١٨,٧٤٤,٢٨٣	٨,٥٤٠,٤٤٢	١٨,٧٤٤,٢٨٣	٨,٥٤٠,٤٤٢	٩٨١,٢٢٠,٤٥٠,٤٩	٢٠٠٤	
٢,٣٠٨,٣٤٠,٠٠٠,٨	٣٧,٤٣٦,٨٠٨	٢,١٦٦,٨٣٠,٠٠٠	٧,٩١١,٠٥١	١,١٩٤,٤٠٠,٠٠٠	٤,٧٣٣,١٤٥	٤,٧٣٣,١٤٥	٢١,٦٨٥,٢١,٩	٤,٧٣٣,١٤٥	٢,١٦٦,٨٣٠,٠٠٠	٢,٣٠٨,٣٤٠,٠٠٠,٨	٢٠٠٥	
٩,٢٧٤,٢٢٨,١٨٠,٠٠	١٨٨,٦٥٨,١١٠	٢,٥٥٩,٢٢٨,١٨٠,٠٠	٢٤,٢٢٨,١٩,٠٠٠	٦,٦٥٥,٧٥٠,٩١٦,٢٢	١٠,٩٤,٩,٨٨٠	٥٩,١٣٠,٦٥٠,٥١	٥٤,٩٨١,٢٢١	٥٩,١٣٠,٦٥٠,٥١	٥٤,٩٨١,٢٢١	٩,٢٧٤,٢٢٨,١٨٠,٠٠	٢٠٠٦	
٤,٨٧١,٣٧٧,٨	٨٨,٦٨٠,٧٨٥	١,١١٩,٢٩٨	٢,٢٧,٦,٠٠٠	٢,٤٤١,٢١٣,٢٤	١٣,٠٧٠,٤٤٩	٣٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٤٤٠,٧,٨٣٠	٣٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٤٤٠,٧,٨٣٠	٤,٨٧١,٣٧٧,٨	٢٠٠٧	
١٦,٩٣٢,٩٢٢,٨٧٤,٣٥	٢,٠٩١,٦٥,١٦٩	٦,٥١١,٨٤٩,٦٦٩	٥٢١,٦٥٣,٨٧٦,٠٠	١,٠٤٤,٤١٠,٢,٣٣,١٨	٩٥٥,٧٤٤,٩٢٠	٢,٠١٧,٧,١٩٥,٢٨	٦١٣,٥٨١,٢٣٨	٢,٠١٧,٧,١٩٥,٢٨	٦١٣,٥٨١,٢٣٨	١٦,٩٣٢,٩٢٢,٨٧٤,٣٥	٢٠٠٨	
٤,٤٦٥,٤,٢٠٠	٢,٥٣٣,٤٢٤	٦,٧٦٠	٢,٥٣٣,٤٢٤	٤,٠٠٢,٥٧٤,٠٠٠	٢,٣١١,١٦٥	٣٣٨,٣٨٠,٠٠٠	١٧١,٥٤٧	٣٣٨,٣٨٠,٠٠٠	١٧١,٥٤٧	٤,٤٦٥,٤,٢٠٠	٢٠٠٩	
٦,٦٥٩,٧٨,٦٠	٢,٨٠٣,٧٧٠	٦,٦٥٩,٧٨,٦٠	٦,٦٥٩,٧٨,٦٠	٥,٩٧٤,٧٠,٤٢	١,٤٤٤,٦٥٤	٦,٥٩٣,٣٢,٤٠	٢,٣٣٨,٤١٣	٦,٥٩٣,٣٢,٤٠	٢,٣٣٨,٤١٣	٦,٦٥٩,٧٨,٦٠	٢٠١٠	
١٤٧,٩٢٨,٤٤٢	٤١,٢٥٠,٢٦٤	٤,٨٨٤,٤١,٦٤	٢,٥٥٤,٤٠٠	٤,٨٨٤,٤١,٦٤	٢,٥٥٤,٤٠٠	٤,٨٨٤,٤١,٦٤	٢,٥٥٤,٤٠٠	٤,٨٨٤,٤١,٦٤	٢,٥٥٤,٤٠٠	١٤٧,٩٢٨,٤٤٢	٢٠١١	
١٣,٠٢٩,٧٩١,٤٤٢	١,٠٤٠,٩٠,١٢٨	٤,٨٨٤,٤١,٦٤	٢,٥٥٤,٤٠٠	١٣,٠٢٩,٧٩١,٤٤٢	١,٠٤٠,٩٠,١٢٨	١٣,٠٢٩,٧٩١,٤٤٢	١,٠٤٠,٩٠,١٢٨	١٣,٠٢٩,٧٩١,٤٤٢	١,٠٤٠,٩٠,١٢٨	١٣,٠٢٩,٧٩١,٤٤٢	٢٠١٢	
١,٠٣٧,٧١٨	١١٢,٥٢٧			١,٠٤٢,٧١٨,٠٠٠	٦٧٦	١,٠٤٢,٧١٨,٠٠٠	١١١,٥٥١	١,٠٤٢,٧١٨,٠٠٠	١١١,٥٥١	١,٠٣٧,٧١٨	٢٠١٣	
٤,١٢٣,١٧٣	٨,٠٢٩			٤,١٢٣,١٧٣,٠٠٠	٧,٠٠٦	٤,١٢٣,١٧٣,٠٠٠	١,٠٢٣	٤,١٢٣,١٧٣,٠٠٠	١,٠٢٣	٤,١٢٣,١٧٣	يناير	
١,٨٨٠,٢٨٠,٤٤٩	٣٤,٨١٩	١٨,٦٠	٤٠	١,٨٨٠,٢٨٠,٤٤٩	٧,٥١٨	١,٨٨٠,٢٨٠,٤٤٩	١٩,٢٦١	١,٨٨٠,٢٨٠,٤٤٩	١٩,٢٦١	١,٨٨٠,٢٨٠,٤٤٩	فبراير	
٩٦٠,٨٢٤,٤٣	٧,٢٠,٨١١			٩٦٠,٨٢٤,٤٣	٧,٥١٨	٩٦٠,٨٢٤,٤٣	٧,٥١٨	٩٦٠,٨٢٤,٤٣	٧,٥١٨	٩٦٠,٨٢٤,٤٣	مارس	
٩,٠٠٤	٧١,٥٥٠			٩,٠٠٤	٨٠٤	٩,٠٠٤	٧٢,٤٥٠	٩,٠٠٤	٧٢,٤٥٠	٩,٠٠٤	أبريل	
٧٦,١٤٩	٧,٠٢٦			٧٦,١٤٩	٧,٣٣٤	٧٦,١٤٩	٧٢,٩٦٢	٧٦,١٤٩	٧٢,٩٦٢	٧٦,١٤٩	مايو	
٥,٩٨٩,٦٥٧	٢,١٥٩,٠٣١			٥,٩٨٩,٦٥٧	٢,٠٥٣,١٢٤	٥,٩٨٩,٦٥٧	٢,٠٧٨٤	٥,٩٨٩,٦٥٧	٢,٠٧٨٤	٥,٩٨٩,٦٥٧	يونيو	
٣٥١,٨١٣	١١٥,٧٢٢			٣٥١,٨١٣	١١٥,٧٢٢	٣٥١,٨١٣	١١٥,٧٢٢	٣٥١,٨١٣	١١٥,٧٢٢	٣٥١,٨١٣	يوليو	
٥٥,٤٥٦,٦٦٠	١٦٨,١٢٢			٥٥,٤٥٦,٦٦٠	١٦٨,١٢٢	٥٥,٤٥٦,٦٦٠	١٦٨,١٢٢	٥٥,٤٥٦,٦٦٠	١٦٨,١٢٢	٥٥,٤٥٦,٦٦٠	أغسطس	
١,٥١٣,٦٥٣	٣٦,٧٤٢			١,٥١٣,٦٥٣	٣٦,٧٤٢	١,٥١٣,٦٥٣	٣٦,٧٤٢	١,٥١٣,٦٥٣	٣٦,٧٤٢	١,٥١٣,٦٥٣	سبتمبر	
٩١٠,٨١٢	٧٨,٨٥٠			٩١٠,٨١٢	٧٨,٨٥٠	٩١٠,٨١٢	٧٨,٨٥٠	٩١٠,٨١٢	٧٨,٨٥٠	٩١٠,٨١٢	أكتوبر	
٤,٧٤٨,٢٩١,٥٨٠	١,٠٧٢,٤٦٦			٤,٧٤٨,٢٩١,٥٨٠	١,٠٧٢,٤٦٦	٤,٧٤٨,٢٩١,٥٨٠	١,٠٧٢,٤٦٦	٤,٧٤٨,٢٩١,٥٨٠	١,٠٧٢,٤٦٦	٤,٧٤٨,٢٩١,٥٨٠	نوفمبر	
٧,٢٣٢,٧٥٣,٢٨٠,٥٢	٢٢,٣٣٢,٥٩٠,٠٠٠	١٩,٦٠	٤٠	٧,٢٣٢,٧٥٣,٢٨٠,٥٢	٢٢,٣٣٢,٥٩٠,٠٠٠	٧,٢٣٢,٧٥٣,٢٨٠,٥٢	٢٢,٣٣٢,٥٩٠,٠٠٠	٧,٢٣٢,٧٥٣,٢٨٠,٥٢	٢٢,٣٣٢,٥٩٠,٠٠٠	٧,٢٣٢,٧٥٣,٢٨٠,٥٢	ديسمبر	

نشاط قطاع البنوك والاستثمار من العام ٢٠٠٤م وحتى العام ٢٠١٣م

النشاط	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قيمة إصدارات الشركات القائمة	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٥.٠٦١.٦٥١	١٥٨.٢٩٤.٢٤٤	٩٩٤.١٢٨.٩٥٢	٨٤٥.٥٥٨.٢٥١,١٠	٣٩.٠٤١.٢٥٤	٥٠.٣٦٦.١٥١	١٠٤.٥٩٤.٨٣٥	٤٣٤.٤١٥.٣٧٢	١٩٦.٦٣٧.٨٠٨
قيمة إصدارات لشركات حديثة لتأسيس	٢٨١.٦٢٥.٠٠٠	٣٦٥.٣٧٥.٠٠٠	-	-	-	-	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	-	-	-
السوق الثانوية										
عدد الشركات المدرجة	١٦	١٧	١٨	١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢١	٢٣	٢٣
عدد الشركات التي تم فيها تداول	١٣	١٤	١٥	١٤	١٥	١٦	١٣	١٦	١٨	١٨
عدد الأسهم المتداولة	١,٥٠٦,٣٩٧,٣٠٦	٨٤٨,٣٥١,٠٤٢	٧,١٤٦,٣٤٤,٥٥٩	٩٥,٢٢٣,٠٣٧,١٥٢	١٩٥,٧٨٦,٤٠٣	٨٥٠,٢٥٢,١٩	١٤٤,٣٥٥,٩٦٨	٦٤,٤٦٨,٥٩٠	١٦٥,١٨١,٦٦٤	١٢,٥٢١,٥٨٦
نسبة الأسهم المتداولة إلى إجمالي الأسهم	٦٩	٤٩	٩٥	٤٦,٦٨	٦٩,٥٢	٥٩,٦٢	٨٦,٦٧%	٦٠,٥٠%	٩٥,٧١%	١٥,٥٠%
السوق الثانوية										
عدد الصفقات المنقذة	٤١٠	٣٢٩	٨٠٩	٩٢٦	١,٠١١٠	٦٩٥	٥١٥	٥٨٨	٣٩٨	٢٨٥
نسبة حجم التداول إلى إجمالي حجم التداول	٢	١	٤	٧,٨٠	٧,٢٠	٣,٦٠	٠,٨٠	٤,٥٠%	١,٣٤%	٠,٢٥%
حجم التداول	٧,٨٠٥,٣٧٨,٢٠	٩١,٠٩٥,٧٩٥,٨٥	٩١,٣٨٣,٤٠١,٨٩	١٣٩,٦٧٥,٧٣٤	١٢٥,٨٢٢,٦٤٧	٨١,٤٥٨,٢٩٩,٦٢	١٤٥,٩٣٥,٧٠٣,١٧	٩١,٤٧٢٨,٣٣٣,٠٦	(٤١,٢٤٦,٦٥٢,٧٧)	٩,٨٨٨,٨٥١,٠٠٠
عدد الصفقات المنقذة	٤١٠	٣٢٩	٨٠٩	٩٢٦	١,٠١١٠	٦٩٥	٥١٥	٥٨٨	٣٩٨	٢٨٥
نسبة عدد الصفقات إلى إجمالي الصفقات المنقذة	١١,٦	٩,٠	١٣,٨	١٢,٨٧	١٢,٩٥	٨,٦٦	٠,٢٦	٧,٤٧%	٣,١٣%	١,٧٠%
رأس المال السوقى	٢٨٤,٨٧٧,٧٧٢	١,٣١٢,٦١١,١٧٢	٣,٦٨١,٦٨٦,٠٨٥	٢,٦٢٥,٤٧١,٨٥٩	٣,٥٩١,٩٠٠,٢٦٨	٣,٤٣٤,٩٥٨,٤٧٥	٣,٤٢٧,٥٤٤,٣٧٠	٤,٤٤٩,١,٩٧٤,٤٩٦,٤٩	٦,٢٨٩,٧٠٦,٢٢٦,٥١	٧,١٢٤,٨٥١,٠٦٦,٧٢
نسبة رأس المال السوقى إلى إجمالي رأس المال	٧,٧	١٨	٣٩,٥٠	٢٥,٤٨	٤١,٦٠	٤٥,٣٠	٠,٥٣	٠,٦٤	٦٦,٢٨%	٦٤,٠٠%
بمعدل دوران الأسهم	٥,٢٦	٢,٥٢	١,٠٩٣	٢٦,٤٠	٤,٧٠	١,٩٠	٣,٠٦	١,٣١%	٢,٨١%	٠,١٧%

مطلق رقم (3)

نشاط قطاع الصكوك والصناديق الإستثمارية من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٣

النشاط	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد الصناديق المدرجة	٦	٩	١٦	١٩	٢٨	٢٤	٢٤	٢٥	٢٢	٢٤
عدد الصناديق التي تم فيها تداولاً	٤	٨	١٢	١٥	٢٣	٢٦	٢٦	٢٥	١٨	١١
عدد الصكوك المتداولة	٢٠,٧٩٠	٨٤٥,٨٣٠	١,٤٣٣,٤٠٠	٢,٧١٧,١٩٣	٤,٩٧٧,٩٠٧	٤,٣٢٨,٩٠٠	١,٧٩١,١١٤	٧٣٣٣٤٥٠٠	٥,٧٩٣,٥٧٥	١,٤٤٧,٣٤١
(الصناديق والشهادات) نسبة عدد الصكوك إلى إجمالي	٣٣,٢٠	٧٣,٣٠	٤٩,٣٠	٥٧,٤٠	٦٧,٣٠	٥٥,٣٠	٣٠,٦٣	٠,٦٥	٠,٥٢١	١,٦٢
حجم التداول	٢,٧٦٦,٩٢٩	٤٧,١١٦,٣٣٨,٨	١٢٠,١٦٦,٩٨٤,٦٠	١٣٠,٣٤٦,٤٣٥,٦٢	١٣٢,٤٦٧,٨٥٦,٤٤	١٦٤,٧٧٦,٩٢٢,٣	٨١,٤٠١,١٧٥,٥٩	٣٠٢,٤٨١,٣٧٦,٤٥	٣٠٨٠٩٦,٥٦٦,٠٠	١,٧١٢,٨٥٢,٠٠
نسبة حجم التداول إلى إجمالي حجم التداول	٠,٦٠	٢,٩٠	٥,٨٠	٧,٢٠	٦,٦٠	٧,٣٠	٣,٣٦	٠,١٢	٠,١٠	١,٨٥
عدد الصفقات المنفذة	٤٩	١٧٥,٠	٣٣٨,٠٠	٤٥٧,٠٠	٤٣٨,٠٠	٣٨٥,٠	٢٨١,٠٠	٣٣٨,٠٠	٦٦٨,٠٠	٥٧٥,٠٠
نسبة عدد الصفقات إلى إجمالي عدد الصفقات المنفذة	١	٥	٦	٦,٣٥	٥,١١	٤,٧٧	٣,٤٠	٠,٠٣	٠,٠٥	٣,٤٩

مطلق رقم (4)

نشاط قطاع الشهادات الاستثمارية من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٣

	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	النشاط
											السوق الأولية
٢٨,٢٦٢,١٧٦,٠٠٠	٢٧,١٥٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٢٧٩,٥٤٧,٠٠٠	١٨,٩٠٤,٦٤٠,٠٠٠	١٤,٧٦٥,١٧٩,٠٠٠	١١,٠٢٢,٦٥٣,٠٠٠	٨,٤٤٦,٢٠٦,٠٠٠	٨,٤٤٦,٢٠٦,٠٠٠	٧,٢٨٨,٢١٧,٠٠٠	٥,٥٧٥,٢٧٤,٠٠٠	٣,٣٦٢,١٩٧	عدد الإصدارات
١٤,١٣١	١٣,٦٢٧	١١,١٤٠	٩,٤٥٢,٣٤٠,٠٠٠	٧,٤٣٣	٥,٥١١	٤,٢٢٣	٤,٢٢٣	٣,٦٤٤	٢,٧٨٨	١,٦٨١	(بالملايين) قيمة الإصدارات
											السوق الثانوية
٥٠	٣٩	٤٠	٤٥	٣٤	٢٨	٢١	٢١	٣٣	٤٤	٧٦	عدد الشهادات المدرجة
٤٥,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٣,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	٣٥	عدد الشهادات المدرجة التي تم فيها تداولاً
٦,٩٨٣,٣٤٤	٥,١١٦,٦٢٣	٣,٨٨٢,٠٦٦	٤,٠٥٦,٩٠٦	٣,٤١٧,٧١٤	٢,٤٢١,٠٥٥	٢,٠١١,٥٣٠	٢,٠١١,٥٣٠	١,٤٧٦,٣٥١	٣٠٨,٠٨٣	١٠٢,١٠٨	عدد صكوك الشهادات المتداولة
٩,٤٠٪	٤٦,٩٠٪	٣٤,٧٠٪	٦٩,٤٠	٤٤,٧	٣٢,٧٠	٤٢,٦٠	٤٢,٦٠	٥٠,٧٠	٢٦,٧	٧٧	(الصناديق + الشهادات) نسبة عدد الصكوك إلى إجمالي
٣,١٧٩,٦٨٥,٢١١,٠٠٠	٢,٧١٢,٧٠٦,٧٤٢,٠٠٠	٢,٠٥٩,١٣٩,٣٩٧,٦٢	٢,١٥٧,٩٣٨,٣٢٩,٩٥	١,٨٣٦,٢٥٦,٧٨٤,١٣	١,٢٨٣,٢٣٦,٠٦٦,٠٢	١,٠٦٨,٥٩٧,٧٧٦,٧٧	١,٠٦٨,٥٩٧,٧٧٦,٧٧	٧٩٩,٩٠١,٥٢٥	١٩٤,٤٠٨,٢٧٤	١١٣,٧٠٢,٥٠٠	حجم التداول
٩٤,٧١٪	٨٨,٢٩٪	٨٠,٤٠٪	٨٩,١٠	٨١,٧	٦٨,٢٠	٥٩,٤٠	٥٩,٤٠	٣٨,٧٠	١٦,٠	٢٥	نسبة حجم التداول إلى إجمالي حجم التداول
١٥١٨٥	١١٤٠٤	٦٥٠٦	٦,٧٩٨	٥,٨٦٥	٥,٢٥٩	٣,٧٦٤	٣,٧٦٤	٢,٥٧٩	١,٤٩٧	١,٦٧٩	عدد الصفقات المنفذة
٩٢,٣٩	٠,٨٩٧	٠,٨٣	٨٢,٤٠	٧٢,٦٩	٦١,٣٧	٥٢,٣١	٥٢,٣١	٤٤,١٠	٤,٠٨٠	٤٧,٥٠	نسبة عدد الصفقات إلى إجمالي عدد الصفقات المنفذة
											% متوسط العائد السنوي

ملحق رقم (5)

ملحق رقم (6)

رأس المال السوقي

٢٠١٣/١٢/٣١								
نسبة رأس المال السوقي للشركة إلى الإجمالي	إسم الشركة	عدد الأسهم المكتتب بها	القيمة الاسمية للسهم	القيمة السوقية للسهم	رأس المال السوقي	رأس المال المدفوع	حقوق المساهمين	اجمالي الأصول
٠,٤٨	بنك تنمية الصادرات	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,١٠	٠,٠٩	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٥١,٢١٥,١٤٧	٣٨٩,٩٨٢,٦٠١
١,٢٩	بنك التضامن الإسلامي	١٠١,٦٣٢,٤٢٥	١,٠٠	١,٤٢	١٤٤,٣١٨,٠٤٤	١٠١,٦٣٢,٤٢٥	١٣٨,٩٥٧,٠٧٠	١,٠٢٥,٤٧٤,١٦٠
٢,٥٥	البنك السوداني الفرنسي	٦٨,٧٦٣,٥١٧	١,٥٠	٤,١٥	٢٨٥,٣٦٨,٥٩٦	١١٠,١١٦,٦٧٧	٩٠,٦٤٠,٧١٤	١,٠٨٧,٠٧٣,٠٧٤
٥,٨٩	البنك السعودي السوداني	١,٦٤٧,٤١٥,٤٢١	٠,٠٥	٠,٤٠	٦٥٨,٩٦٦,١٦٨	٨٢,٣٧٠,٧٧١	١٩,٠١١,٧٦٠	٤٦٩,٧٧٦,٨٦٠
١,١٠	البنك الإسلامي السوداني	٧٧١,٠٥٣,٠٢٣	٠,١٣	٠,١٦	١٢٣,٣٦٨,٤٨٤	١٠٠,٢٣٦,٨٩٣	٧٠,٤١٠,٩٣٩	٤٨٦,٤٢٩,٦٣٧
٠,٨٦	بنك الشمال الإسلامي	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	٠,٧٧	٩٦,٢٥٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٢٧٨,٧٨٨	٥٤٤,١٨٣,٠٤١
١٧,٨٣	بنك فيصل الإسلامي السوداني	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	٥,٧٠	١,٩٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦,١٧٩,٨٤٥	١,٠٣٠,٨٨٠,٠٧٤
١,٤٨	مصرف المزارع التجاري	١٠٦,٥٧٢,٥١١	١,٠٠	١,٥٥	١٦٥,١٨٧,٣٩٢	١٠٦,٥٧٢,٥١١	٧٣,٩٩٤,٣٩٩	٦٤٩,٩٠٧,٠٥٧
١,٢٦	بنك الثروة الحيوانية	١,٥٦٣,٦٣٩,١٨٣	٠,١٠	٠,٠٩	١٤٠,٧٢٧,٥٣٦	١٥٦,٣٦٦,٩١٨	١٠٥,٣٧٧,١٣٩	٥٣٥,٠٧١,٠٤٠
١,٠٩	بنك الاستثمار المالي	١٢٢,١٠٠,٠٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١٢٢,١٠٠,٠٠٠	١٢٢,١٠٠,٠٠٠	٩٥,٥١٧,٠٣٧	١٩٤,٧٧٩,٤٥٤
٠,٤٦	بنك النيل للتجارة والتنمية	٨٥١,٤٩٧,٦٦١	٠,١٠	٠,٠٦	٥١,٠٨٩,٨٦٠	٨٥,١٤٩,٧٦٦	٥٧,٢٩٦,٠٠٠	٧٠٧,٣٩٦,٠٠٠
٣,٨٠	بنك الخرطوم	٣١٧,٤٩٩,٩٩٨	١,٣٢	١,٣٤	٤٢٥,٤٤٩,٩٩٧	٤٢٥,٤٤٩,٩٩٧	٤١٩,٠٩٩,٩٩٧	١,٩٠٩,٠٧٦,٠٠٠
٧,١٥	بنك أم درمان الوطني	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨٦,٩٣١,٩٧٠	٦,٢٨٩,٧٤٦,٥١٢
٠,٠٧	بنك أيفورى	٢٦,٩٦٦,٦٦١	١,٠٠	٠,٣٠	٨,٠٨٩,٩٩٨	٢٦,٩٦٦,٦٦١	٢٠,٧٠٥,٢٨٩	١٢٦,٨٠٨,٩٣٢
٣,١٧	بنك النيل الأزرق المشرق	٩٤,٧١٩,٣١٣	١,٨٧	٣,٧٤	٣٥٤,٢٥٠,٣٣١	١٧٧,١٣٥,١١٥	٥٩,٣٨٧,٦٧٩	٣٥٦,٣٣٤,٤١٥
٠,٩٠	بنك العمال الوطني	١٢٥,٦٩٦,٣٩٩	١,٠٠	٠,٨٠	١٠٠,٥٥٧,١١٩	١٢٥,٦٩٦,٣٩٩	٥٩,٢٤٠,٠٠٠	٢٢٧,٢١٩,٠٠٠
٢,٢٧	مصرف السلام	١١٥,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠	٢,٣٠	٢٥٤,١٠٠,٠٠٠	٢٥٤,١٠٠,٠٠٠	٣٠٤,٩٢١,٠٢١	٨١٨,٧٠٩,٢٧٧
٢,٦٦	بنك المال المتحد	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	١٢,٤٠	٢٩٧,٦٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٦,٨٦٦,٥٥٢	٣٨٨,٦٣٩,٥٢٩
١,٣٦	بنك بيبولوس أفريقيا	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠	١٠,١٨	١٥٢,٧٠٠,٠٠٠	١٥٢,٧٠٠,٠٠٠	٩٥,٢٩٢,٥٨٧	٤٥٦,٢٢٢,٤٣٥
١,٢١	البنك السوداني المصري	١١٣,٤٦٠,٨٠٤	١,٠٠	١,١٩	١٣٥,٠١٨,٣٥٧	١١٣,٤٦٠,٨٠٤	١١٣,٤٦٠,٨٠٤	١١٣,٤٦٠,٨٠٤
٣,٩٣	بنك الجزيرة السوداني الأردني	٨١,٨٥٩,٥٣٣	٢,٠٥	٥,٣٧	٤٣٩,٥٨٥,٦٩٢	١٦٧,٨١٢,٠٤٣	٤١١,٠٠٠,٠٠٠	١٦٧,٨١٢,٠٤٣
٠,٩٧	بنك البركة السوداني	٣٠,٨٩٢,٤٥٨	٣,٥٠	٣,٥٠	١٠٨,١٢٣,٦٠٣	٣٠,٨٩٢,٤٥٨	٤١١,٠٠٠,٠٠٠	٤١١,٠٠٠,٠٠٠
١,٩٠	البنك الأهلي السوداني	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠	٧١٠,٠٠	٢١٣,٠٠٠,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٦٠,٨١	مجموع قطاع البنوك	٧,٣٣٣,٥٦٨,٩٠٧			٧,١٢٤,٨٥١,٠٦٦,٧٢	٤,٤٢٤,٤٥٣,٩٨١	٢,٠٤٦,٧٤٥,٤٣٦	١٧,٦٩٣,٧٠٩,٠٨٨
٠,٠٠	(التأمينات العامة) س الوطنية للتأمين التعاوني	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٨٣٤,١٢٨	٢١٩,٤٧٣,٠٩٠
٠,١٥	المحدودة السودانية للتأمين واعادة التأمين	٣٠٠,٠٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٩٠١,١٩٩	٧,٢٣٣,٩٢٤
٠,٠٤	النيلين للتأمين	٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	٠,٧٥	٤,٥٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٧٤,١٢٤,١٤	٤,١٥٧,٩١٥,٦٤
٠,٠٣	النيل الأزرق للتأمين	٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠	٠,٥٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,١٧٩,٥٨٦	٢٠,٥٥٥,٢٧٥
٠,١١	اعادة التأمين الوطنية (سودان)	٥,٠٣٠,٤٩٨	٠,١٠	٢,٣٥	١١,٨٢١,٦٧٠	٥,٠٣٠,٤٩٨	٦,٦٩٤,٣٣٠	٥٥,٢٣٠,٠٨٣
٠,٠٤	السلامة للتأمين	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,١١١,٦٤٥	١٥,٤٧٣,٢١٢
١,٣٥	جوبا للتأمين	٤,٨٠٠,٠٠٠	٢,٥٠	٣١,٥٠	١٥١,٢٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠١٦,١٥٣	٢٧,٨٥٣,٧٧٦
١,٧٤	مجموع قطاع التأمين	٣٤,٩٢٢,١٠١			١٩٤,٢٠٦,٩٣٧,٣٥	٣٨,٣٤٤,٦٥٣	٤٢,١٨٦,٨٦٨	٣٨٨,٩٨٩,٦٨٦
٠,٠٨	الصمغ العربي	١٠,٣٧٥,٣٢٩	١,٠٠	٠,٩١	٩,٤٤١,٥٤٩	١٠,٣٧٥,٣٢٩	٨٧,٥٢٠,٩٥٢	١٦٢,٨١٥,٦٢٣
٠,٠٠	السودان للحبوب الزيتية	٦٠٠,٠٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٢٤,٠٢١,٢١٠	٦٥,٠٢٢,٨٥٠
٠,٠٠	كرمة التجارية	٩٢,٩٠٣	٠,٠١	٠,٠١	٩٢,٩٠٣	٩٢٩	٣٢٢,٠٧٦	٥,٤٥٣,٩٧٨

شركات الوساطة المالية العاملة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

رقم	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال بالجنينة		المدير العام	العنوان	الاتصال		نوع الشركة
			المسجل به	الفعلي			هاتف	فاكس	
١	بنك الاستثمار المالي	١٩٩٨	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٩,٦٣٢,٤٠	نسطه فليبي أحمد	برج السمار - شارع السيد عبد الرحمن ص.ب. ١٠٠٠ ١٢٠٤١ الخرطوم	١٣٠٢٠٤٨٢ ٧٣٠٣٠٨٢	info@fibonline.com	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٢	جلوبال بيت الاستثمار العالمي - السودان	٢٠٠٤	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	شرفي عاصم محمود	العمرات ش ٩، برج المسودة طابق اليمين ص.ب ١٥٠٨، التكتل	٧٧٧٢٤٨٢ ٤٧٠٠٢٨	am.in@global.com.sd	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٣	سكيبس بيليتي المحدودة	٢٠٠١	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٠١,٧٨٠	معظم محمد فتح الرحمن	عمارة زعيم ط / الرابع شق مجمع فتح الرحمن الجنين ص.ب ١٢٢٢	٨٣٧١٠٩٥٩	successdealing@hotmail.com	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٤	المهاجر للخدمات المالية	٢٠٠٢	٦,٤٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	خديجة عيسى أبو طاهر	اصدارات شارع جنوب بنك الثورة المدنية ص.ب. ٣٥٥ الخرطوم	٤٩٨٥٤٩٨٢	almuhajirinfo@gmail.com	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٥	السهم للخدمات المالية	٢٠٠٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠	عبد الناصر فوني	برج البركة - الطابق ١١	١٢٢٢٥٤٧٤	-	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٦	البروك للخدمات المالية	٢٠٠٢	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٠١٨,٤٢٠	د. د. حامد الأمين أحمد	برج البركة - الطابق السادس - ص.ب ١٠٠٠ الخرطوم	٧٧٧٢٢٨٢	Info@rowad.sd	مساهمة عامة وتقوم بإصدار صناديق استثمارية
٧	دام للاستثمار المالي	٢٠٠٥	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	أمجد علي شوي	برج البركة - الطابق التاسع - شقة رقم ١٢١١	٧٧٧٨٦٨٢	amgadshabo@hotmail.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
٨	سدائل للمعاملات المالية	١٩٩٤	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	الشيخ إمام الشيخ	برج البركة - الطابق السابع شقة ١٠٠٠ ص.ب ١٠٠٠	٧٨٨٥٦٠٨٢	info@nftco.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
٩	ترويج للاستثمار المالي	٢٠٠١	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	محمد الحسن زيادة الحاج	□ جنوب متحف السودان القومي - ص.ب ١٤٨، الخرطوم	٧٤٤٣٧٨٢	tarweeg@gmail.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٠	المالية لإدارة المال	٢٠٠٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠	محمد عمر عبد العالفي	برج البركة - الطابق الأول شقة ١٠٨ ص.ب ٤٢٩	٧٧٧٨٧٨٢	icmm@omerabdlati.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١١	قوسير للخدمات المالية	٢٠٠٤	٢٠٠	٥٠	مزيال محمد عثمان	عمارة السلام الطابق الثاني شقة رقم (٨)	٩١٢٩١٩٢٠		شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٢	الترسي للخدمات المالية	٢٠٠٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	بابكر أحمد محمد أحمد	شارع البلدية - جنوب المواصلات والقطيعين ص.ب ١٧٥، الخرطوم	٧٤٦٨٢٨٢	info@sfbank.net	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٣	مؤازر للخدمات المالية المحدودة	٢٠٠٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	محمد الفلاح زين العالفيين	شقة رقم ٢ مبنى ٤١١ ص.ب ٤ جنوب فندق الراحة الخرطوم شق	٨٣٧٤٣٦٦	info@ha.rvestsfl.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٤	القيصر للخدمات المالية المحدودة	٢٠٠٦	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	محمد الأتور إسماعيل	برج الفيحاء - الطابق الثالث - شقة ٨٨ ص.ب ١٤٢، الخرطوم	١٥٥٥٩١٠٠	info@alfaisal-st.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٥	الخدمات للأوراق المالية	١٩٩٥	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	محمد الفيلز يحيى حسين	عمارة ساكنة شارع الجمهورية الطابق ٥ شقة رقم (ص.ب ١١٩٧)	٧٧٤٠٣٨٢	securityesservice@yahoo.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٦	التكاثيب للأوراق المالية	١٩٩٤	٢٠٠	٥٠	رائد عمر عبد القادر	شارع الجمهورية - عمارة الجزيرة القدية ص.ب. الخرطوم	٨٨٦٠٨٢	elcashdep@yahoo.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٧	كراون للاستثمار المالي	٢٠٠٤	٢٦٠	١٨٠	خالد عبد الله ابراهيم	عمارة الأترة الطابق ٣ ص.ب ١٠١٢	٧٧٢٤٧٨٢	dridrism@hotmail.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٨	التسامن للخدمات المالية	٢٠٠٢	٧٨٠	٢٥٠	خالد عثمان فضل الله	برج التضامن - الطابق الثاني - ص.ب ٣١٥ الخرطوم	٧٧١٠٥٠	tadamon@hotmail.com	شركة خاصة وتدير محافظ استثمارية
١٩	مزيا للخدمات المالية	٢٠٠٥	٦٠	٢٠	عبد العزيز محمد وبيع	اصدارات شارع ٥	٩١٢٤٧٣٠	mazaia@yahoo.com	رابع رأس المال المسجل في ٥٠ لفل

ملحق رقم (7)

ملحق رقم (8)

قطاع البنوك والاستثمار

2015	2014	2013	2012	2011	النشاط
					السوق الاولية
10,122,511.50	253,347,684	196,637,808	434,415,372	104,594,835	قيمة الإصدارات
					السوق الثانوية
25	25	23	23	21	عدد الشركات المدرجة
20	18	16	18	16	عدد الشركات التي تم تداولها
230,834,204	92,549,978	12,521,586	165,181,664	64,428,590	عدد الاسهم المتداولة
84.72	52.90	15.50	95.71	60.50	نسبه الاسهم المتداوله الي إجمالي الاسهم الكلي (%)
104,785,470.27	141,453,109	9,888,851	41,246,652.77	114,728,333.06	حجم التداول
1.67	2.50	0.25	1.34	4.50	نسبه حجم التداول الي إجمالي حجم التداول الكلي (%)
545	336	285	398	588	عدد الصفقات المنفذه
1.88	1.50	1.70	3.13	7.47	نسبه عدد الصفقات الي إجمالي الصفقات الكلي (%)
9,871,540,155.32	8,345,194,838	7,124,851,067	6,289,706,226.51	4,491,974,496.49	رأس المال السوقي
71.8	65.20	64	66.28	0.64	نسبه رأس المال السوقي الي إجمالي رأس المال الكلي (%)
21.97	1.12	0.17	2.81	1.31	معدل دوران الاسهم (%)

ملحق رقم (9)

قطاع شركات الوساطة المالية

2015	2014	2013	2012	2011	النشاط
					السوق الاولية
3,242,750	7,380,095	0	26,302,833.6	3,012	قيمة الإصدارات
					السوق الثانوية
5	5	6	4	5	عدد الشركات المدرجة
3	5	3	4	3	عدد الشركات التي تم تداولها
697,150	2,507,449	5,709,681	1,266,583	215,736	عدد الاسهم المتداولة
0.25	1.55	6.50	0.37	0.20	نسبه الاسهم المتداوله الي إجمالي الاسهم الكلي (%)
810,599.90	982,472.00	23,503,495.00	632,845.12	298,842.56	حجم التداول
0.01	0.02	0.60	0.02	0.01	نسبه حجم التداول الي إجمالي حجم التداول الكلي (%)
7	11	16	11	10	عدد الصفقات المنفذه
0.03	0.05	0.08	0.09	0.13	نسبه عدد الصفقات الي إجمالي الصفقات الكلي (%)
102,722,383	100,892,295	108,963,682	103,050,876	113,872,001	رأس المال السوقي
0.75	0.79	1.00	1.28	.161	نسبه رأس المال السوقي الي إجمالي رأس المال الكلي (%)
18.73	2.95	5.89	1.16	0.20	معدل دوران الاسهم (%)

ملحق رقم (10)

قطاع الصناديق الاستثمارية

2015	2014	2013	2012	2011	النشاط
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	السوق الاولية
					قيمة الإصدارات
					السوق الثانوية
21	22	27	23	25	عدد الصناديق المدرجة
6	6	11	18	25	عدد الصناديق التي تم التداول فيها
1,068,892	1,198,891	1,447,341	5,793,575	733,344,500	عدد الصكوك المتداولة
8.75	0.27	1.62	0.531	0.65	نسبة الصكوك المتداولة الي إجمالي التداول الكلي (%)
90,844,594	179,403,234	71,712,853	308,096,566	302,481,376.45	حجم التداول
1.51	3.01	1.85	0.10	0.12	نسبة حجم التداول الي إجمالي حجم التداول الكلي (%)
174	320	575	668	238	عدد الصفقات المنفذة
0.60	1.4	3.50	0.05	0.03	نسبة عدد الصفقات الي إجمالي الصفقات الكلي (%)

ملحق رقم (11)

شركات مساهمة عامة تصدر صناديق الاستثمار

الرقم	اسم الشركة	رأس المال بالجنيه	
		المصرح به	المدفوع
-1	بنك الاستثمار المالي	100,000,000	50,000,000
-2	جلوبل بيت الاستثمار العالمي	100,000,000	50,000,000
-3	بنك الرواد للتنمية والاستثمار	100,000,000	50,000,000
-4	سنايبل للأوراق المالية	100,000,000	50,000,000
-4	ترويج للاستثمار المالي	100,000,000	50,000,000
-6	بيان للاستثمار المالي	100,000,000	50,000,000
-7	البركة للخدمات المالية	100,000,000	50,000,000
-8	الفيصل للمعاملات المالية	100,000,000	50,000,000
-9	ميدبور للخدمات المالية	100,000,000	50,000,000
-10	اتش اتش للأوراق المالية	100,000,000	50,000,000

ملحق رقم (12)

النشرة السنوية لنشاط السوق الثانوية

معدل دوران السهم	عدد ليد تداول	قيمة ائتمانية	أخر سعر عرض	أخر سعر طلب	آخر سعر عرض	آخر سعر طلب	تقلبات سابقة	نطاق التقلب	سعر الافتتاح	سعر الصفقة	قيمة التقييم / الخيبة	عدد الأسهم	اسم الشركة
0.002	29	1	2.14	***	2.05	1.71	2.05	3.12	54	973,772.74	521,286	بنك القطن الايامي (TAIB)	
0.001	2	3	2.78	***	2.65	2.44	2.65	2.78	3	287,326.70	117,578	مصرف البلاد (ASBA)	
0.005	49	1	5.65	***	5.10	4.69	5.65	5.00	91	11,871,388.23	2,339,637	بنك ليون الايامي السوداني (FIBS)	
0.192	10	1	***	***	1.00	1.10	1.10	1.33	13	19,153,219.90	19,151,669	بنك البراد للتجارة والبنك (RWAD)	
0.002	6	4	3.55	***	3.32	3.55	3.30	3.30	8	258,627.32	74,084	بنك البركة السودان (BRKA)	
0.007	13	2	4.60	***	4.30	4.40	4.40	4.40	15	2,752,345.89	909,099	بنك السودان القومي (SFBA)	
0	2	1	***	***	0.73	0.74	0.74	0.74	2	24,616.10	33,265	بنك الشمال الايامي (SHBA)	
0.017	47	1	***	***	1.55	1.57	1.60	1.57	90	10,223,090.97	6,583,924	بنك الخرطوم (KHBA)	
0	1	2	3.74	***	3.74	3.74	3.74	3.74	5	381.48	102	بنك النيل الأزرق الشرق (BNMB)	
0.073	120	***	***	***	0.06	0.08	0.08	0.08	135	7,103,268.48	118,387,808	بنك النيل للتجارة والتقييم (NCDB)	
***	***	7	***	***	10.18	***	***	***	***	***	***	بنك جنوب شرق إفريقيا (EYBA)	
0	1	***	***	***	0.09	0.09	0.09	0.09	1	900.00	10,000	بنك تشيد الصادرات (EDBA)	
***	***	10	***	***	9.50	***	***	***	***	***	***	شركة بنك المرأة المحدودة (FMBA)	
0.02	1	10	***	***	10.00	10.00	***	10.00	1	15,653,220.00	1,565,322	بنك عمران لوئيزي (OMNB)	
***	***	1	***	***	0.30	***	***	***	***	***	***	بنك يابوني إفريقيا (IVOB)	
0	1	1	0.40	***	0.40	0.38	0.38	0.40	1	38	100	بنك السوداني السوداني (SSBA)	
0	2	1	***	***	1.20	1.20	1.26	1.20	5	588.72	472	بنك سوداني المصري (SEBA)	
0.074	15	***	***	***	0.16	0.16	0.16	0.16	46	11,656,884.16	72,855,526	بنك الاستثمار السوداني (SIBA)	
***	***	500	***	***	710.00	***	***	***	***	***	***	بنك الامل السوداني (SNBH)	
0.002	2	1	***	***	1.02	1.02	1.02	1.02	2	353,502.42	346,571	بنك الاستثمار المالي (FIBA)	
0	1	1	0.80	***	0.80	0.80	0.80	0.80	1	80	100	بنك العمل السوداني (WONB)	
0	***	10	***	***	12.40	***	***	***	***	***	***	بنك العمل المحدود (UCBA)	
0	2	2	0.09	***	0.09	0.09	0.09	0.09	2	282.15	3,135	بنك البركة الجنوب (ARBA)	
0.079	4	2	***	***	6.00	6.00	6.00	6.00	6	24,081,420.00	7,668,370	بنك البركة السوداني الاقليمي المحدود (JSIB)	
0.001	23	1	***	***	1.42	1.33	1.42	1.42	64	390,516.01	276,156	مصرف الفراع للتجارة (FCBA)	
20	شركات متداولة								545	104,765,470	230,834,204	... الاجملي ...	
0.088	1	1	***	***	0.75	0.78	0.78	0.78	6	1,146,451.02	1,469,809	قطاع التأمين	
***	***	1	***	***	1.00	***	***	***	***	***	***	قطاع التأمين المحدود (ENIC)	
0.02	3	1	***	***	0.50	0.50	0.50	0.50	3	61,368.50	122,737	الفرقة التعاونية للتأمين (WCOI)	
***	***	3	***	***	31.50	***	***	***	***	***	***	البنك الاثري للتأمين المحدود (BNIC)	
***	***	1	***	***	0.01	***	***	***	***	***	***	جوبا للتأمين (JUIC)	
0.01	3	1	***	***	2.35	2.35	2.35	2.35	3	169,841.55	72,273	التأمينات العامة (GICS)	
***	***	5	5.00	***	5.00	***	***	***	***	***	***	إعادة التأمين الوطنية (سودان) المحدود (NRCS)	
***	***	10	***	***	10.00	***	***	***	***	***	***	سوداني للتأمين وإعادة التأمين (SIRC)	
3	شركات متداولة								12	1,377,861	1,664,819	السهم كالتأمين (ASIC)	
0.003	3	2	***	***	1.89	1.89	1.89	1.89	6	61,165.17	32,325	... الاجملي ...	
0.068	1	1	0.43	***	0.47	0.47	0.43	0.43	1	6,416,721.04	18,886,108	قطاع هضاهي	
2	شركات متداولة								7	6,477,866	15,918,433	... الاجملي ...	

نشاط السوق الاولية والثانوية للفترة من ٢٠١١م الى ٢٠١٥م

THE ACTIVITY PRIMARY & SECONDARY MARKET FOR THE PERIOD FROM 2011 TO 2015

Activity	2015	2014	2013	2012	2011	النشاط
PRIMARY MARKET						السوق الاولية
VALUE OF ESTABLISH	21,282,871,692	16,920,308,807	15,171,000,000	15,284,968,555	13,232,042,415	قيمة الاصدارات
SECONDARY MARKET						السوق الثانوية
NUMBER OF LISTED COMPANIES	66	66	60	59	56	عدد الشركات المدرجة
NUMBER OF LISTED FUNDS	9	8	27	26	25	عدد الصناديق المدرجة
NUMBER OF CERTIFICATES	63	58	45	42	45	عدد الشهادات المدرجة
MARKET CAPITALIZATION	13,759,624,801	12,817,683,859	11,188,777,913	9,634,988,645	7,062,982,659	رأس المال السوقي
NUMBER OF SHARES TRADED	284,728,196	175,035,760	80,857,419	172,580,585	106,512,121	عدد الاسهم المتداولة
NUMBER OF SUKUK TRADED	1,668,892	1,198,891	1,447,341	5,793,575	7,333,445.00	عدد الصكوك المتداولة
NUMBER OF CERTIFICATES	11,222,669	9,996,076	6,983,324	5,116,623	3,892,066	عدد الشهادات المتداولة
NO. OF (SUKUK & CERTIFICATES) TRADED	12,891,561	11,194,967.00	8,430,665	10,910,198	11,225,511	عدد (الشهادات+الصكوك) المتداولة
Total trading volume	6,250,361,501	5,762,717,820	3,885,405,658	3,073,607,167	2,562,626,975	حجم التداول الكلي
Number of contracts executed	30,307	22,670	16,435	12,719	7,870	عدد العقود المنفذة
Transfers Outside the hall						التحويلات خارج القاعة
NUMBER OF SHARES	302,069,213	8,021,135	22,633,359	259,497,440	41,306,712	عدد الاسهم
Market value	513,884,740	13,501,086	7,293,785,384	107,928,150	147,201,836	القيمة السوقية

ملحق رقم (13)

ملحق رقم (14)

الصناديق الاستثمارية المصنفة

الرقم	اسم الصندوق	رأس المال الدفوع	تاريخ البداية	استحقاق الاربح	عمر الصندوق(شهر)	نشاط الصندوق	الارباح الموزعة خلال الفترة %
1	صندوق الاتصالات الاول	2,000,000.00	1999	سنوي	12	اسهم سوداتل	44.40%
2	صندوق الاسهم الاول	1,000,000.00	1999	نصف سنوي	24	اسهم	74.40%
3	صندوق تمويل الصادرات السودانية	2,888,000.00	2000	سنوي	12	تمويل صادرات متنوعة	6.80%
4	صندوق الاتصالات الثاني	9,150,000.00	2000	سنوي	12	اسهم سوداتل	25.80%
5	صندوق النيل	2,790,000.00	2001	نصف سنوي	36	اوراق مالية وتمويل	42.90%
6	صندوق شهامة	3,000,000.00	2001	15	شهادات شهامة	33.81%	
7	صندوق سوداتل الدولارى الاول	32,620,000.00	2001	سنوي	24	اسهم سوداتل	22.00%
8	صندوق الاسهم السودانية الثاني	4,000,000.00	2001	نصف سنوي	24	اسهم	36.44%
9	صندوق الاستثمار المشترك	9,650,000.00	2002	سنوي	12	شهامة واسهم سوداتل	22.25%
10	صندوق الاستثمارات المتنوعة	2,284,000.00	2003	سنوي	12	اوراق مالية وتمويل	20.00%
11	صندوق النساء	15,280,430.00	2004	سنوي	60	اوراق مالية وتمويل	79.73%
12	صندوق التمويل الصناعي	15,428,810.00	2005	سنوي	60	اوراق مالية وتمويل	58.48%
13	صندوق الاسهم الثالث	1,806,670.00	2004	نصف سنوي	24	اوراق مالية	36.13%
14	صندوق سوداتل الدولارى الثاني	50,500,000.00	2005	سنوي	36	اسهم سوداتل	53.17%
15	صندوق المستثمر	7,500,000.00	2005	نصف سنوي	24	اوراق مالية	26.23%
16	صندوق الغامل للاستثمار في الصكوك الحكومية	20,000,000.00	2007	نصف سنوي	24	اوراق مالية	26.02%

ملحق رقم (15)

الصناديق الاستثمارية المصنفة

الارباح الموزعة خلال الفترة %	نشاط الصندوق	عمر الصندوق(شهر)	استحقاق الاربح	تاريخ البداية	رأس المال الدفوع	اسم الصندوق	الرقم
25.50%	اورق مالية	24	نصف سنوي	2007	16,172,140.00	صندوق الاسهم السودانية الربع	17
33.35%	اورق مالية	24	نصف سنوي	2008	8,088,120.00	صندوق الاستثمار في الاوراق المالية السودانية	18
45.50%	اوراق مالية وتمويل	60	سنوي	2004	21,110,600.00	صندوق الخرطوم الاستثماري	19
26.04%	اوراق مالية وتمويل	24	نصف سنوي	2009	10,000,000.00	الاستثمارات المتنوعة الثاني	20
25.69%	اوراق مالية وتمويل	24	نصف سنوي	2009	26,888,130.00	مجموعة الوطن الاستثماري الاول	21
59.60%	اوراق مالية وتمويل	60	سنوي	2006	25,000,000.00	الاعمار العقارى	22
21.52%	اورق مالية	24	نصف سنوي	2009	20,000,000.00	الشامل الثاني للاستثمار في الصكوك الحكومية	23
34.10%	اوراق مالية وتمويل	36	سنوي	2010	30,000,000.00	النماء الثاني	24
33.92%	اورق مالية	36	نصف سنوي	2010	30,000,000.00	الاستثمار في الاوراق المالية السودانية الثاني	25
34.26%	اوراق مالية وتمويل	36	نصف سنوي	2010	16,000,000.00	صندوق المستثمر الثاني	26
34.26%	اوراق مالية وتمويل	36	نصف سنوي	2011	42,000,000.00	صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الثاني	27
37.41%	اوراق مالية وتمويل	36	نصف سنوي	2011	8,000,000.00	الاستثمارات المتنوعة الثالث	28

ملحق رقم (16)

الصناديق الاستثمارية العاملة

الرقم	اسم الصندوق	راس المال المدفوع	تاريخ البداية	استحقاق الأرباح	عمر الصندوق (شهر)	نشاط الصندوق	تاريخ التصفية	نوع ارباح	ملاحظة
1	صندوق الاجارة الاستثماري	35,000,000.00	2015	شهري	60	اجارة تملكية تمويل اوراق مالية	10/09/2020	38%	من التوزيع
2	صندوق الاسهم الخامس	42,000,000.00	2016	نصف سنوي	36	اوراق مالية	30/06/2019		
3	صندوق اجارة ميكو الاستثماري	60,000,000.00	2017	شهري	60	اجارة تملكية للفقاسة	2022		
4	صندوق البركة الاستثماري	100,000,000.00	2017	شهري	60	اجارة ثلاثة فروع بنك الشركة+اوراق مالية	2022		
5	صندوق الاجارة الاستثماري الثاني	40,000,000.00	2018	ربع سنوي	60	اجارة تملكية تمويل اوراق مالية	31/12/2022		
6	صندوق الجامعة الوطني الاستثماري	200,000,000.00	2018	شهرين	60	الجامعة الوطني	01/08/2023		
7	صندوق خالج الشركة الافريقي الاستثماري	250,000,000.00	2018	شهري	60	اجارة تملكية للمحلج	01/10/2023		
الاجمالي		727,000,000.00							

ملحق رقم (17) السوق الأول

رقم السهم	عدد الأسهم المسجلة من المؤسسين	قيمة الأسهم المسجلة من المؤسسين	عدد الأسهم المسجلة	قيمة الأسهم المسجلة	قيمة السهم (المطروحة للكتاب)	عدد الأسهم (المطروحة للكتاب)	قيمة الأسهم المسجلة	عدد الأسهم المسجلة من المؤسسين	قيمة الأسهم المسجلة من المؤسسين	اسم الشركة
12137191919100	22750025000	81117872400	32299477	100000000000	75623200000	82640	24231700000	222910	24231700000	3000
9054050510000	172500000000	783905410000	25764054	9000000000	49237500000	247050	44373500000	247420	44373500000	3001
01400974747800	1002400989800	1430007608000	2277679946	330950000000	1252733000000	12572133	1268271870000	12500037	1268271870000	3002
2007202805000	867719205000	1873209995000	7244977	66305000000	212020000000	281402	449714440000	030818	449714440000	3003
7742000000000	-	100000000000	10000000	334500000000	1140279000000	4407230	1497727000000	0724660	1497727000000	3004
10444776142000	-	600076514000	68717614	444000000000	1460146000000	0109838	2682020000000	11383602	2682020000000	3005
4477044705000	4444770544000	1749020819000	92307054	330705000000	6091020000000	7010240	19028876000000	19727070	19028876000000	3006
20442111702	1023240802	1231882000	42802322	600000000	10000000000	1000000	40000000000	40000000	40000000000	3007
2805772506052	2820101117052	1744777944200	3200948734	17080805007000	4721170502000	177497177	7824124444000	2820098	7824124444000	3008
7727608788	-	428208788	17908732	22770000000	70000000000	0477000	108700000000	08200000	108700000000	3009
30040466848	11837700	007730092	423070112	200000000000	200000000000	200000000	1870000000000	7800000000	1870000000000	3010
14812401000	200000000	10009403000	21023230	28297080000	11194080000	12683	271020000000	498490	271020000000	3011
40000000000	-	40000000000	400000000	-	-	-	-	-	-	3012
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكرر
7767800000000	-	7767800000000	77678000	100000000000	200000000000	200000000	700000000000	700000000	700000000000	مكرر
2200000000000	-	-	-	2200000000000	8030000000000	10730000	10380000000000	41360000	10380000000000	مكرر
1128200000000	-	-	-	11282000000000	20207050000000	1238150	84232000000000	41024000	84232000000000	مكرر
2200000000000	-	22000000000000	22000000000	00000000000000	100000000000000	100000000	200000000000000	200000000000	200000000000000	مكرر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكرر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكرر
84499970	-	84499970	708822	-	-	-	-	-	-	مكرر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مكرر
1372820000000	-	1180182000000	288018206	1746424000000	7040140000000	7381024	90002400000000	9240910	90002400000000	مكرر
6487000000000	-	64870000000000	64870000000	400000000000000	200000000000000	20000000000	200000000000000	200000000000000	200000000000000	مكرر
49181800660	-	44221200660	88229089	0722704000000	210440000000000	10071284	362024000000000	18007300	180073000000000	المجموع